

المقدمة :

تشتمل على الآتي:

أولاً : الاطار المنهجي .

ثانياً : الدراسات السابقة

اولاً :الإطار المنهجي :

تمهيد:

مع ظهور العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونتيجة للتطور الاقتصادي والصناعي جاء كل ذلك متزامن مع المشاكل الإجتماعية المتفاقمة في مختلف دول العامل وخاصة الدول النامية . لذلك أصبح من الضروري البحث عن حلول علمية لهذه المشاكل . فقد أدى كل ذلك الي ظهور المسؤولية الإجتماعية. فالمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية هي وليدة الحاجة وهي من أحدث مراحل التطور في الفكر المحاسبي ظهرت كرد فعل لأهمية الدور الذي تلعبه الشركات لذلك أصبح بقاء المنشأة مرتبطة بمسئوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع.

من أهم الأمور المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية هي القياس والافصاح عن المعلومات الاجتماعية في التقارير المالية ويتضح أهمية القياس والافصاح في زيادة درجة ثقة الجمهور واكتساب السمعة الطيبة للمنشأة مما يؤدي الى ضمان الاستمرارية. من أبرز أهداف محاسبة المسؤولية الإجتماعية توفير معلومات واعداد التقارير الإجتماعية التي من شأنها أن تعكس مدى التزام منظمات الأعمال بالافصاح عن أدائها الإجتماعي سعياً الي توفير القدر الكافي من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة لدى مختلف الأطراف.

تعددت الشركات الصناعية في السودان في ظل المنافسة العالمية والمحلية وبين هذه الشركات برزت الحاجة الي ضرورة القياس والافصاح عن معلومات المسؤولية الإجتماعية لما لها من اثر فعال على قدرات مستخدمي التقارير المالية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ان شركة النيل للبتروك المحدودة تفصح عن مساهماتها الإجتماعية في مختلف المحافل والإحتفالات ومنشوراتها إلا أن الباحث لاحظ ان مقدار ما تقيسه وتفصح عنه في قوائمها المالية ضئيل جداً مقارنة بما تقدمه للمجتمع من مساهمات مقدرة من ما يؤثر على مصداقية قوائمها المالية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة اسئلة البحث كالآتي :

1. هل تهتم شركة النيل بالقياس والافصاح المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية

الإجتماعية؟

2. الي اي مدى يساعد القياس والافصاح المحاسبي لانشطة المسؤولية الإجتماعية
في تقويم انشطة الشركة الإجتماعية؟

3. هل يؤثر الافصاح المحاسبي لانشطة المسؤولية الإجتماعية على بيانات التقارير
المالية للشركة؟

أهداف البحث:

يسعى البحث الي تحقيق الاهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية .
2. بيان الاسس التي ينبي عليها القياس والافصاح الإجتماعي .
3. التعرف علي اهمية مساهمة المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في زيادة جودة
التقارير المالية.
4. القيام بدراسة ميدانية لشركة النيل للبتروك للوقوف على مدى اتساق دور القياس
والافصاح عن الانشطة الإجتماعية في زيادة منفعة القوائم المالية.
5. التعرف على كيفية القياس والافصاح عن بيانات الانشطة الإجتماعية التي تقوم
بها شركة النيل.

فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسية :القياس والافصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الإجتماعية
يؤثر على جودة التقارير المالية. وتتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية :
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مساهمات الاقتصادية للمسؤولية الإجتماعية
و جودة التقارير المالية
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المساهمات البيئية للمسؤولية الإجتماعية و
جودة التقارير المالية
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المساهمات الاقتصادية للمسؤولية
الإجتماعية و جودة التقارير المالية

- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المساهمات للموارد البشرية للمسئولية الإجتماعية و جودة التقارير المالية

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث من خلال الاعتبارات التالية:

1/ الأهمية العلمية:

ندرة الابحاث التطبيقية التي تناولت موضوع البحث الأمر الذي يشير الي أهمية تتبع أهمية البحث من محاولة لتقديم اجابات حول القياس والافصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية وأثرة في جودة التقارير المالية والتي تفيد في التعرف على مقدار المساهمة الاجتماعية لشركة النيل وما تقدمه للمجتمع المحيط بها. تحليل وعرض المشكلة الرئيسية التي يدور حولها البحث والتمثلة في معرفة القياس والافصاح المحاسبي للمسئولية الاجتماعية للشركة وأثره على جودة التقارير المالية.

2/ الأهمية العملية:

يستمد البحث أهميته من واقع زيادة احتياجات مستخدمي التقارير المالية للمعلومات الملائمة فيما يتعلق بالمسئولية الإجتماعية لتقييم الأداء الإجتماعي وترشيد قرارات الاستثمار.

تتبع أهمية البحث من ضرورة تطوير وتوسيع اساليب القياس والافصاح عن أنشطة المسئولية الإجتماعية وضرورة الافصاح عن ذلك في التقارير المالية المنشورة بصورة واضحة وشفافة.

تأتي اهمية البحث من أهمية الدور الذي تلعبه الشركة في التنمية الاقتصادية والإجتماعية على المستويين القومي والمحلي مما يتطلب القياس والافصاح المحاسبي عن بيانات الأنشطة والإجتماعية بجانب الأنشطة الاقتصادية في التقارير المالية.

مناهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي : لاستعراض الدراسات السابقة.
2. المنهج الاستنباطي : في تحديد محاور المشكلة وصياغة الفرضيات.
3. المنهج الاستقرائي: في اختبار مدى صحة الفرضيات
4. المنهج الوصفي : للقيام بالدراسة الميدانية.

حدود البحث:

تمثلت حدود البحث في :

1. الحدود المكانية : شركة النيل للبترول المحدودة ولاية الخرطوم -الرئاسة .
2. الحدود الزمانية : سنة 2016م.

مصادر جمع البيانات :

وتتضمن مصادر جمع البيانات الاتى :

أولاً : مصادر البيانات الأولية : ويتم جمعها بواسطة الاستبيان.
ثانياً: مصادر البيانات الثانوية : ويتم جمعها من الكتب والمراجع والدوريات العلمية والمؤتمرات ومواقع الإنترنت.

هيكل البحث:

يتم تقسيم هذا البحث الي مقدمة واربعة فصول وخاتمة . تناولت المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة. وتناول الفصل الأول القياس والإفصاح المحاسبى لتكاليف المسؤولية الإجتماعية وخصص المبحث الأول لمفهوم القياس المحاسبى لتكاليف المسؤولية الإجتماعية وخصص المبحث الثاني لمفهوم الإفصاح المحاسبى لتكاليف المسؤولية الإجتماعية . ويتناول الفصل الثاني مفهوم أنشطة المسؤولية الإجتماعية واهداف المحاسبة عنها، وخصص المبحث الأول لمفهوم واهمية أنشطة المسؤولية الإجتماعية وخصص المبحث الثاني لمفهوم واهمية واهداف المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية . وتناول الفصل الثالث مفهوم واهداف التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها، وخصص المبحث الأول لمفهوم واهداف وخصائص ومسئولية إعداد القوائم المالية ، وخصص المبحث الثاني للتقارير المالية و مستخدمى المعلومات الواردة فيها .ويتناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية وخصص المبحث الاول لنبذه عن شركة النيل للبترول المحدودة .وخصص المبحث الثانى لتحليل البيانات واختبار الفرضيات ويتم ختم البحث بخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات .

ثانياً: الدراسات السابقة:

اطلع الباحث للعديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ومنها :
دراسة : رشا ابراهيم جبارة جابر : (2009)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور اساليب المحاسبة المالية عن توفير معلومات عن الانشطة الإجتماعية وغياب المسألة الاجتماعية وتقسيم النشاط الاجتماعي للمنشأة بصفة عامة وصعوبة عملية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقرير المراجعة.

هدفت الدراسة الي التعرف على المحاسبة والمراجعة عن المسؤولية الاجتماعية لاهتمامهم بعكس النشاط الاجتماعي للمنشأة والذي يهدف الي خدمة المجتمع ككل. وسعت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: عدم الافصاح عن المسؤولية الإجتماعية في القوائم المالي يؤثر على مراجعتها وبالتالي يؤثر على نجاح المنشأة.

الفرضية الثانية: تقرير المراجعة عن المسؤولية الإجتماعية يساعد في الافصاح في المسؤولية الاجتماعية.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي للتعرف على ابعاد المشكلة والمنهج الاستقرائي لاختيار صحة الفرضيات. والمنهج الوصفي في دراسة الحالة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها: عدم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية يرجع لعدم توفير مبادئ ومفاهيم محاسبية مناسبة للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومن الافضل ان يقوم بعملية المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية بواسطة مراجع خارجي . وأوصت الدراسة بعدة وصاية منها:

ينبغي على ممارسي مهنة المراجعة في السودان العمل على اعداد نموذج مقترح للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية يصلح لجميع الشركات التي تعمل في السودان ووضع قوانين ومعايير ملائمة للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

يرى الباحث ان هذه الدراسة قدمت شرح وافي لدور المراجع في الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للقوائم المالية . أما دراسة الباحث تبين اثر عملية القياس والافصاح لتكاليف المسؤولية الاجتماعية واثره في جودة التقارير المالية لشركة النيل .

(1) رشا ابراهيم جبارة جابر ، دور المراجع في الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2009

دراسة : فرح الدور بريمة عمر صالح (2009م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة البحث في ضرورة الافصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعية في القوائم المالية بالوحدات الاقتصادية لما له من تأثير على قرارات الاستثمار.

هدف هذا البحث الي دراسة ومعرفة أثر الافصاح عن الأداء الاجتماعية في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية .ولغرض انجاز البحث تم اختبار الفرضيات التالية:
الفرضية الاولى: الافصاح عن الأداء الاجتماعية في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية يساعد في تقويم اداء المنشأة .

الفرضية الثانية: الافصاح عن الاداء الاجتماعية في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية يحقق عرض عادل للموقف المالي للوحدات الاقتصادية
الفرضية الثالثة: عدم الافصاح عن الاداء الاجتماعية في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية يؤثر سلباً على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والوصفي والتاريخي للتحقق من صحة الفرضيات المذكورة.

وتم التوصل الي عدد من النتائج منها:

1. الاهتمام بالافصاح عن الأداء الاجتماعي يؤدي الي زيادة ولاء العاملين تجاه المنشأة وزيادة الانتاجية والربحية .

2. قيام المنشأة بأدلة مسؤوليتها الاجتماعية والافصاح عنها بجانب الأهداف الاقتصادية يساهم في تقويمها واستمراريتها.

ووصت الدراسة بعدد من التوصايا منها:

1. الاهتمام بمحاسبة المسؤولية وتوضيح عرضها بالصورة الصحيحة بالقوائم المالية.
2. ضرورة الافصاح عن الانشطة التي تقوم بها الشركة ولها آثار إجتماعية مثل الصحة ، التعليم ، ودور العبادة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت الافصاح عن الانشطة الاجتماعية في التقارير المالية من غير التطرق لعملية القياس المحاسبي للانشطة الاجتماعية وتأثيره ذلك على التقارير المالية للشركة وهذا ما انفردت به دراسة الباحث.

(1) فرح الدور بريمة عمر صالح ، اثر الافصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية على قرارات الاستثمار ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2009م.

دراسة : الصادق أحمد جاد الله (2009م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة شركات المساهمة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية التي لا تقوم بمسئوليتها البيئية والاجتماعية تجاه المجتمع وأنها تفصح طوعاً عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في قوائمها المالية. وهدفت هذه الدراسة الي:

1. بيان دور الافصاح الطوعي في تحسين جودة المعلومات .
2. بيان مدى تأثير ذلك الافصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية على القوائم المالية.
3. بيان دور الافصاح الطوعي عن تلك المعلومات في اظهار دور المؤسسات في المساهمة الاجتماعية والبيئية وتحقيقاً لأهداف البحث ثم اختبار الفرضيات الآتية:
الفرضية الأولى: تطبيق الافصاح الطوعي عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في شركات المساهمة يؤثر على مصداقية وملائمة القوائم المالية.
الفرضية الثانية: الافصاح الطوعي عن الانشطة الاجتماعية والبيئية في القوائم المالية يساهم في رفع كفاءة أداء شركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها:

1. أن الالتزام بالافصاح الطوعي عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في القوائم المالية يؤثر على مراقبتها وملائمتها .
2. أن الافصاح الطوعي عن المعلومات الاجتماعية والبيئية يعكس مدى التقدم الذي حققتة الشركات المساهمة في سوق الخرطوم للأوراق المالية في أداء دورها الاجتماعي والبيئي.

وخلصت الدراسة لعدد من التوصيات منها:

1. تحفيز الشركات التي تفصح طوعاً عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في قوائمها بالاعفاءات الضريبية والجمركية .
2. ضرورة قيام مراجعي الحسابات الخارجيين بأبداء رأيهم في مدى الافصاح الطوعي عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في قوائمها المالية.

(1) الصادق أحمد جاد الله ، أثر الافصاح الطوعي عن المعلومات البيئية والاجتماعية على القوائم المالية لشركات المساهمة ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2009م.

ركزت هذه الدراسة على شركات المساهمة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما ركزت دراسة الباحث على قطاع الصناعة في السودان وخاصة شركة النيل للبترول المحدودة باعتبارها رائدة المسؤولية الاجتماعية في السودان.

دراسة : ياسر أحمد السيد محمد (2009م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في صدور لائحة حوكمة الشركات السعودية واحتوائها على مبادئ هامة من أجل تطوير الافصاح في القوائم المالية وحماية المستثمرين في سوق رأس المالي الا انها لم تتضمن مبدأ هام وهو القياس والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. هدفت الدراسة بصورة رئيسية الي دراسة مدى أهمية القياس والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الشركات السعودية لدعم مبادئ حوكمة الشركات.

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

1. هناك أهمية لتطبيق الاطار المقترح الخاص بالقياس والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وتضمينها مبادئ حوكمة الشركات.
 2. القياس والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات السعودية من الاداء الاقصادي لهذه الشركات .
 3. القياس والافصاح عن التكاليف والمنافع للأداء الاجتماعي والبيئي يجعل التقارير المالية للشركات السعودية أكثر شمولاً .
- توصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها:

1. ان الشركات الملتزمة بتطبيق آليات ومبادئ الحوكمة من أكثر الشركات افصاحا عن بيانات المسؤولية البيئية الإجتماعية.
2. أبد الاطار المقترح تضمين محاسبة المسؤولية الإجتماعية ضمن مبادئ لائحة حوكمة الشركات السعودية لكي تصبح بيانات إلزامية يجب ان تقرر وتفصح عنها الشركات مما يحسن من قيمة الشركات وبالتالي تنشيط أسواق رأس المال.

يرى الباحث ان الدراسة قامت بتحليل العلاقة بين المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية وحوكمة الشركات بينما ركز الباحث لدراسة القياس والافصاح عن تكاليف المسؤولية الإجتماعية واثرها على التقارير المالية للشركات.

(1) ياسر أحمد السيد محمد ، دراسة مدى أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات ، بالتطبيق على الشركات السعودية ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، جامعة طنطا ،كلية التجارة ، 2009م.

دراسة : رضوان محمد العناتي: (2009م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على الدور الذي ينبغي ان تساهم به الشركات في المسؤولية الإجتماعية تجاه افراد المجتمع المحلي الذي تعمل فيه وعدم اقتصار هدف هذه الشركات على تعظيم الارباح والقيمة السوقية.

هدفت الدراسة الي قياس الدور الذي تلعبه شركات الاتصالات الاردنية في تنمية مجتمعها المحلي بدءاً من الحد من مزار التلوث الاشعاعي الناتج، وكذلك اضافة لدعم الانشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية.

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

1. لا تساهم شركات الاتصال الاردنية في تنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه عن طريق دعم الانشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية .

2. لا تساهم شركات الاتصالات الاردنية في تنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه عن طريق توفير فرص عمل.

3. لا تساهم شركات الاتصالات الاردنية في الحد من مزار التلوث الاشعاعي الناتج عن ابراج الاتصالات.

توصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها:

1. ان شركات الاتصالات الاردنية تساهم في تنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه عن طريق دعم الانشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية بدرجة متوسطة 5%.

2. ان هناك تبايناً واضحاً بين أداء شركات الاتصالات الاردنية في تنمية مجتمعها المحلي الذي تعمل فيه عن طريق دعم الانشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة سعت لوضع اطار متكامل لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الاردنية من خلال تناول مفهوم وأهمية المحاسبة الاجتماعية لشركات الاتصالات، أما دراسة الباحث فقد توسعت في تناول القياس والافصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية واثره في جودة التقارير المالية لشركة النيل للبتترول .

(1) رضوان محمد العناتي، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الاردنية ، المؤتمر الدولي السابع ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، المنعقد في الفترة من 10-11 يونيو 2009م.

دراسة: محمد سالم اللؤلؤ (2009م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل: " ما امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟ هدفت الدراسة إلي التعرف على مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والافصاح المحاسبي عنها.

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

1. تدرك ادارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأولية المالية مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع.
 2. تختلف الأهمية النسبية لمجالات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .
 3. تهتم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمجالات المسؤولية الاجتماعية.
 4. توافر لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية .
- خلصت الدراسة الي عدة نتائج منها:

1. ان ادارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع ، إلا انهم يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام، فالمستهلكون يحظون بالأولوية ثم الموارد البشرية تليها البيئة وأخيرا المجتمع المحلي.
2. ان تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب ادراك الادارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، وتوفر كادر محاسبي كفاء ، وتوفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية ، ويتطلب تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها.

(1) محمد سالم اللؤلؤ ، مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، عمادة الدراسات العليا ، 2009م.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على القياس والافصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال ، أما دراسة الباحث فقد تناولت القياس والافصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية وتأثيراتها في جودة التقارير المالية للشركات الصناعية.

دراسة : حامد صالح أبو سمرة: (2009م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل الرئيس، ما هي معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟ هدفت الدراسة الي التعرف علي معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات.

قامت الدراسة باختبار الفرضيات التالية:

1. محدودية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .
 2. تؤثر معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية تأثيراً ذو دلالة إحصائية على تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
 3. توجد فروق ذات دلالة احصائية حول معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- توصلت الدراسة الي عدة نتائج من أهمها:

1. وجود نواة صلبة فاعلة يمكن ان تكون رافعة لسوق فلسطين للأوراق المالية في هذا المجال، على الرغم من أن الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية كان متواضعا وضعيفا في غالبية التقارير المالية، ويكاد يكون معدوما في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على المجتمع والبيئة.
2. أن هناك معوقات تحد من الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة تمثلت في ضعف التشريعات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية وثقافة الشركات المساهمة العامة بالقضايا الاجتماعية والبيئية وضعف الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل الجمعيات المهنية الفلسطينية ، وزيادة التكاليف المترتبة على الافصاح الاجتماعي.

(1) حامد صالح أبو سمرة ، معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة ، المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، عمادة الدراسات العليا 2009م .

يرى الباحث ان هذه الدراسة قامت بدراسة وتحليل معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، أما دراسة الباحث فتختلف عنها في تناولها للقياس والافصاح لتكاليف المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على التقارير المالية لشركة النيل .

دراسة : عادل آدم ابراهيم إسحق (2009م)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على عدة تساؤلات منها:

1. الي ماذا يعزى قلة الافصاح عن المعلومات الاجتماعية ، والبيئية ، في القوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية بالسودان؟
 2. الي اي مدى تسهم المعلومات الاجتماعية والبيئية المفصح عنها في القوائم المالية المنشورة في سد حاجة مستخدمي القوائم المالية؟
- هدفت الدراسة لتوضيح الاطار العام للمحاسبة الاجتماعية والبيئية ، وإبراز الخصائص الاساسية لجودة المعلومات الاجتماعية والبيئية، لأجل منفعة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالنسبة للمستخدم.
- اختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

1. قلة الافصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في القوائم المالية المنشورة يعزى الي اعلاء قيمة الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعية والبيئي للشركات الصناعية بالسودان .
2. لزيادة مستوى الافصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية يتطلب اصدار تشريعات ومعايير ملزمة بذلك .
3. المعلومات الاجتماعية والبيئية المفصح عنها تؤدي الي ضيق الفجوة بين مخرجات النظام المحاسبي وحاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.
4. الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات الاجتماعية والبيئية في القوائم المنشورة للشركات الصناعية بالسودان هي الاساس الذي يعتمد عليه لتقييم جودة المعلومات الاجتماعية والبيئية المفصح عنها .

(1) عادل آدم ابراهيم إسحق ، اثر الافصاح الاجتماعي والبيئي على نوعية المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية بالسودان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2010م

توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها:

1. اصدار تشريعات محاسبية من شأنه ان يسهم في حث الشركات الصناعية بالسودان على الافصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في قوائمها المالية المنشورة.

2. هناك عدة معوقات تعترض الافصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية أهمها اعلاء قيمة الهدف الاقتصادي على الهدف الاجتماعي والبيئي للشركات الصناعية بالسودان.

يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت أثر الافصاح الاجتماعي والبيئي على نوعية المعلومات المحاسبية، أما دراسة الباحث ركزت علي القياس الافصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية واثرها في جودة التقارير المالية .

دراسة : مضوي عمر محمد احمد (2010م) (1)

تمثلت مشكلة البحث في الاثر الذي تحدثه المراجعة البيئية على الافصاح المحاسبي البيئي بغرض توفير المعلومات التي تفي بحاجة مستخدمي التقارير المالية . وهدفت هذه الدراسة الى مدي ما يوفره في التقارير والقوائم المالية من جهة نظر المستفيدين وتحديد اهم متطلبات الافصاح المحاسبي البيئي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

اما منهجية البحث فقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي .ولتحقيق هدف الدراسة وتم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توفر المراجعة البيئية المصدقية للقوائم المالية التي تساعد المستخدمين والمقرضين في اتخاذ قرارات الاستثمار .

الفرضية الثانية: يؤدي الافصاح الكامل عن التكاليف البيئية الى زيادة درجة الشفافية في القوائم المالية .

وأثبتت جميع صحة فرضيات البحث وتوصل الباحث الي عدة نتائج منها:

1. يمكن تطبيق بعض فروض المعايير والافصاح والقياس المطبقة في المحاسبة المالية في محاسبة أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية .

(1) مضوي عمر محمد احمد مضوي ، اثر المراجعة البيئية على الافصاح في القوائم المالية والتقارير المالية المنشورة ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،2011م .

2. اهمية عملية الافصاح عن كل الالتزامات والتكاليف البيئية للمشروع ومدى قوة

وفعالية نظم الرقابة الداخلية على الاداء البيئي

وختم البحث بعدة توصيات منها:

1. العمل على نشر التقارير المالية السنوية الخاصة بالشركات مرفقاً معها جميع

الايضاحات وذلك لانها جزء لايتجزأ من التقارير المالية .

2. تطوير الاطار النظري المحاسبي ليشمل الافصاح البيئي لتبينة احتياجات

المستفيدين ومساعدتهم في تقسيم المسؤولية البيئية .

يرى الباحث ان هذه الدراسة قدمت شرح عن عملية الافصاح البيئي في التقارير المالية

وتقوم دراسة الباحث لتين أثر عملية القياس والافصاح لتكاليف المسؤولية الاجتماعية واثره

في جودة التقارير المالية .

دراسة : نجوى محمد بحر الدين (2012م) (1)

تمثلت مشكلة البحث في أن معظم شركات الاتصالات بالسودان لا تهتم بالقياس

والافصاح المحاسبي عن بيانات انشطتها الاجتماعية بوضوح في تقاريرها المالية المنشورة

مما يساهم في صعوبة تقييم الاداة الاجتماعي لها.

وهدفت هذه الدراسة الي دراسة وتحليل مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكيفية

الافصاح المحاسبي عن بيانات الانشطة الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركة

الاتصالات بالسودان لتقييم الاداة الاجتماعي وترشيد قرارات الاستثمار .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الافصاح المحاسبي عن معلومات الانشطة الاجتماعية في التقارير

المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان يساهم في تقييم الاداء الاجتماعي بصورة

جيدة.

الفرضية الثانية: الافصاح المحاسبي عن معلومات الانشطة الاجتماعية في التقارير

المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان يساهم في تحسين المحتوى الاعلامي لها.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج على النحو التالي:

المنهج الاستنباطي ، المنهج الاستقرائي ، المنهج الوصفي ، المنهج التاريخي.

وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج منها:

(1) نجوى محمد بحر الدين ، الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة ، لشركات الاتصالات بالسودان، المجلة العلمية، كلية التجارة ، جامعة النيلين ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يناير 2012م ص 202 .

1. اهتمام شركات الاتصالات بالمسؤولية الاجتماعية وتمثل ذلك في انشاء قسم الدعم الاجتماعي كأحد الاقسام الرئيسية .
2. من خلال قسم الدعم الاجتماعي تقوم شركات الاتصالات بالاشراف على مشروعات التنمية التي تقوم بتنفيذها .
3. الشركة اتبعت الافصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد .

واوصى الباحث بعدد من الوصايا منها :

1. ضرورة اهتمام شركة سوداتل بتطوير أساليب القياس والآفصاح المحاسبي لاستيعاب أنشطة المسؤولية الإجتماعية .
2. الزام شركات الاتصالات بالسودان علي إعداد تقارير عن الأداء الإجتاعى بجانب التقارير المالية عن الأداء الاجتماعى بجانب التقارير الختامية بصورة واضحة .

يرى الباحث تناولت هذه الدراسة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة في شركات الاتصال في السودان واتفقت الدراسة مع موضوع الباحث في جانب الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية، ألا إن دراسة الباحث تميزت من هذه الدراسة لأنها تناولت القياس والافصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية واثره في جودة التقارير المالية للشركات الصناعية والتركيز على الشركات العاملة فى مجال البترول .

الفصل الأول

القياس والآفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الإجتماعية

يحتوى على المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الإجتماعية

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الإجتماعية

المبحث الأول

القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية

أولاً : مفهوم القياس المحاسبي :

تعرف المحاسبة على " أنها قيد وتصنيف وتلخيص المعاملات الإقتصادية بعد تحويلها إلى قيم مالية باستخدام النقود وتفسير نتاج هذه المعاملات وأنشطة النظام المحاسبي في ضوء ذلك تشمل عمليات قيد وتصنيف البيانات التاريخية على أساس موضوعي ثم إعداد القوائم المالية السنوية وفي ظل هذا المفهوم يقتصر القياس المحاسبي على تحويل العمليات ذات الصبغة المالية إلى قيم مالية باستخدام الوحدات النقدية كأساس للقياس (1) .

عرف القياس المحاسبي بأنه " قرن الإعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها بناءً على قواعد طبيعية يتم إكتشافها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (2) .

يتمثل القياس المحاسبي " في قرن الإعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة (3) .

القياس المحاسبي يعتمد على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية للقوائم المالية ، وتعرف مفاهيم القياس المحاسبي الإفتراضات الرئيسية التي تركز عليها عملية القياس والخصائص التي تتسم بها عملية القياس المحاسبي ، وتشمل مفاهيم القياس المحاسبي على الآتية : (4)

أ- مفهوم المحافظة على رأس المال الواجب إستخدامه كأساس لقياس الدخل ويترتب على ذلك تحديد تغيرات المركز المالي التي تمثل أجزاء دخل المنشأة وقد تم تعريف مفاهيم القياس المحاسبي على أساس أن الدخل لا ينتج إلا بعد المحافظة على رأس المال النقدي .

ب- عناصر القوائم المالية الجديرة بالقياس ، ويترتب على هذا المدخل تحديد أساس القياس المحاسبي ، الذي يعتمد على طبيعة الأصل أو الإلتزام موضوع القياس وعلاقته المباشرة أو غير المباشرة بالتدفقات النقدية للمنشأة .

(1) د. الهادي ادم محمد ابراهيم، نظرية المحاسبة ، (الخرطوم، مطبعة جامعة النيلين ، 2010م)، ص 22
(2) د. كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2004 م) ، ص ص 326-327 .
(3) د.محمد مطر ، نظرية المحاسبة ، (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2010م) ، ص 143
(4) د.محمد إبراهيم عبد الحميد ، القياس المحاسبي وقيمة المنشأة ، ملتقى أذوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في تعظيم قيمة المؤسسات ورشة عمل المدخل المحاسبي لترشيد قرارات الإستثمار والتمويل ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الفترة من 6-10 مايو 2007م ، ص 3 .

يري الباحث أن القياس المحاسبي يعتمد على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية للقوائم المالية وتعرف مفاهيم القياس المحاسبي الإفتراضات الرئيسية التي تركز عليها عملية القياس والخصائص التي تتسم بها عملية القياس المحاسبي .

ثانياً : إفتراضات القياس المحاسبي :

هناك أربعة مفاهيم تعرف الإفتراضات الأساسية للقياس المحاسبي وهي (1):

أ- فرض الشخصية المعنوية (الوحدة المحاسبية المستقلة) :

إن المحاسبة تقوم بقياس وتسجيل وتحديد نتائج العمليات لوحدة إقتصادية معينة مستقلة عن ملاكها ، لذلك تفترض المحاسبة وجود شخصية معنوية مستقلة للمنشأة كوحدة إقتصادية ، حيث يتم إثبات المعاملات بالدفاتر من وجهة نظر هذه الشخصية المعنوية ، حتى لو إمتلك المنشأة أشخاص متعددون .

ب- فرض إستمرارية المشروع :

يرتبط فرض إستمرارية المشروع بفرض الشخصية المعنوية أو الوحدة المحاسبية المستقلة فالإستمرارية يعني وجود شخصية معنوية مستقلة لحياة المشروع ليست مرتبطة بالحياة الطبيعية لملاك المشروع بمعنى أن عمر المشروع يكون أطول من عمر أصحاب المشروع وفقاً لذلك قام المحاسبة عندما يقوم بإعداد الحسابات الختامية يفترض أن المشروع سيستمر في مزاولة نشاطه أطول فترة ممكنة أو إلى ما لانهاية .

ج- فرض الدوريات :

إن الضرورة العملية في المحاسبة تتطلب تقسيم حياة المشروع المستمرة إلى مالا نهاية إلى فترات دورية بغرض إعداد التقارير والقوائم المالية التي تمكن المستخدمين من معرفة سير الأداء بالمنشأة وإتخاذ القرارات في المدى القصير بمعنى أنه في نهاية كل دورة يتم توصيل المعلومات المتوافرة إلى الأطراف المعنية (المستخدمين) .

د- فرض وحدة النقدي :

إن علم المحاسبة علم يتعامل مع ظواهر عملية فلا بد أن يكون القياس فيه على جانب كبير من الأهمية ، والقياس في المحاسبة لا يعني التعبير الكمي فقط للظواهر وضع القياس وإنما يمتد ليشمل إبراز العلاقات بين خصائص الأشياء المراد إخضاعها للقياس ، لأن إستخدام الأرقام في عملية القياس يؤدي إلى تجنب أخطأ التحيز في التعبير

(1) د.الهادي آدم محمد إبراهيم ، مرجع سابق الخرطوم ،ص ص 126 – 135 .

بالإضافة إلى أنه يمكن إجراء العمليات الحسابية المختلفة ، كما أن عملية القياس تتطلب وحدة قياس وفي المحاسبة تستخدم وحدة النقود كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية .

يرى الباحث ان فرض الشخصية المعنوية للمنشاء اكثر جازبية بالمساهمات الاجتماعية بين العملاء وكذلك استمرارية المنشاء تكون اطول لأن المنشاء المتبنية الالتزام بالمسئولية الاجتماعية تحظى بقبول اكثر من غيرها .

ثالثاً : أهمية القياس المحاسبي :

ترجع أهمية النظر إلى القياس المحاسبي كنظام فرعي داخل النظام المحاسبي الأسباب التالية (1):

ا- القياس المحاسبي يلعب دوراً هاماً في تحديد محتوى وأساليب إعداد وعرض البيانات الخاصة بنتائج أنشطة المشروع مالياً وكمياً وهذه البيانات تستخدم في إتخاذ القرارات الخاصة بتسيير أعمال المنشأة أو بالإستثمار فيها بشراء منتجاتها أو أسهمها أو منح تسهيلات إئتمانية لها .

ب - القياس المحاسبي كنظام حدوده واضحة ، تبدأ بتحديد البيانات الخاصة بأنشطة المنشأة ثم تصنيفها تمهيداً لإعدادها في صورة تقارير أو قوائم مالية حسب الهدف واحتياجات صانعي القرارات .

ج-أدى إتاحة وتطور تكنولوجيا المعلومات إلى التركيز على جودة المعلومات ويلعب القياس المحاسبي دوراً هاماً في إعداد المعلومات بالجودة الملائمة لحاجة مستخدمي هذه البيانات داخل أو خارج المنشأة .

د-يمكن تحديد التكاليف التي ستنكبدها المنشأة من جراء التوسع أو التضيق في نطاق القياس المحاسبي ، وبالتالي في نوع ومدى جودة المعلومات المتاحة عن المنشأة والمنافع التي تعود على المنشأة نتيجة أي من هاتين السياستين .

يرى الباحث ان عملية القياس مهمة جداً للمنشاء لمعرفة نتيجة اعمالها وتصحيح خط سيرها وكذلك توظيف الجهود ويمهد لعملية اعداد القوائم والتقارير المالية ومعرفة التكاليف الي ستنكبدها المنشاء فى عملية اعمالها ونفقات المشاريع الاجتماعية .

(1) د.محمد القفى ، مفهوم القياس المحاسبي ، دراسة مقارنة بفقعة المعاملات ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر ، جامعة الأزهر ، كلية التجارة ، العدد الثاني عشر ، 1992م ، ص 174 .

رابعاً : القياس المحاسبي للتكاليف الإجتماعية :

لاشك أن المعلومات الإجتماعية التي تحتاجها المجموعات المختلفة مستخدمى التقارير المالية تتمثل أساساً في مقدار ما أصاب المجتمع من أضرار أو ما يعرف " بالتكاليف الإجتماعية " نتيجة ممارسة المنشأة لأنشطتها الإقتصادية ومقدار المنافع التي عادت إليه " أي إلى المجتمع " من الأنشطة التي قامت بتنفيذها المنشأة ، نظراً لأن توفير مثل هذه المعلومات بالشكل الذي يحقق الهدف من إستخدامها لا يمكن أن يكون إلا من خلال عملية قياس ما يترتب عن الأنشطة الإجتماعية من تكاليف ومنافع ، المشكلة الحقيقية التي تواجه بناء أي نموذج للمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية ، هي مشكلة قياس كل من التكاليف والمنافع للمسؤولية الإجتماعية . التكاليف الإجتماعية الإقتصادية هي التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع نتيجة للمعاملات الإجتماعية الإقتصادية لوحدة تنظيمية (1).

نقصد بالقياس المحاسبي للعمليات الإجتماعية تحديد أسعار التكاليف والعوائد الإجتماعية ، وجدير بالذكر أن العمليات الإجتماعية لاتخضع للسوق وبالتالي لاتوجد معدلات تسعير آليه لهذه العمليات ، لذلك يتم تحديد معدلات التكاليف والمنافع الإجتماعية تستخدم على مستوى للأنشطة النوعية بحيث يمكن إستخدامها بواسطة أي شركة تعمل في نفس النشاط (2).

لفرض الوصول إلى إتجاه صحيح ومقبول للمحاسبة عن التكاليف الإجتماعية للمنشآت فإنه لابد من تحديد أساس قياس ملائم للتطبيق في بيئة الأعمال ومن ثم إختيار المعالجة المحاسبية لتحقيق الهدف من الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية وفيما يلي عرض لهذين المطلبين (3) :

1- أساس قياس التكاليف الإجتماعية: تحقيق هذا المطلب في عملية قياس التكاليف الإجتماعية لمنشآت الأعمال لايعد أمر سهل المنال ، فعدم إتفاق للأدب المحاسبي في مجال المسؤولية الإجتماعية حول مفهوم واضح ومحدد لهذا النوع من التكاليف ، مشكلة في حد ذاتها ينبغي حلها قبل البحث عن الأساس المناسب للقياس .

(1) د.عبد العزيز رجب ، لاطار العام لنظرية المحاسبة الإجتماعية والاقتصادية ، مجلة العلوم الإجتماعية ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، المجلد9 ، العدد الرابع، 1989م، ص 137 .

(2) د. صفاء ، جرجيش تادرس ، دراسات تحليلية في الإتجاهات الحديثة للمراجعة، (الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر ، دت)، ص 96 .

(3) د. عبد الناصر نور ، وآخرون ، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2002)، ص ص 177 - 187 .

ب- المعالجة المحاسبية للتكاليف الإجتماعية : تباين الرأي المحاسبي بخصوص معالجة التكاليف الإجتماعية ، شأنه في ذلك شأن تباينه في تحديد أساس لقياس هذه التكاليف ، فهناك من ينادى بضرورة التفرقة بين التكاليف الإجتماعية التي يترتب عليها خدمة المنشأة وبين التكاليف التي يترتب على أنها عبء على الأرباح ومعالجة النوع الثاني على أنها توزيع للأرباح ، وذلك على أساس أن التكاليف التي يترتب عليها خدمة للمنشأة تستهدف أساساً لتحسين الإنتاجية أو زيادتها أو زيادة درجة ولاء العاملين أو زيادة ولاء العملاء ، إلا أنها تستهدف تحقيق الإيراد أو تحسينه ، فلا بد من تحميلها عليه بينما التكاليف التي يترتب عليها خدمة للبيئة أو المجتمع لأسباب تنجم عن أعمال المنشأة فهي تكاليف لا علاقة لها بتحقيق الإيراد ، فالإيراد يتحقق من التكاليف المستنفذة التي تنجم عنها منفعة للمنشأة وعليه فإنه يجب إعتبارها توزيعاً للربح وليست عبئاً عليه وخلافاً لهذا الرأي فهناك من يرى أن كافة بنود التكاليف الإجتماعية دون تمييز هي تخصيص للربح يرتفع إلى مستوى توزيع الأرباح .

إختلف المحاسبين مع الإقتصاديين في قياس التكاليف الإجتماعية ، فالمحاسبون يرون أن التكلفة الإجتماعية هي المبالغ التي تنفقها المنشأة ولا يتطلبها نشاطها الإقتصادي ، فهي تكاليف ينفقها المشروع نتيجة لإلتزاماته ببعض المسؤوليات الإجتماعية أو تطبيقاً لقوانين تفرضها الدولة ، أما الإقتصاديون فينظرون إلى التكلفة الإجتماعية هي قيمة ما يتحملة المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المشروع لنشاطه الإقتصادي ويترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه ، بمعنى آخر أن التكلفة الإجتماعية تمثل الأعباء التي تترتب على المجتمع نتيجة للآثار الخارجية السلبية للمنشأة مع ملاحظة صعوبة تحديد قيمة الأضرار التي تصيب المجتمع⁽¹⁾.

يرى الباحث أن هنالك عدم إتفاق في المعالجة المحاسبية للتكاليف الإجتماعية من خلال منظورين الأول : التفرقة بين التكاليف التي تترتب عليها خدمة المنشأة وتعالج كأنها عبء على الأرباح ، بينما الثاني إعتبار التكاليف الإجتماعية التي يترتب عليها خدمة البيئة المحيطة بالمنشأة أو المجتمع ككل وتعالج على أنها توزيع للأرباح وبالتالي يؤيد الباحث الرأي الذي يرى أن تعالج كافة بنود التكاليف الإجتماعية دون تمييز وهي تخصيص يرتفع إلى مستوى الأرباح لأن التكاليف عموماً تنفق بغرض تحقيق الأرباح .

(1) د. الهادي آدم محمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص 81 - 82 .

خامساً : أساليب قياس تكاليف المسؤولية الإجتماعية :

هنالك أسلوبان لقياس التكاليف الإجتماعية هما (1):

الأسلوب الأول : قياس تكاليف منع حدوث الأضرار :

حيث أن التكلفة الإجتماعية هي قيمة الأضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام المشروع بالأنشطة الإقتصادية وقد يكون من الصعب أو غير العملي تحديد قيمة هذه الأضرار ، لذلك يجب اللجوء إلى أسلوب بديل يمكن من تحديد رقم يقارب التكلفة الإجتماعية الصحيحة ، وفي هذه الحالة فإن التكلفة الإجتماعية التي يتم قياسها على مستوى المنشأة هي تكلفة تجنب الأضرار الإجتماعية أي تكاليف المنع ، وفي مجال التلوث البيئي تكون التكاليف الإجتماعية معادلة لتكاليف منع التلوث .

إن الفلسفة التي يقوم عليها هذا الأسلوب هي أنه كلما قامت الشركة بالإنفاق على منع التلوث ، إنخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع وكانت تكاليف المنع أقرب للتكاليف الإجتماعية (قيمة الأضرار) المترتبة على الأنشطة الإجتماعية للمشروع ، على الرغم من ذلك أن الإفتراض بوجود علاقة طردية بين قيمة الأضرار التي يتحملها المجتمع وتكاليف المنع ليس صحيحاً في جميع الحالات ، فإنفاق مبلغ ضئيل نسبياً قد يمنع أضراراً إجتماعياً ذات قيمة كبيرة نسبياً ومن ثم فإن التكاليف التي تتفقها المنشأة لمنع حدوث الأضرار الإجتماعية لا تكون عادة مساوية لقيمة الأضرار التي تصيب المجتمع بمعنى (أفضل رقم للتكاليف الإجتماعية) .

الأسلوب الثاني : تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه (تكاليف التصحيح) (2):

تكاليف التصحيح هي عبارة عن مبالغ تتفقها المنشأة سواء لإعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريباً ، أو لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد الإجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الإقتصادية للمنشأة ، فمثلاً التكاليف الإجتماعية المترتبة على شركة سكر كنانة الناتجة عن المنظمة بالمخلفات من القصب والمياه الراكدة تتمثل في التكاليف التي تتحملها الشركة في سبيل إصاح البيئة بالمنطقة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل إنشاء الشركة تقريباً .

(1) المرجع السابق ، ص 81 .

(2) المرجع السابق ، ص 82 .

يلاحظ الباحث مما تقدم أن الأسلوب الأول لقياس التكاليف الإجتماعية يتماشى مع رأي الإقتصاديين بينما الأسلوب الثاني تكاليف التصحيح يحظى بقبول المحاسبين على الرغم من ذلك فإن الأسلوب الثاني " التصحيح " أقل قبولاً من أسلوب تكلفة المنع وذلك للأسباب الآتية:

1-إن الوقاية خير من العلاج لذلك أن تكاليف المنع أقل من تكاليف التصحيح

بالإضافة إلى أن المنع مفهوم مقبول يدل على دفع المشكلة ومعالجتها قبل حدوثها .

2-إن مفهوم إعادة الوضع إلى ما كان إليه مفهوم غامض نسبياً ففي كثير من الحالات قد لا يكون واضحاً كيفية قياس تكلفة التصحيح إزالة التلوث مثلاً " إزالة التلوث الناتج عن الضوضاء " .

3-إن إعادة الوضع ماكان عليه يؤدي إلى تصحيح كل الاضرار التي أصابة

الآخرين نتيجة للأنشطة الإقتصادية للمشروع وبعد الأضرار المتسببة عن التلوث " تلوث الهواء مثلاً ، مثل سرطان الرئة لايمكن تصحيحه بأي مبلغ من التكاليف .

سادساً : مداخل القياس المحاسبي للعمليات الإجتماعية :

تؤثر المنافع الإجتماعية على مجموعة من الأفراد وتؤثر الأضرار الإجتماعية على مجموعة أخرى وجدير بالذكر أن وحدة القياس المثالية تعبر عن المنافع والأضرار الإجتماعية الصافية لكل فرد ولقد ثار النقاش وتعددت الآراء بشأن وحدة القياس المناسبة للمحاسبة الإجتماعية وتتخلص هذه الآراء فيما يلي (1):

المدخل الأول : وحدة القياس البسيطة : يتميز هذا المدخل بأنه يحوز قبولاً عاماً كما يتميز بأنه مألوف وسهل الفهم ويمكن من الحصول على نتيجة صافية للأداء الإقتصادي والإجتماعي ، لهذا تقاس به كافة الآثار الإجتماعية للمنشأة في شكل وحدة نقدية كالجنية أو الدولار ، وتتعدد أساليب هذا المدخل كما يلي :

1-أسلوب التكلفة أو السوق : يستخدم أسلوب التكلفة أو السوق لقياس العمليات الإجتماعية لكنه تعرض للعديد من الإنتقادات من أهمها :

1-يعتبر سعر التكلفة غير مناسب وصعب القياس لأنه يقيس المخرجات بمقدار التكاليف المنفقة عليها (لا يقيس التكلفة بمقدار الصحة التي تحسنت ونسبة التلوث التي إنخفضت).

(1) دصفاء جرجس تادرس ، مرجع سابق ، ص ص 96 - 100 .

2- بالنسبة لأسعار السوق لاتعتبر مقاييس جيدة للقيمة لأنها لاتأخذ في الحسبان فائض المستهلك (يوجد مستهلكون مستعدون لشراء السلع بسعر أعلى) ، ومن ثم فهم سيستفيدون من سعر السوق المنخفض عن القيمة المتوقعة لسلعة بالنسبة لهم .

ب- أسلوب تقييم البديل :يستخدم هذا الأسلوب في حالة عدم وجود قيمة مباشرة لأحد العناصر الإجتماعية ، حيث يتم تقديره عنصر بديل له نفس منفعة أم تضحية العنصر الإجتماعي .

ج- أسلوب المسح الميداني : في هذا الأسلوب يتم إجراء البحوث الميدانية بين الفئات الإجتماعية المختلفة بهدف الحصول على المعلومات المناسبة التي يمكن إستخدامها في القياس المحاسبي للعمليات الإجتماعية .

د- أسلوب تكلفة التجنب أو الإستعادة : يتم في هذا الأسلوب قياس التكاليف الإجتماعية بمقدار النفقة المالية اللازمة لمنع الضرر أو إستعادة الأوضاع السابقة قبل حدوث الضرر ، وقد يكون منع الضرر كلياً أو جزئياً .

هـ- أسلوب التقييم : يعتبر هذا الأسلوب أساساً نافعاً في بعض الحالات ولكنه غير مفصل لتقييم المنافع والتكاليف الإجتماعية ، وإذا تم إستخدامه يجب تفهم الأسس المستخدمة وقياس النتائج طبقاً لها .

ز- أسلوب قرارات المحكمة : تعتبر المحكمة طرفاً محايداً لذلك تعتبر قراراتها مؤشرات جيدة وواضحة للقيمة الإجتماعية وتمثل قراراتها خلاصة حجج وبراهين المدعى والمدعى عليه لذلك فإن قيمة الضرر أو التضحية التي يجب الأخذ بها تكون في قرارات المحكمة وليس في القيمة التي طلبها المدعي أو عرضها المدعى عليه .

ر- أسلوب التحليل : يستخدم هذا الأسلوب في قياس القيمة الإجتماعية والثقة فيما حيث يمكن الإعتماد على التحليل الإقتصادي والإحصائي للبيانات المتاحة .

المدخل الثاني : وحدة القياس المركبة : يوجد اتفاق عام على إستخدام وحدة القياس البسيطة (السابقة) في القياس المحاسبي للعمليات الإجتماعية حيث يتميز بالقبول العام وسهولة الفهم ونظراً لأن هذا المجال مازال حديثاً ، فقد يتم الإستعانة بوحدات قياس أخرى مثل وحدات قياس كمية أو كيفية إلى جانب الوحدات النقدية (وحدة القياس المركبة)

مما تقدم يمكن للباحث ان يلخص مداخل القياس للعمليات الاجتماعية فى الاتي :

أ-مدخل وحدة القياس البسيط ويعنى اعطاء كافة الاثار الإجتماعية قيم نقدية بوحدات النقد .وتتم عملية التقييم بأسلوب التكلفة او السوق ويعنى مقارنة العمليات بالاسعار فى السوق الحالية ،وأسلوب تقييم البديل فى حالة عدم توفر وجود قيمة مباشرة للعمليات يتم عملية التسعير البديل فى السوق التى تحمل نفس الخصائص .وأسلوب المسح الميدانى والزى يعتمد على اجراء البحوث الميدانية بين الفئات الإجتماعية ،وأسلوب تكلفة التجنب وهى انفاق مبالغ تجنب وتحد من عملية الضرر .

ب-مدخل وحدة القياس المركب : وهو اخذ وقبول مدخل وحدة القياس البسيط المدخل السابق بجانب وحدات قياس اخرى .

سابعاً : مشاكل القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الإجتماعية :

أما بالنسبة لقياس العائد الإجتماعي ركزت معظم الدراسات على التكاليف الإجتماعية في حين يعد قياس العائد الإجتماعي المشكلة الجوهرية التى تواجه المحاسبة الإجتماعية والإفصاح عنها ، فمثلاً كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التى يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة بتشجير المنطقة المحيطة بها⁽¹⁾ .

تعود صعوبات القياس المحاسبي للتكاليف الإجتماعي للأسباب التالية⁽²⁾ :

أ-معظم العوائد الإجتماعية تتحقق لأطراف خارج المنظمة ، فالأنشطة الإجتماعية تنشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمنظمة والعديد منها يصعب قياسها نقداً ، فمثلاً كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التى يحصل عليها المجتمع نتيجة الحد من التلوث للهواء الذى تحدثه عمليات التشغيل الخاصة بالمنظمة .

ب-حتى لو تحقق للمنظمة نتيجة قياسها بالأنشطة الإجتماعية الخارجية والتى تتمثل إلى قبول المجتمع للمنظمة إجتماعياً ، فإن تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية ثانية ، مثل تحقيق إنطباع عن المشروع لدى المجتمع ، حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الإنطباع الحسن .

يلاحظ الباحث أن توفير المعلومات والعوائد الإجتماعية بالشكل الذى يحقق الهدف من إستخدامها لايمكن أن يكون إلا من خلال عملية قياس مايترتب على الأنشطة الإجتماعية من تكاليف ومنافع لذلك فإن المشكلة الحقيقية التى تواجه بناء أي نموذج

(1) صفاءسميرة محمد هارون ، دراسة تحليلية لجودة القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الإجتماعية فى الشركات المساهمة بقطاع غزة ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2011 ، ص16
(2) المرجع السابق ، ص16.

للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي مشكلة قياس كل من التكاليف والمنافع للمسؤولية الاجتماعية نظراً لأن توفر المعلومات حول التكاليف والعوائد الاجتماعية بالشكل الذي يحقق الهدف من إستخدامها لا يمكن أن يكون إلى من خلال عملية قياس ما يترتب عن الأنشطة الاجتماعية من تكاليف ومنافع لذلك فإن المشكلة الحقيقية قياس التكاليف لانشطة المسؤولية الاجتماعية هي مشكلة قياس أي من التكاليف والمنافع وأن الطبيعة المركبة الديناميكية للمشكلات الاجتماعية إنما تعني عدم مقدرة منظمات الأعمال على التعامل معها إلى عن طريق أنشطة إجتماعية لها صلة بالحركة والتغيير المستمر كلما كانت الأنشطة الاجتماعية متغيرة كلما كانت أهمية التحاسب على تلك الأنشطة أكثر صعوبة وتعقيد .

المبحث الثاني

الإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية

أولاً : مفهوم الإفصاح المحاسبي :

أ- الإفصاح لغة:

الإفصاح لغة هو الكشف والتبيان ، فيقال أفصح عن الشيء أي بينه وكشفه⁽¹⁾ .

ب- الإفصاح اصطلاحاً :

إن مصطلح الإفصاح يستخدم في المحاسبية ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية ، هذا يعني أن تعرض المعلومات بالقوائم المالية والتقارير بلغة مفهومة للقارئ الواعي ودون لبس أو تضليل⁽²⁾ .

ج- مفهوم الإفصاح المحاسبي :

يعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الختامية القاعدة الذهبية للنظرية المحاسبية وتطبيقاتها ، حيث تقتضي المعايير المحاسبية بضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية ، لذلك يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو جوهر النظرية والتطبيق المحاسبية ويؤكد ذلك ماقامت به لجنة المعايير الدولية عند إصدارها لأول معيار محاسبي لها عام 1975 م ، بعنوان " الإفصاح عن السياسات المحاسبية " ⁽³⁾ .

وفقاً لتعريف كولر *Kohler* هو تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم أو يتضمنها تقرير المراجع ، يظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير ⁽⁴⁾ .

عرف الإفصاح المحاسبي " بأنه عملية إظهار وكشف المعلومات المحاسبية حتى يمكن فهم محتوى القوائم المالية " ⁽⁵⁾ .

(1) د.عجلان العياشي ، غلاب فاتح ، دور الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية في تمويل التنمية المستدامة الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الفترة من 10-11 نوفمبر، 2009م ، ص 2

(2) د.احمد مبروك أبوزيد ، المحاسبة الدولية وأنعكاساتها على الدول العربية ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2011م) ، ص 175 .

(3) د.بطارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، التجارب التطبيقية في المصارف ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م ،) ص 31 .

(4) د.عجلان العياشي ، غلاب فاتح ، (مرجع سابق) ، ص 3 .

(5) د.حسن عبد الجليل صبيحي ، دور المراجع الخارجي في زيادة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال والأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، 2002م ، ص 9 .

يأخذ الإفصاح المحاسبي أحد الأشكال التالية (1):

1- الإفصاح الكافي : أي أن تشمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهمة بالمنظمة ، ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية .

2- الإفصاح الكامل : أي أن يشمل الإفصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة .

3- الإفصاح العادل : يتمثل في الإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة .

يرى الباحث أن جوهر المحاسبة يكمن في الإفصاح الذي يعني توفير كافة المعلومات المحاسبية الضرورية عن نشاط الوحدة الاقتصادية وذلك بهدف مساعدة متخذي القرارات على إتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

ثانياً : مفهوم الإفصاح المحاسبي الإجتماعي :

عرف الإفصاح المحاسبي الإجتماعي بأنه الإظهار الكامل والواضح (للحقائق أو الأحوال أو الظروف المختلفة) في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة (2).

وعرف الإفصاح عن الأداء الإجتماعي هو " الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع الوحدة الاقتصادية أعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن مناشطها المختلفة ذات المضامين ، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك ، ولعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع هي التي تحقق له منافع إجتماعية(3) .

يري الباحث بعد أن تناول مفهوم الإفصاح الإجتماعي أنه يعتبر تجسدياً للإتجاه الحديث في الإعلام المحاسبي والذي يوجه إهتمام المعلومات صوب أهداف أكثر إتساعاً بحيث تتضمن خدمة المجتمع بأكمله والعمل على زيادة رفاهيته . إن إهتمام الدولة والمجتمع بالآثار الإجتماعية عن طريق الإفصاح المحاسبي كان لمحاولة التعبير عن تلك الآثار الإجتماعية إنسجاماً مع الدور الإجتماعي والإقتصادي الشامل الذي تقوم به المحاسبة .

(1) سمير محمد هارون ، دراسات تحليلية لجودة القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة في قطاع غزة رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 2011م ص ص 16-17 .
(2) د.احمد شهير ، إمكانية التعبير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة الاقتصادية من خلال الإطار الفكري للمحاسبة ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد 25 ، ديسمبر ، 2008م ، ص ص 81 – 83 .
(3) د. وليد ناجي الحياي ، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، (عمان : دار الحامد ، 2002م) ، ص 47 .

ثالثاً : مبررات الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية :

إنعكس الاعتراف بالمسؤولية الإجتماعية للوحدة الإقتصادية على إهتمام المحاسبة بهذا الموضوع الحديث نسبياً ، والتي تبلورت في المطالبة المتزايدة من جانب الهيئات المحاسبية العلمية والمهنية بقيام الوحدات الإقتصادية بالإفصاح عن المعلومات الإجتماعية ، كما ظهرت دراسات محاسبية عديدة تؤكد على أهمية هذا الإتجاه وهناك العديد من المبررات التي تؤيد الإفصاح عن آثار الأنشطة الإجتماعية للشركات المساهمة العامة في تقاريرها المالية والتي من أهمها (1) :

- أ- تأثير العمليات الصناعية على البيئة المحيطة وعلى المجتمع كالتلوث .
- ب- الإهتمام المتزايد من جانب الحكومات إتجاه الحاجة إلى تنظيم سلوك الوحدات الإقتصادية بما يحقق مصلحة المجتمع .
- ج- حماية حقوق العاملين ، حيث أصبحت الوحدات الإقتصادية مطالبة بتوفير ظروف عمل جيدة للعاملين بها ، إلى الحد الذي أدى إلى ظهور إتجاه بإعتبار العاملين موارد بشرية وضرورة الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية .
- د- التأثير المتزايد للعوامل الإجتماعية على عملية إتخاذ القرارات ، خاصة في ظل الميل المتزايد بسلوك المستثمر بتجنب الإستثمار في مجالات تحدث أضراراً بيئية.
- هـ- إن المحاسبة الإجتماعية تعني أشياء متعددة للعديد من الناس ويؤكد على أن تحديد تعريف محدد للمحاسبة الإجتماعية هو من الصعوبة بمكان ، ولكن في أضيق الحدود يمكن إعتبار المحاسبة الإجتماعية إمتداداً للإفصاح غير المعتاد من الشركات كإفصاح عن العاملين والمنتجات والخدمات المقدمة للمجتمع والحد من التلوث .

إنعكس الاعتراف بالمسؤولية الإجتماعية للوحدة الإقتصادية على إهتمام المحاسبة بهذا الموضوع الحديث نسبياً ، بالتالي يمكن أن يبرز أهم مبررات المطالبة بالإفصاح الإجتماعي في المطالبة المتزايدة من جانب الهيئات المحاسبية العلمية والمهنية بقيام الوحدات الإقتصادية بالإفصاح عن المعلومات الإجتماعية .

يري الباحث ان الاعتراف بالمسؤولية الإجتماعية للوحدات الآقتصادية نتج من المطالبة التزايدة من جانب الهيئات المحاسبية والعلمية والمهنية .وان وزارة الرعاية

(1) د عبد الله على صبرى ، افصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الإجتماعية في تقاريرها المالية ، دراسة تطبيقية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد 33، العدد الثاني ، 2011م ، ص 180 .

والضمان الإجتماعي التي تحت الشركات والمؤسسات الاخرى بالالتزام بالحد الأدنى من المساهمات وتنظم في ذلك الشأن مؤتمر سنوي تعرض فيه كل الشركات تجربتها في تبنى المشاريع الإجتماعية .

رابعاً : طرق الإفصاح عن الأنشطة الإجتماعية :

يوجد إتجاهان في الإفصاح عن الأداء الإجتماعي هما إتجاه الفصل ، وإتجاه الجمع في تقرير واحد مع المعلومات المالية كما يلي (1) :

أ-تقارير إجتماعية منفصلة عن التقارير المالية : إتخذت هذه التقارير أسلوبان في الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية :

الأسلوب الأول : التقارير الوصفية : تتضمن هذه التقارير وصفاً لما قامت به الوحدة من أنشطة إجتماعية وفاء لإلتزاماتها الإجتماعية دون أي تحليل لتكاليف هذه الأنشطة أو قيم المنافع التي تحققت ، ويتخذ هذا التقرير شكل قائمة المركز المالي .

الأسلوب الثاني : التقارير التي تعرض التكاليف الإجتماعية فقط : قد تقتصر هذه التقارير على عرض ما أنفقته الوحدة من تكاليف على كل مجال من مجالات الأنشطة الإجتماعية دون الإفصاح عن قيم المنافع التي حققتها تلك للأنشطة بسبب صعوبة قياس تلك المنافع وتسمى تقارير المخرجات . تفصح عن تكاليف أداء كل نشاط والمنافع التي تحققت للمستفيدين من تلك الأنشطة وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات .

ب-الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد : يؤكد هذا الإتجاه على ضرورة إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للوحدة وذلك بالإفصاح عن المعلومات المالية والإجتماعية في تقرير واحد على أن يكون الدمج ضمن إطار التقارير التقليدية التي ينتجها النظام المحاسبي بحيث تصبح المعلومات الإجتماعية جزء من المعلومات المالية التقليدية .

يري الباحث أن هذا الإتجاه يساعد على تحقيق التكامل بين المعلومات المالية والمعلومات الإجتماعية للوحدة دون الحاجة إلى إجراء تعديل جوهري على النظام بإعتبار أن الانشطة الإجتماعية للوحدة تؤثر على الأنشطة الإقتصادية بالتالي يجب أن ينعكس على القوائم المالية كما أنها توفر مجالاً أوسع للمقارنة بين الأنشطة .

(1) د. مؤيد الفضل وآخرون ، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص 197 .

خامساً: الهدف من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الإجتماعية :

ويهدف الإفصاح المحاسبي للمعلومات الإجتماعية الي (1):

أ- إعطاء معلومات عن نتيجة النشاط وتحليلها لتساعد في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء

ب- إعطاء معلومات عن الفائض أو العجز الناجم عن المعاملات ، وسبل إستثمار هذا الفايز ومصادر تغطية ذلك العجز إن وجد .

ج- إعطاء معلومات عن النفقات الرأسمالية والتشغيلية .

د- إعطاء معلومات عن المركز المالى للوحدة ، الموجودات والإلتزامات لتقويم قدرتها على الإستمرار في الأداء على أفضل وجه .

هـ- إعطاء معلومات من خلال التقارير والإيضاحات المرفقة عن تطوير الأداء ومدى إلتزام منظمات الأعمال بالأسس والنظم والسياسات والخطط المحددة لتحقيق أهدافها .

يري الباحث ان الهدف من الإفصاح يساعد فى عملية تنويع المشاريع وتغطية الاساسية واكتشاف الجديد . وتساعد المنشاء فى تقدير النفقات الاجمالية فى المشاريع الاجتماعية .

سادساً : إعتبرات الإفصاح عن معلومات المسؤولية الإجتماعية :

هنالك إعتبرات عديدة تحكم الإفصاح عن الأداء الإجتماعى هى (2) :

أ-مدى ماتقوم به الوحدة من أنشطة إجتماعية : إذ أنه من المتوقع أن يزيد الإفصاح عن الأداء الإجتماعى مع زيادة أنشطة المسؤولية الإجتماعية التى تقوم بها الوحدة .

ب-حجم الأداء الإقتصادي : إذ أنه من المتوقع زيادة حجم الأداء الإجتماعى ، وبالتالي مدى الإفصاح عن هذا الأداء مع نمو الأداء الإقتصادي للوحدة .

ج-حجم الوحدة : إذأنه من المتوقع زيادة حجم الأداء الإجتماعى ، وبالتالي مدى الإفصاح عن هذا الأداء مع زيادة حجم الوحدة سابقاً مزايًا للإفصاح المحاسبي الإجتماعى .

يوفر تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية مزايًا متعددة من وجهة نظر (المجتمع والمنشأة) أهمها ما يلي (3) :

(1) د. ياسر احمد محمد دراسة مدى اهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق علي الشركات السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، 2009م، ص498 .

(2) د. حامد صالح أبو سمرة ، مرجع سابق ، ص 41 .

(3) د.محمد الفيوم ، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000م) ، ص ص 228-229.

- 1- تعميق الدور الإجمالي للمنشآت لخدمة البيئة التي تعمل فيها .
 - 2- مشاركة الدولة في تحمل أعباء التنمية الإجماعية والإقتصادية .
 - 3- إنتاج منافع إجماعية للمجتمع يعطي صورة أفضل عن نشاط المشروع وصلاحيته للعمل لفترة أطول ، حيث أن المنشآت تستمر بناءً على رغبة المجتمع.
 - 4- توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي .
 - 5- الموازنة بين قوة المنشآت الإقتصادية وتحمل مسؤولياتها ، فالمجتمع والحكومة يمكن أن يتغاضوا عن تركيز القوة الإقتصادية إذا ما قامت المنشأة بزيادة نطاق مسؤولياتها الإجماعية ، وزيادة رفاهية المجتمع .
 - 6- يعتبر مفهوم المسؤولية الإجماعية ، من أهم المفاهيم التي يتم تداولها اليوم في أوساط المال والأعمال حول العالم ، وتبرز أهمية هذا الطرح على الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التنمية المستدامة للمجتمعات ، وعلى حمل مسؤولية مهمة في التطور الإقتصادي بشكل يعكس مباشرة على المستوى الإجماعي .
 - 7- تحسين سمعة المنشأة وصورتها ، وقيمتها في السوق .
 - 8- زيادة رضا الموظفين ، وبالتالي إخلاصهم واندماجهم مع المنشأة .
 - 9- قله الدعاوى المدنية والجنائية ضد المنشأة الملتزمة بالأداء الإجماعي .
- يري الباحث ان المحدد الاساسى لحجم الانفاق فى الاداء الإجماعى هو حجم الاداء الإقتصادى للمنشاء فالافصاح يساعد فى عملية ذلك الحجم ،وتطبيق محاسبة المسؤولية الإجماعية توفر مزايا عديدة للمنشاء مثل السمعة الطيبة وزيادة رضاء الموظفين ولأنهم وتوفير معلومات تستخدمها الجهات المختصة لوضع الخطط التنموية .

سابعاً : معوقات الإفصاح الإجماعي :

هناك عوامل متعددة تحد من إفصاح المنشآت عن مسؤولياتها الإجماعية تجاه المجتمع الذي تعيش فيه ، وفيما يلي أهم هذه العوامل⁽¹⁾ :

أ-العوامل الإدارية :

تتمثل العوامل الإدارية لمعوقات الإفصاح الإجماعية في الآتي :

- 1-نقص الخبرة لدى المنشآت فيما يتعلق بالأمور الإجماعية والأخلاقية .

(1) نوفان حمد محمد العليان ، القياس المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الإجماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية ، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة غير منشورة ، جامعة دمشق كلية الإقتصاد ، 2010م ، ص ص86-87 .

- 2- عدم وجود إتصال فاعل من قبل الإدارات بالجمهور .
- 3- إهمال الدور الإستشاري المهم للشركات .
- 4- عدم إحتواء بعض الشركات على إدارة للعلاقات العامة .
- 5- إهمال الإدارات العليا إشراك المستويات الإدارية الدنيا في عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بموضوع المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية .
- 6- ضعف الإحساس بالمسؤولية الإجتماعية والأخلاقية الذي هو في الواقع العملي مرتبط بفلسفة الإدارة العليا تجاه المجتمع والبيئة المحيطة .

ب-العوامل المالية :

- تتمثل العوامل المالية لمعوقات الإفصاح الإجتماعي في الآتي :
- 1-نقص الموارد المالية التي تحول دون الإسهام في النشاطات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية والأخلاقية .
 - 2-هدف العديد من المنشآت هو تعظيم الربح فقط وتجاهل أي شيء يدعو إلى نقص الأرباح المتوقعة .
 - 3-الإعتقاد بأن إيلاء موضوع المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية يؤدي إلى خفض أرباح الشركة وإضعافها في المنافسة الدولية .
 - 4-هناك إعتقاد بصعوبة الجمع بين العمل المربح وعمل الشركة المتجاوبة إجتماعياً .

ج-العوامل القانونية :

- تتمثل العوامل القانونية لمعوقات الإفصاح الإجتماعي في الآتي :
- 1-عدم إحترام التشريعات من قبل بعض المنشآت فيما يخص حماية البيئة ، والعمل ، والضرائب وغيرها .
 - 2-عدم وجود صياغة سياسة إجتماعية تتمثل بتشريعات والتي هي وظيفة من وظائف التخطيط الإستراتيجي .
 - 3-الإلتزام بنشاطات محددة نصت عليها والقوانين والتشريعات يعتقد كثير من المدراء بأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام اخلاقي فقط لم تنص عليها القوانين نصاً صريحاً .

يرى الباحث أن هنالك تداخل في المعوقات التي تحد من تطبيق الإفصاح الإجماعي تربط بعضها البعض بصورة مباشرة أي أن التعرض للمعوقات الإدارية يترتب عليه مباشرة نشوء معوقات مالية ويمكن أن يترتب عليه مسالة قانونية .

ثامناً : التباين فى الإفصاح عن المسؤولية الإجماعية :

الاختلاف فى درجات الإفصاح بين الشركات المختلفة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية يمكن تحديد الاسباب التى قادت الى ذلك ، وذلك على النحو التالى (1) :
أ-مدى حاجة المستثمر للإفصاح الاجتماعى : تزايد طلب المستثمرين على المعلومات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ، وذلك بعد ان اصبح المقياس المستخدم للحكم على كفاءة الوحدة ومن ثم اتخاذ قرارات الاستثمار يتمثل فى الاداء الاجتماعى للوحدة ، بالإضافة الى الاداء الاقتصادى لها .

يتطلب اخذ الاداء الاجتماعى فى الحسبان عند اتخاذ القرارات الاستثمارية للحصول على معلومات وصفية وكمية عن مجهودات الوحدة بشأن المحافظة على البيئة وكفاءة استخدامها للموارد الطبيعية ، واهتمامها بصحة وسلامة العاملين وحماية المستهلك وتحسين نوعية الانتاج وصدق الاعلان وعدم وجود تمييز بين العاملين .

ب-مدى حاجة العاملين للإفصاح الاجتماعى : يعتبر العاملون من الفئات المهمة بالإفصاح الاجتماعى ، حيث ان الإفصاح عن الخدمات الاجتماعية التى تقدم لهم يجعلهم يشعرون بالامان والاطمئنان على مستقبلهم الوظيفى والرضا عن العمل والتمسك به ، والذي ينعكس على زيادة الانتاج وتحقيق الرفاهية لهم وللمجتمع كله ، وايضاً يمكن للعاملين من خلال الإفصاح الاجتماعى تكوين انطباع عن الوحدة وبالتالي تقدير اهميتها النسبة للمجتمع.

ج-مدى حاجة العملاء للإفصاح الاجتماعى :يفضل العملاء التعامل مع الوحدات الاقتصادية التى تقدم أعلى درجة ممارسة للانشطة الاجتماعية ، والابتعاد عن تلك الوحدات التى لا تضطلع بمسئوليتها الاجتماعية او يكون لها تأثير سلبى على البيئة ، لاجل ذلك تبدو اهمية الإفصاح الاجتماعى ولا سيما وان اهتمام العملاء كما اشارت احدى الدراسات لم يعد منصباً على سعر النتج او جودته ، بل اصبحت مجالات اخرى

(1) د. صفاء محمود السيد ، المسؤولية الاجتماعية نظرية الوكالة والإفصاح الاجتماعى للشركات المصرية ، مجلة بحث الكتابة المصرية ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادى ، المجلد 15 ، العدد الثانى ، 2001م ، ص 58 - 61 .

محل الاهتمام مثل كيفية معاملة الشركة لموظفيها ، الاستثمار في المجتمع المحيط لها ، العناية بالبيئة ، فهذه المجالات مجتمعة تركز على المسؤولية الاجتماعية .

د-مدى حاجة الحكومة للافصاح الاجتماعي : تعتبر الحكومة بأجهزتها المختلفة من أكثر الفئات اهتماماً بالافصاح الاجتماعي ، فمثلاً الأجهزة المعنية بالتلوث مثل وزارة البيئة وجهاز شئون البيئة تحتاج للمعلومات الاجتماعية حيث يمكن من خلالها رقابة مدى ممارسة الوحدة للاداء الاجتماعي ، ومن ثم فرض العقوبات على الوحدات المخالفة للقوانين واللوائح الخاصة بالمحافظة على البيئة ومنع التلوث ، ايضاً يمكن من خلال الافصاح الاجتماعي مساعدة الحكومة في ترشيد استخدام الموارد حيث يتم توجيهها الى الصناعات التي تضطلع بالمسؤولية الاجتماعية بكل مجالاتها .

هـ-مدى حاجة المقرضين للافصاح الاجتماعي :

يمكن تقسيم مدى حاجة المقرضين للافصاح الاجتماعي الى اتجاهين :

1-الاتجاه الاول : يرى اهمية المعلومات الاجتماعية لقرارات المقرضين وضرورة الافصاح عنها بشكل متوازن مع الافصاح المالي .

2-الاتجاه الثاني : يرى عدم اهمية المعلومات الاجتماعية لقرارات المقرضين ، ومن ثم لا توجد ضرورة للافصاح عنها .

يلحظ الباحث أن قرارات الإقراض لاتقوم على قوة المركز المالي ودرجة السيولة والمقدرة الكسبية للوحدة فحسب بل تمتد إلى الجوانب الإجتماعية ولا سيما بعد تدخل المشروع في هذا الشأن وفرض عقوبات على الوحدات المخالفة والتي يمكن أن تؤثر على إستمراريتها ومن ثم قدرتها على الوفاء بالقروض بمعنى آخر الجهات المانحة للقروض تحتاج إلى معرفة الأخطار المحتملة لها ، وهذا لن يتم بصورة جيدة إله من خلال المعلومات الإجتماعية .

كما يري الباحث تزداد في الآونة الأخيرة الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية للوحدات الإقتصادية لتعكس النظرة الحديثة لها باعتبارها تنظيماً إجتماعياً عليها مسؤولية مراعاة المنفعة العامة في توجيه الإستثمارات المخصصة لها ولا سيما بعد تدخل المشروع وفرض بعد الأنشطة من ناحية وربط الحكم على الأداء الإقتصادي للوحدة بالأداء الإجتماعي لها من ناحية أخرى .

الفصل الثاني

مفهوم وانشطة المسؤولية الإجتماعية واهداف المحاسبة عنها

ويشتمل على المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : مفهوم وأهمية أنشطة المسؤولية الإجتماعية

المبحث الثاني : مفهوم وأهمية أهداف المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية

المبحث الاول

مفهوم وأهمية أنشطة المسؤولية الاجتماعية

أولاً : مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

المسؤولية لغة : " حال أو صفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته " (1) .
أما إصطلاحاً : فقد عرفها الشافعي بأنها : " الاستعداد الفطرى الذى جبل الله عليه الانسان ليصلح للقيام من كلفة الله به أمور تتعلق بدينه ودنياه وفى ما عليه من الرعاية حصل له الثواب وإن كان غير ذلك حصل له العقاب " (2) .
المسؤولية الاجتماعية للشركات هى تلك الانشطة التى تقوم الشركة بتنفيذها إختيارياً دون قانونى والتى تعنى بالتزام الشركة تجاه المجتمع (3) .
عرفت المسؤولية الاجتماعية من زوايا واتجاهات مختلفة منها أنها " الدرجة التى يؤدى بها مديرو المنظمة أنشطتهم نحو حماية المجتمع بعيداً عن السعى لتحقيق المنافع الفنية والاقتصادية المباشرة للمنظمة " (4) .
أشار أحد الباحثون الى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وحددها ضمن ثلاثة مفاهيم اساسية لمسؤوليات الشركة تمثلت فى (5) :
أ-المسؤولية تجاه تحقيق الارباح :تشير الى ان مسؤولية الشركة متمثلة فقط فى تحقيق الارباح للمالكين ولحملة الاسهم ، وهذه المسؤولية القاصرة تؤيد ما جاء به الاقتصاد
ب-المسؤولية تجاه أصحاب المصالح :نتيجة الانتقادات الموجهه لاهداف الربحية كمسؤولية وحيدة تركز عليها الشركة ، ظهر ما يسمى بالمسؤولية تجاه أصحاب المصالح والتى تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية اهداف اصحاب المصالح من مستهلكين ، عاملين ومجهزين .

(1) د. أحمد عبد الجليل النذير الكارورى ، روى تأصيلية حول المسؤولية الاجتماعية المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية ،

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى ، الخرطوم : فى الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م ، ص 18 .

(2) المرجع السابق ، ص 18 .

(3) سمير رمزى عطية ، قياس دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات واثرها على بناء صورتها الذهنية ، رسالة دكتوراه الفلسفة فى ادارة الاعمال غير منشورة ، اكااديمية هولندا للعلوم والادب ، كلية الدراسات العليا ، 2007م ، ص 33 .

(4) د. وفاء التميمي ، واقع تبني المسؤولية الاجتماعية فى التسويق للشركات المنتجة لمستحضرات التجميل ، المجلة الاردنية ، عمادة البحث العلمى ، الجامعة الاردنية ، المجلد (7) العدد الثانى ، 2011م ، ص 353 .

(5) فؤاد محمد حسين الحمدي ، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك ، رسالة دكتوراه الفلسفة فى ادارة الاعمال غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2003م ، ص 37 - 38 .

ج-المسئولية تجاه المجتمع :يشير الى ضرورة إلتزام الشركة بالمسئولية تجاه البيئة والمجتمع بشكل عام ، وذلك من خلال الاهتمام بما تطرحه الجماعات مثل جماعة السلام الاخضر والتي تنادى بتغيير السلوكيات الايجابية تجاه البيئة مثل التسويق الاخضر .

هناك عدد من المفاهيم التي ترتبط بالمسئولية الاجتماعية مثل : التعاون ، الإلتزام نحو الغير ، التضامن ، الاحترام ، الحب ، الديمقراطية فى المعاملة والشفافية ، المشاركة الشعور بالواجب ، والاهتمام بالآخرين ،، والعمل لتحقيق مصلحة (1) . وعرفت المسئولية الاجتماعية كالاتى (2) :

1- إلتزام المنشأة خلال عملية صنع القرار بالاثار والنتائج المترتبة عن هذه القرارات على النظام الاجتماعى الخارجى ، وبطريقة تضمن ايجاد توازن مطلوب بين تحقيق الارباح الاقتصادية المطلوبة والفوائد الاجتماعية المترتبة ، على هذه القرارات .

2- يعرف بيتر دركر (1954م) المسئولية الاجتماعية تعنى " انه من الواجب على كل منشأة ان تعمل على تحقيق الارباح الكافية لتغطية المصاريف المستقبلية ، حتى تتمكن من القيام بواجبها تجاه البيئة .

3- يعرف كارول 1979م المسئولية الاجتماعية بأنها : " جميع القرارات والفسفات والطرق والافعال التدريبية التي تعتبر تطور ورفاهية المجتمع هدفاً لها " .

عرف مجلس الاعمال للتنمية المستدامة المسئولية الاجتماعية على أنها : " الإلتزام المستمر من قبل شركات الاعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، والعمل من اجل تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم ، والمجتمع المحلى والمجتمع ككل (3) .

باستعراض الكتابات التي تناولت مفهوم المسئولية الاجتماعية يلاحظ الباحث هناك تعدد فى هذه التعريفات لزيادة الاهتمام بهذا المجال فمنها من ينظر اليها من منظور الإلتزام الاخلاقى ، ومنها من ينظر اليها بانها انشطة اختيارية تعنى باللتزام الشركة تجاه المجتمع ، كذلك هى عند البعض إطار يشمل (التعاون ، الإلتزام نحو الغير ، التضامن ، الاحترام ، الحب ، الديمقراطية فى المعاملة والشفافية ، المشاركة ، الشعور بالواجب ،

(1) د. المعتمد عبد الرحمن الحسن ،دور مؤسسات الارشاد والتوجيه فى تحقيق المسئولية الاجتماعية ، المؤتمر الثالث

للمسئولية الاجتماعية ، وزارة الزراعة والضمان الاجتماعى ، الخرطوم : فى الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م ، ص 5 .

(2) د.محمد بن ابراهيم التويجى ، المسئولية الاجتماعية فى القطاع الخاص فى المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية للإدارة ، لمنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، العدد الثانى ، 1998م ، ص 36 .

(3) د.على عبد الله آل ابراهيم ، الاعلام والمسئولية الاجتماعية ، المؤتمر الثالث للمسئولية الاجتماعية ، وزارة الزراعة والضمان الاجتماعى ، الخرطوم : فى الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م ، ص 1 .

الاهتمام بالآخرين) . وهى عند آخرين تحقيق المنشأة الارباح كافية للقيام بواجبها تجاه البيئة ، وكذلك نظر اليها البعض من منظور القرارات والفلسفات والطرق والافعال التدريبية التى تعتبر تطور ورفاهية المجتمع هدفاً لها .

مما تقدم يعرف الباحث المسؤولية الاجتماعية للمنظمة بانها " إلتزام اخلاقى بين المنظمة والمجتمع تسعى من خلاله المنظمة الى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع ، بما من شأنه تعزيز مكانتها فى اذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام ، والذي ينعكس بدوره على نجاحات وتحسين ادائها المستقبلى ويسهم فى تحسين الاداء المالى لها ويساعد على تفعيل عملية اتخاذ القرارات .

ثانياً : المسؤولية الاجتماعية من منظور اسلامى :

المنظمة التى تتبع مبادئ الشريعة الاسلامية وهى تؤدى اعمالها وتمارس انشطتها وتقدم منتجات وتراعى فى كل ذلك الإلتزام بالاعمال الصالحة ، وادائها اينما كانت بالقول او بالجهد او بالمال ، ويقصد بالاعمال الصالحة المبادرة الى فعل الخيرات والحرص على مصلحة الجماعة ، والقيام بالاعمال والخطط والبرامج الاجتماعية التى تساعد على قيام المجتمع المترابط الذى تحرص مختلف منظمات على مصالح جميع الفئات الاخرى به .
إن المسؤولية الاجتماعية فى الفكر الاسلامى يمكن النظر اليها على انها : " التزم المنظمة المشاركة فى عمل الصالحات عند ممارسة انشطتها تجاه مختلف الاطراف التى لها علاقة بها نتيجة التكليف الذى ارتضته فى ضوء مبادئ الشريعة الاسلامية ، بهدف النهوض بالمجتمع الاسلامى بمراعاة عناصر الاستطاعة والشمول والاتزان " (1) .
من خلال التعريف السابق يمكن توضيح الاركان التالية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاسلامية :

- ا- الإلتزام : ذلك بقبول المسئول الملتزم .
- ب- المشاركة فى عمل الصالحات : تمثل مجالات وموضوعات المسؤولية .
- ج- التكليف : يمثل السائل (الملزم) .
- د- الهدف : الذى اتفق الطرفان عليه .
- ح- الجزاء : ويبنى على مدى تنفيذ الإلتزام .
- خ- سمات المسؤولية : الاستطاعة والشمول والاتزان .

(1) د.فتحى احمد دياب عواد ، ادارة الاعمال ووظائف المدير فى المؤسسات المعاصرة ، (عمان : دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2012م) ، ص ص 151 - 152 .

يري الباحث ان المسؤولية الإجتماعية تنبع من الشريعة الاسلامية اينما كانت
بالقول او بالجهد او بالمال بهدف النهوض بالمجتمع الاسلامى والقيام بالاعمال
والخطط التى تساعد علي زيادة الترابط بين الامة الاسلامية .

ثالثاً : الاختلافات بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية فى الفكر التقليدى والاسلامى:

الاختلافات بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية فى الفكر التقليدى والفكر الاسلامى
يتضح من العرض السابق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ثفى الفكر التقليدى ، واستعراض
مفهومها فى الفكر الاسلامى ، ويمكن عرض الاختلافات بين المفهومين والتى تؤثر على
مدى الالتزام والوفاء بالدور الاجتماعى للمنظمة كما يلي (1) :

أ- مصدر التكليف بالمسؤولية الاجتماعية :تبنى فكرة المسؤولية الاجتماعية فى الفكر
التقليدى على اساس فكرة (العقد الاجتماعى) الذى نادى به بعض علماء الغرب ، وعلى
رأسهم (جان جاك رسو) حيث ينطوى هذا العقد على قيام التزام متبادل بين الشعب
والافراد .اما فى الفكر الاسلامى فان الالتزام ينشأ اصلاً مع قبول الفرد واقتناعه وايمانه
بالله سبحانه وتعالى ، ولذا فقد نشأ هذا الدور مع بداية الدعوة الاسلامية ، وليس وليد
اليوم او نتيجة التطور والتقدم والمبالغة فى الاهتمام بتحقيق الاهداف المادية .

ب- هدف المسؤولية الاجتماعية :غالباً ما يكون الهدف الرئيسى الذى يسعى الفكر
الاسلامى والتقليدى الى تحقيقه اذا ما إلتزمت المنظمة بمسئوليتها الاجتماعية يتمثل فى
تحقيق المنافع المادية فى الاجل الطويل.

اما فى الفكر الاسلامى فان هدف المنظمة يتمثل فى تحقيق المنافع المادية والروحية
معاً ، حيث تعمل المنظمة الاسلامية فى اطار يسمح لها بتحقيق الارباح ولكن فى ظل
القواعد والمبادئ التى سنتها الشريعة الاسلامية من عدل وانصاف فى المعاملات
وبالتالى تحقيق رضا الله سبحانه وتعالى .

ج- الجزاء المترتب على مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية : فى ضوء ما سبق يتمثل
الجزاء المترتب على مدى إلتزام المنظمة بمسئوليتها الاجتماعية فى الفكر التقليدى فيما
يلى (1):

1- عند الالتزام بها : تحقيق الارباح على المدى البعيد واستقرار المنظمة ونمو اعمالها
وذلك لارضاء الافراد المساهمين او العملاء او جماهير المجتمع المختلفة .

(1) المرجع السابق ، ص 152 .

(1) المرجع السابق ص 154

2- عند التتصل منها : فشل اعمال المنظمة ومنتجاتها لعدم إقبال العملاء ولنظرة جماهير المجتمع .

اما فى الفكر الاسلامى فيختلف الامر جوهرياً لاختلاف واعتقاد المكلف (الملتزم) المسلم الامتثال لتنفيذها كما اوردها رب العزة وترك تقدير الجزاء فيها لله وحدة .

3-الاتفاق على المفهوم الشامل للمسئولية الاجتماعية : مازال الفكر التقليدى فى جدل حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، وابعادها ومجالاتها ، وحجة من يرفضها من مفكريهم وعلمائهم ان التزام المنظمة بمسئوليتها الاجتماعية سيؤثر على ارباح المساهمين واصحاب رأس المال بجانب نظرتهم لتلك المنظمات على انها منظمات اعمال اقتصادية بحتة ، وليس لها دوراً إجتماعياً فهى ليست أماكن للبر والاحسان ، ولا يجب ان يتسرب اليها ذلك .اما موقف الفكر الاسلامى من المسؤولية فهى فرض حتمى على كل جماعة مسلمة تؤدى رسالتها فى المجتمع فى اى مجال ، ولقد حث الدين الاسلامى على التضامن والتكافل والاحساس بالجماعة والتعاون ونهى عن الفرقة والاختلاف وفى ذلك آيات واحاديث عدة .

قال تعالى: "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا"سورة آل عمران : اية رقم (103).
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المؤمنين والمؤمنات كالبنين يشد بعضه بعضاً " رواه البخاري ، وهناك الكثير من المعانى التى ستسود المجتمع اذا ما احس الافراد بمسئوليتهم تجاهه . (2)

يرى الباحث انه من الضرورى زرع روح المسؤولية بمفهومها الواسع سواء الدينيه او الاخلاقية او القانونية او البيئية والاجتماعية بين مؤسسات وافراد المجتمع ، ومن الامور التى يجب ان يولى لها اهتمام خاص وعناية فائقة لاعتبارها ركيزة اساسية لنهضة المجتمع بوجودها ، وذلك باعتبار ان المسؤولية الاجتماعية ليس حكراً على الهيئات والمؤسسات الحكومية بل يسهم افراد المجتمع والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى مساهمة فاعلة فيها متى استشعر دورة تجاه المجتمع ومتى ما وضع مفهوم المسؤولية الاجتماعية واقامت برامج تفعيل هذا المفهوم ، الامر الذى ينعكس ايجابياً على كل من المنظمة والمجتمع .

(2) د.عثمان جعفر ، مشروع وثيقة ملامح الاستراتيجية الوطنية للمسئولية الاجتماعية ، المؤتمر الثالث للمسئولية الاجتماعية ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى ، الخرطوم : الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م ، ص 107 .

رابعاً : تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

مفهوم المسؤولية الاجتماعية له جذور تاريخية عميقة فمن المؤشرات الاولى لظهور هذا المفهوم هو ظهور الجماعات والاتحادات العمالية عقب الثورة الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فهذه الاتحادات قامت لكي تنادى بحقوق العاملين وتلبية متطلباتهم مثل ظروف العمل المناسبة وتوفير الامن والاستقرار للعمال وتحسب العلاقة بين العاملين وصاحب العمل ، ومع هذا تطور دور النقابات العمالية تطوراً ملحوظاً حتى اصبح الان دوراً فعالاً ومؤثراً في كل مجالات العمل (1) .

لقد تطور حجم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة مع تطور المفاهيم التي تعتقها منظمات الاعمال بدء بمدخل الربحية ثم مدخل توازن المصالح ، واخيراً مدخل الرفاهية الاجتماعية من خلال المداخل التالية (2) :

أ-مدخل الربحية : يستمد مضمونه من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تقوم على اساس الفرض القائل بان المنظمة لها هدف وحيد يتمثل في تحقيق اقصى ارباح ممكنة وذلك باستخدام كل الطرق التي تضمن الاستخدام الافضل للموارد والطاقات المتاحة بما يضمن ربحية المنظمة .

ب-مدخل توازن المصالح :ظهر في اوائل السبعينات من القرن العشرين واعتمد على ان منظمات الاعمال ليس وكياً عن المساهمين فقط وإنما هي ايضاً وكياً عن الفئات الاجتماعية الاخرى ، ومن ثم فيجب عليها ان تتخذ القرارات التي تساعد على احداث التوازن العادل بين مصالح حملة الاسهم والعاملين والعملاء والموردين والمجتمع ككل ، وهذا المدخل هو الذي يتيح للمنظمة تحقيق هدفها في تعظيم الارباح في الاجل الطويل .

ج-مدخل الرفاهية الاجتماعية : الذي يرى ان ادارة المشروع ليست مسؤولة فقط عن تحقيق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وإنما يجب ان تتضمن اهدافها مجموعة من الاهداف الاجتماعية والبيئية التي تحقق الرفاهية على مستوى المجتمع ويتوقف تحقيق الرفاهية الاجتماعية على درجة الاهمية التي تتمتع بها هذه الاهداف ضمن خطط المنظمة الاستراتيجية .

(1) د.محمد محمود احمد جمعة ، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الاول ، 1984م ، ص 240 .
(2) د. ياسمين ممدوح ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، 2010م ، ص ص 371 – 372 .

يري الباحث ان ظهور الاتحادات العمالية هو ميلاد المسؤولية الاجتماعية والتي نادت بحقوق العاملين وبعد ذلك تتطور المفهوم ليشمل المجتمع كله .

خامساً : ظهور المسؤولية الاجتماعية :

ان التغير المستمر فى البيئة جعل الطبيعة كثيراً من المشروعات لا تتوقف مع هذه التغيرات حيث لا يمكن معالجة مشكلة اليوم والغد بنظريات الامس وذلك نتيجة تغير المجتمعات عما عليه فى عقود سابقة وقد ادى هذا التغيير الى وجود فجوة كبيرة بين الاهداف الاقتصادية للمشروعات والمطالب الاجتماعية للبيئة مما خلق عدم توافق بين المنشآت والمجتمع الذى توجد فيه فقد زادت مطالب المجتمع زيادة سريعة مما جعل التكيف اكثر صعوبة بين النمط الطبيعى للمشروعات وبين المطالب الاجتماعية فعلى سبيل المثال لم تعد الممارسات القديمة للمشروعات تلئم المجتمعات الحديثة مثل التخلص من نفايات الصناعة فى الماء والهواء والتميز العنصرى عند اختيار العاملين وترقيتهم وعدم الاهتمام باثار المشروع على المجتمع (1).

فاذا افترض ان البيئة الاجتماعية هى المتغير المستقل والمشروع المتغير التابع فان عبء التكيف الاساسى يقع على المشروعات حيث لا بد ان تتغير لتقابل توقعات المجتمع وليس العكس ومن ثم فان تحمل المنشآت للمسؤولية الاجتماعية داخلياً وخارجياً يعتبر الضرورة الاكيدة والقادرة على امكانية تفاعلها مع الظروف الجديدة فى المجتمع .

الاشطة الاجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل شئ فى المجتمع لذا اصبح من الضرورى ان يلتزم المشروع بمسئوليتة الاجتماعية اذا كل من يؤثر فيه ويتأثر بهم وان اهتمام المنشآت بالمسؤولية الاجتماعية تزيد من كفاءتها بل ستكون هذه الامجتمعات قادرة على تقريب نمط حياة المشروعات من نمط حياة المجتمعات وتزليل عدم التوافق الموجود مما يجعل كل المشروعات والمجتمع فى حالة افضل نتيجة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية .

اصبحت المشروعات تمارس نشاطها فى بيئة جديدة نتيجة التغير المستمر وتتمثل هذه التغيرات فيما يلى :

أ- التغير فى حاجات الناس :

يعتبر التغير فى حاجات الناس من الاسباب الاساسية لظهور الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية فى المشروعات حيث ادى نمط الحياة الى نمو رغبات ومتطلبات الافراد ،

(1) ياسمين ممدوح احمد مرجع سابق ص 370

وبناءً على ذلك أصبحت أهداف المشروع الاقتصادية غير متطابقة مع متطلبات وحاجات الناس.

ب- التغيير في وظيفة الإدارة :

كان مالك المشروع الصغير هو مديرة الفعال ، ونظراً لظروف التطور وظهور الشركات الكبيرة تغير دور المالك حيث أصبح مستثمراً يفتقر الى المعرفة بالامور العلمية للإدارة ، لذلك زاد دور واهمية الإدارة وأصبحت أكثر استقلالية عن المالك ، واتجهت مسؤولية الإدارة تجاه الشركة وليس تجاه المالك ، كما أصبح نجاح الإدارة يقاس بالأداء الكلى ، بدلاً من تعظيم الربح بالطريقة التقليدية ، وكان الاتجاه نحو المسؤولية الاجتماعية يعنى حكمة الإدارة فى استخدام الموارد الاجتماعية والاقتصادية افضل استخدام ممكن بحيث تكون المخرجات اكبر من المدخلات ويحقق ذلك مصالح المجتمع ككل ، ومن ثم تعتبر وظيفة الإدارة الجديدة بمثابة وكيل عن مجموعات معتمدة فى المجتمع داخل المشروع وخارجة .

ج- التغيير فى المشروعات وفى النظم الاقتصادية :

نتيجة التغيرات المتعددة زادت الحاجة الى المسؤولية الاجتماعية كأحد مظاهر التغيير فى المشروعات ، فقد كان المالك يتحمل المسؤولية على تصرفاته حيث كانت تتبع من قراراته التى يتخذها كمالك ، ولكن بكون حجم المشروعات أصبح بعضها يمتد تأثيره عبر عدة دول كالمنشآت المتعددة الجنسيات ، لدرجة ان حجم مبيعاتها قد يفوق الدخل القومى لبعض البلدان مما اوجد بيئة جديد فى ظل هذه الظروف الاقتصادية المتطورة وبالتالي ظهرت مشاكل المسؤولية الاجتماعية التى يفترض اتساقها مع النموذج التنظيمى للمشروعات ، مما اظهر للمفكرين ولرجال الاعمال انفسهم ان متابعة الربحية الاقتصادية لا تعتبر معياراً كافياً لنجاح المشروعات ، حيث أصبحت المشروعات لها تأثير اجتماعى كبير على امور كثيرة فى البيئة مثل حاجات المستهلك والامن والانتاجية وترقية العاملين وتطويرهم ، وامكانية فتح مجالات للعمل ، والمساهمة فى تحقيق التوازن لميزان المدفوعات .

د- التغيير فى المجتمع :

كانت البيئة مورداً حراً يمكن للمشروع ان يستعمله عندما يريد ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الهواء والماء حيث كانا عنصرين شائعين متاحين للمجتمع جعلهما خارج

الحدود الاقتصادية ولا يدخلان ضمن قوائم التكلفة ، وان المسؤولية الاجتماعية للمشروع اصبحت ضرورة فرضتها ظروف التغير فى حاجات الناس وفى وظيفة الادارة وفى النظام التجارى والاقتصادى كذلك التغير فى المجتمع فى عمومة ، وبناءً على ذلك فان المشروعات اصبحت مسئولة عن تحقيق العديد من الاهداف الاجتماعية مثل تدريب العاملين ، تعيين المعوقين ، وانشاء دور حضانة ، تقديم الخدمات الصحية للعاملين ، تأمين العجزة والمتقاعدين ، اقامة مصارف ومشاريع اسكان للعاملين ، القضاء على التلوث ، ورعاية البيئة الطبيعية والعمل على ازدهارها ، رعاية مصالح المستثمرين والمستهلكين والحكومة والمساهمة فى التنمية الاقتصادية عامة .

يري الباحث ان التغير فى حاجات الناس كان السبب الرئيسى للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وكذلك التغير فى وظيفة الاداره واستخدام الموارد الاجتماعيه والاقتصادية افضل استخدام .

سادساً : اهمية المسؤولية الاجتماعية :

تلقى المسؤولية الاجتماعية إهتماماً بالغ الأهمية من الاتحاد الاوروبى على انها تساهم بدرجة كبيرة على تحقيق ما اقراة مجلس لشبونة : ان يكون هناك نظام اقتصادى اكثر تنافسية وديناميكية ويقوم على المعرفة ، قادر على النمو الاقتصادى المستدام من خلال خلق فرص العمل وبناء نوع من التماسك الاجتماعى (1) .

ظهرت مجموعة من الاتجاهات ادت الى تزايد اهتمام الشركات بالالتزام بالاداء الاجتماعى واوردها العديد من الباحثين فى كتاباتهم كالاتي (2) :

أ- زيادة الاهتمام بالبيئة : ازداد الاهتمام العالمى بالبيئة زيادة ملحوظة فى العشر سنوات الماضية ، ويتضح ذلك فى اهتمام المشرعين وواضعي السياسات ، وصانعي القرارات علي المستوى المحلي والعالمي والذي انعكس بدوره علي قوانين وتشريعات الكثير من الدول، وينادي الكثير من الكتاب والمهتمين بالبيئة بتغيير الطرق التي يتم بها ادارة الشركات ، بحيث يمكن تسميتها بالطرق الصديقة للبيئة والذي اكد علي استخدام معايير الجودة والمتطلبات الخاصة بالادارة البيئة ووضح انه لابد من اجراء تغييرا جذريا فى الكثير من القيم والمعتقدات والنظم، الاجراءات التي كانت السبب فيما وصلت اية البيئة

(1) د.رحمة حسن رحمة ، مقاييس المسؤولية الاجتماعية ، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى ، الخرطوم : الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م ، ص 2 .
(2) د. محمد بن ابراهيم التويجى ، مرجع سابق ، ص 43 .

الان من حالة سيئة كذلك الحاجة الماحة الي اعادة النظر في ثقافة الشركة ، والتي تنعكس علي الطرق والاجراءات الانتاجية والتسويقية التي تضر بالبيئة .

ب- تزايد الضغوط علي منظمات الاعمال : تمارس هذه الضغوط من جانب الشركات غير الحكومية والمتمثلة في منظمات المجتمع المدني ، مثل جمعيات حماية المستهلك ، وجمعيات حماية البيئة ، والاتحادات العمالية ، مما ادى الى الاستجابة لهذة الضغوط وتزايد قوة تأثير هذه الشركات على الشركة ، وادى ذلك ايضا الى اهمية الاستجابة لهذة الضغوط من خلال ضرورة دعم الانشطة الخاصة بالاداء الاجتماعي الواجب عليها الالتزام به .

ج-مسئولية الشركة كمواطن في بيئتها : ان ظهور مفهوم سلوكيات المواطنة التنظيمية ادى الى مزيد من الضغوط على إدارة الشركات ، فالشركة اصبح ينظر لها كمواطن في البيئة التي تعمل فيها ، والمقصود من مفهوم سلوكيات المواطنة التنظيمية انه " هو ما يعبر عنه بالتصرفات الطوعية التي يمارسها الافراد داخل الشركة ، حيث ان الشركة الصبح لها ما للمواطن من حقوق وعليها ما يجب عليه من واجبات والتزامات فهي كما تتمتع بخبرات المجتمع ، يجب عليها ان تشاركه مشاكله ويجب عليها ايضا المساهمة في حل تلك المشكلات " .

د- تحسين مناخ العمل : يؤدي إلتزام الشركة بالاداء الاجتماعي الى تحقيق التوازن بين الاطراف الداخلية والخارجية ذات الصلة بالشركة ، وان إلتزام الشركة بالاداء الاجتماعي تجاه مجموعة الاطراف الداخليين (العاملين) وبما لا يتعارض مع الاهداف التنظيمية ، يؤدي الى سيادة روح الترابط بين تلك الاطراف ، مما يؤدي الى مناخ عمل جيد يدعم ويساند عملية إنجاز العمليات التنظيمية بكفاءة وفعالية .

هـ- تحسين الصورة العامة للشركة : تواجه الشركات الكثير من الانتقادات عندما تعمل من اجل مصلحتها الذاتية ، ذلك بسبب الفشل في المحافظة على مصلحة المجتمع ، وان إلتزام الشركة بالاداء الاجتماعي يمثل الخيار الافضل لنجاح منظمات الاعمال في بيئتها ، فنجاح الشركة اصبح لا يقاس بمدى ما تحققة من اهداف اقتصادية فقط بل بما تحققة من انجاز كلي على المستوى الاقتصادي ، والمتمثل في اقصى ربحية ممكنة ، والمستوى الاجتماعي والمتمثل في الالتزام بواجباتها بما يؤدي الى تحسين الصورة العامة في اذهان العاملين ، والمستهلكين ، والحكومة ، وكل افراد المجتمع .

ح- تزايد قدرة الشركات على التأثير في المجتمع: تستطيع الشركات التأثير على الحجم الممكن تشغيله من قوة العمل ، وعلى نظام الاسعار وانماط الاستهلاك ، والتطور التكنولوجي ، ومدى المحافظة والحماية للبيئة الطبيعية وبمنطق توازن القوة والمسئولية ، فان إلتزام الشركات تجاه بيئتها يجب ان تكون متكافئة مع قدرتها على التأثير فيها ، وإذا لم تلتزم الشركة بذلك ، فان المجتمع سوف يسلب منها في الاجل الطويل قدرتها على التأثير في

قسم البعض الابعاد الاجتماعية للمنظمات من حيث ارتباطها بالشركة الى بعدين هما (1):
1/ ابعاد داخلية :

تشتمل الابعاد الاجتماعية الداخلية للمنظمات على الاتي :

- أ-رفاهية العاملين : من حيث تزويدهم بالرعاية الصحية ومنحهم قروض سكنية .
- ب-ظروف العمل : تحسين ظروف العمل المحيطة وتوفير نوادي إجتماعية ورياضية.
- ج-تصميم الوظائف : ب طريقة تزويد رضا العاملين .

2/ ابعاد خارجية :

تشتمل الابعاد الاجتماعية الخارجية لمنظمات الاعمال على الاتي :

- أ-القضايا البيئية : تخفيض نسبة التلوث الى الحد الادنى المسموح به والاقتصاد في الطاقة
- ب-المنتجات : مدى مسؤولية الشركات الناتج عن سوء استخدام منتجاتها من قبل عملائها.
- ج-السوق والتسويق : اتخاذ قرارات بعدم البيع في سوق معينة والالتزام بمعايير الاعلان.
- د-الموردين : شروط جيدة للتعاملات التجارية ، مقاطعة الموردين المدرجة اسمائهم في القائمة السوداء .
- هـ-الموقف من التوظيف : التمييز ضد الاقليات .

ح-نشاطات المجتمع : تمويل الانشطة المحلية ودعم الاعمال الخيرية .

تأسيساً على ما سبق يرى الباحث ان الشركات اذا ما تبنت فلسفة المسؤولية الاجتماعية فان ذلك سيعزز من سمعتها ، كما ان ذلك سينمي درجة الرضا لدى اصحاب

(1) امنية مصيلحي فرحات ، المسؤولية الاجتماعية كهدف لمنظمات الاعمال ، في مصر بالتطبيق على قطاع الصناعات الغذائية ، رسالة دكتوراة الفلسفة في ادارة الاعمال غير منشورة ، جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، 1992م ، ص 82 .

المصالح من خلال الاستماع لآراء ووجهات نظر الجمهور وجماعات الضغوط وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة تعزز ريادتها في السوق وتتمى من حصصها السوقية مما ينعكس على زيادة عوائدها المادية والاجتماعية.

المبحث الثانى

مفهوم وأهمية وأهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

أولاً : مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

هنالك العديد من التعاريف للمحاسبة الاجتماعية تشترك جميعها فى الخصائص التى يجب أخذها بنظر الاعتبار عند قياس الاداء الاجتماعى ، وكذلك النظر الى المنشأة وعلاقتها بالبيئة المحيطة بها سواء كانت اجتماعية ام طبيعية .

عرفها احد الكتاب بأنها " نظام للمعلومات يستهدف إنتاج معلومات مالية عن النشاط والبرامج والاداء الاجتماعى للمنشأة " (1)

عرفها احد الباحثون بانها " عملية اختيار متغيرات ومقاييس واجراءات مناسبة لقياس الاداء الاجتماعى على مستوى الوحدة ، ثم تقديم معلومات لتقييم الاداء الاجتماعى للوحدة والافصاح عن هذه المعلومات للاطراف المعنية الاخرى : (2)

كما عرفها اخر بانها " هى احد الوسائل التى تهدف الى بيان اثار أنشطة وتصرفات المنشآت الاقتصادية على المجتمع من خلال التكاليف والعوائد الاجتماعية لهذه الأنشطة وبالتالي تحقيق الربح الاجتماعى ، والذي يمثل جوهر المحاسبة الاجتماعية حيث يختلف الربح الاجتماعى عن الربح الاعتيادى للمنشآت الاقتصادية فالربح الاجتماعى يتضمن العوائد والتكاليف مثل المحافظة على مصادر الطاقة والرقابة على التلوث (3) .

تعريف المحاسبة الاجتماعية على انها عملية توصيل التأثيرات البيئية والاجتماعية للنشاطات الاقتصادية للمنشأة الى المجاميع ذات الاهتمام داخل المجتمع بشكل عام (4) يمكن تصنيف الاراء حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية فى فئتين (5) :

أ- المفهوم الضيق الذى يربط مسؤوليات المنشأة الانتاجية بهدف (تحقيق الربح) المنبثقة من مصلحة المستثمرين ومالكي رؤوس الاموال فقط .

(1) د. عبد الوهاب نصر علي ، مشكلات وحالات محاسبية ، (عمان : دار الوراق للنشر والتوزيع ، 2008م) ، ص 263 .

(2) د. السيد المتولى المرسي ، المحاسبة الاجتماعية فى البنوك المتخصصة بالجمهورية العربية اليمنية ، المجلة العربية للإدارة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة : المجلد 13 ، العدد الثانى ، 1998م ، ص 93 .

(3) د. مجيد عبد الحسين هاتف ، ادراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والافصاح عنها فى التقارير المالية الخارجية ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، المجلد 8 ، العدد الرابع ، 2006م ، ص 174 .

(4) د.عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سابق ، ص 263 .

(5) د. محمد مطر ، محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، مجلة المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، عمان : العدد 14 ، 2000م ، ص 50 .

ب- المفهوم الواسع الذى يركز على النظرة النظامية للشركات الانتاجية على اختلاف انواعها ، والتي تهدف الى تحقيق المصلحة العليا للمجتمع بالاضافة الى الارباح .
مما تقدم يرى الباحث ان مفاهيم المحاسبة الاجتماعية عبارة عن تطوير افكار علمية تسعى منظمات الاعمال والمشروعات الاقتصادية من خلالها الى ابراز مساهماتها فى المجالات الاجتماعية المختلفة ، بالتالى ليس هناك شئ موروث فى المحاسبة يجعل من الضرورى ان تكون محددة بهذا الشكل ، لذلك فان المحاسبة الاجتماعية هى محاولة لاعادة توجيه المحاسبة الى مجموعة واسعة من الاهتمامات والمتغيرات الاجتماعية وبهذا التقليد تم بناء التوجيه الحالى واستخدام مصطلح المحاسبة الاجتماعية .
ثانياً : الاختلافات بين المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة التقليدية :

تختلف المحاسبة الاجتماعية عن المحاسبة التقليدية من حيث موضوع وهدف القياس كالاتى (1) :

أ- فى المحاسبة الاجتماعية يتم القياس من وجهة نظر المجتمع او جزء منه مثل جهاز حكومى او فئة من فئات الجمهور العام .، ويختلف ذلك عن المحاسبة التقليدية لوحدات الاعمال حيث وحدة الاعمال هى التى تكون محل القياس

ب- وحدة القياس فى المحاسبة الاجتماعية تتغير بتغير الظروف وبتغير تعريف المجتمع فانه من الممكن ان تكون وحدة القياس شركة او منطقة او مجموعة افراد او وحدة حكومية او مؤسسة خاصة .

ج- هدف القياس فى المحاسبة الاجتماعية لا يكون خاصاً بقياس التغيرات فى الموارد الاقتصادية بالنسبة لمجموعة معينة كما هو الحال بالنسبة لحملة الاسهم فى الشركات المساهمة بل ان القياس ينصب على قياس التغير فى الرفاهية العامة او الخاصة بفئة من الفئات نتيجة الأنشطة موضوع القياس .

مما سبق يمكن للباحث ان يستنتج الاتي :

أ- فى المحاسبة الاجتماعية يتم القياس من وجهة نظر المجتمع ،اما فى المحاسبة التقليدية وحدة الاعمال هى التى تكون محل القياس

ب - وحدة القياس فى المحاسبة متغيرة مع تغير المجتمع عكس المحاسبة التقليدية

(1) د. عبد العزيز رجب ، مرجع سابق ، ص 134 .

ج-هدف القياس فى المحاسبة الإجماعية لا يكون خاصاً بقياس التغيرات فى الموارد الاقتصادية .

ثالثاً : مجالات المساهمات الإجماعية :

بالرغم من الطبيعة المتحركة للنشطة المرتبطة بالمسئولية البيئية والاجتماعية للمشروع ، إلا ان هنالك محاولات لدراسة السلوك الاجتماعى للمشروع للتعرف على المجالات المسئولية الاجتماعية للمشروع يجد ان الاتجاه السائد هو تقسيم هذه المجالات الى اربعة مجالات متجانسة تعتمد اساساً لقياس وتقييم الاداء الاجتماعى للمشروع والتقرير عنه وهى كالآتى (1) :

أ- مجال مساهمات الموارد الطبيعية :يعد من اهم مجالات المسئولية الاجتماعية للمشروع بسبب التوسعات الضخمة والتقدم التقنى وما نتج عنهما من استخدام متزايد للموارد الطبيعية غير القابلة للتعويض ، وزيادة المخالفات الصناعية من ادخنة وكيماويات ، وتوسع فى استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية ، ادى الى تلوث مياه الانهار والبحيرات والتربة.وتتمثل الانشطة الخاصة بمجال الموارد الطبيعية فى الاتى :

1- الاقتصاد والكفاءة فى استخدام المواد الخام .

2-الاقتصاد والكفاءة فى استخدام مصادر الطاقة .

3-المساهمة فى اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة .

ب- مجال مساهمات البيئية :ترتب على اهمية هذا المجال ان قامت الحكومات بانشاء الهيئات التى تختص بدراسة المشكلات البيئية ، فتم انشاء المجلس الخاص بنوعية الحياه فى الولايات المتحدة الامريكية ، كما انشأت جامعة الدول العربية مجلس وزراء البيئة العربى وقامت الامم المتحدة بعقد مؤتمر ستوكهولم فى يونيو 1972م بهدف تشجيع الحكومات والهيئات الدولية للعمل على حماية البيئة ويتضمن مجال المساهمات البيئية الانشطة التالية :

1-تجنب مسببات تلوث الارض والهواء واحداث الضوضاء .

2-تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدى الى تقليل المخلفات ، باتباع اكثر الطرق الفنية كفاءة لتقليل كمية المخلفات .

3-التخلص من المخلفات الامر الذى يكفل تخفيض التلوث .

(1) د. محمد سالم اللؤلؤ ، مرجع سابق،ص ص 33 - 36 .

يعد الاهتمام بهذا المجال أمراً حيوياً ليس فقط لاثرة على نوعية الحياة ، بل لاثره على ما تتحملة الدول من نفقات للمحافظة على البئية الطبيعية .

ج- مجال المساهمة العامة : يتحدد نطاق هذا المجال بالانشطة التى تؤدى الى تحقيق منافع لكافة افراد المجتمع وتتمثل فى الانشطة التالية :

1-انشطة خاصة بالبذل فى سبيل الانسانية وتتمثل فى :

- i. تدعيم المؤسسات العلمية والمعرفية .
- ii. تدعيم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية .
- iii. تدعيم الهيئات التى تقوم بالانشطة الثقافية والخيرية والاغاثة .

2-انشطة خاصة بالمواصلات والنقل :

- i. المساهمة فى رصف وانشاء الطرق .
- ii. توفير وسائل ونقل العاملين .

3-انشطة خاصة بالاسكان :

- i. المساهمة فى تنفيذ برامج الاسكان .
- ii. انشاء مساكن للعاملين .

4-انشطة خاصة بالخدمات الصحية :

- i. تدعيم البرامج والمشاريع التى تحد من الاوبئة والامراض .
- ii. توفير وسائل وامكانيات خدمات العناية والرعاية بالصحة .

5-مجال تحقيق رضاء المستهلكين : يتحدد نطاق هذا المجال بالانشطة التى تعمل على المحافظة على العلاقة بين العملاء والمستهلكين ، وتتضمن هذه الانشطة التالى :

i. وضع بيانات على عبوة المنتج للتعرف بحدود ومخاطر الاستخدام وتاريخ عدم الصلاحية

ii. القيام ببرامج اعلامية تعرف المستهلكين بخصائص المنتج ومجالات استخدامه .

iii. توفير مراكز خدمة لصيانة واصلاح المنتج .

لقد حددت لجنة المحاسبة عن الاداء الاجتماعى والبيئى من قبل الجمعية القومية

للمحاسبة بامريكا ثلاثة مجالات للاداء الاجتماعى والتى تتمثل فى الاتى (1) :

أ. تفاعل المنظمات والموارد البشرية : يتحدد نطاق هذا المجال بالانشطة التى توجه لتبئية متطلبات العاملين بالمشروع الاقتصادى وتحسين احوالهم بصفة عامة ، ويندرج تحت هذا

(1) د. ياسر احمد السيد محمد، مرجع سابق ، ص 457 .

المجال كافة الانشطة الاجتماعية التي تتناسب مع ظروف وحجم كل مشروع اعمال وامكانياتة المالية ، من اجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياته الداخلية المتعلقة بالتنظيم البشرى الداخلى

ب- المساهمة فى تنمية الموارد الطبيعية والبيئية :الثروات الطبيعية هى احدى المرتكزات الاساسية التى تقوم عليها الجهود التنموية لبناء قاعدة اقتصادية انتاجية فان وسائل الانتاج التى تعمل على تبيد الثروات الطبيعية او استغلالها بطريقة غير منطقية تساعد بطريقة مباشرة فى التعجيل بنفاذها او دمارها ، لكل ذلك اصبحت قضية استغلال الثروات الطبيعية وما تفرزة من مشكلات احدى هموم إدارة التنمية التى تسعى الى سير غورها وتقديم العلاج المناسب لها ، وتتمثل تلك الانشطة فى الاتى :

1-الاقتصاد والكفاءة فى استخدام المواد الخام .

2-الاقتصاد والكفاءة فى استخدام مصادر الطاقة .

ج- الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات :يتحدد نطاق هذا المجال بالانشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج او الخدمة (1) . هذا وان كانت الانشطة السابقة توضح اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالاداء والمضمون الاجتماعى الشامل للمشروع الاقتصادى ، فان ذلك لا يعنى ان كل مشروع بالضرورة سوف يقوم بكل هذه الانشطة ، إلا ان اختيار المشروع لمجموعة الانشطة التى يمكنه القيام بها لا يعد قيدا يؤثر فى ضرورة دخول هذه الانشطة جميعها فى دائرة الوظيفة المحاسبية فما به مشروع معين من هذه الانشطة قد يقوم به مشروع اخر .

مما سبق يمكن للباحث ان يستنتج مجالات المساهمات الإجتماعية هى المسبب للتكاليف الإجتماعية فجميع التكاليف تنحصر فى احدى مجالات المساهمات والمتمثلة فى مساهمات اقتصادية لدعم مشاريع تساعد التنمية الاقتصادية ،ومساهمات بيئية تساعد فى اصحاح البيئة خاصة المنشآت الصناعية ومساهمات اجتماعية خاصة بدعم الإجتماعى لفئات المجتمع ومساهمات للموارد البشرية خاصة بالعاملين داخل المنشاء من ما يزيد ولأوهم وزيادة الانتاجية .

كمايرى الباحث ان المحاسبة الاجتماعية من احدث مراحل تطور الفكر المحاسبى ، ويرتبط تطورها باحتياجات المستخدم منها ، واتساع قاعدة الملكية نتيجة ظهور الشركات المساهمة ، كل ذلك ادى الى زيادة الاهتمام بالبعد الاجتماعى للمشروع وما يفرض عليه

(1) د.محمد سالم اللؤلؤ ، مرجع سابق ، ص 34 - 35 .

من التزامات لا تنحصر في الفئات الداخلية والخارجية المعروفة (الادارة الانظمة الفرعية العملاء ، المستثمرين ، الجهات الحكومية) بل الى ابعاد اقتصادية واجتماعية متعددة .
رابعاً : فروض المحاسبة الإجتماعية :

يقوم نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على اربع فروض اساسية هي (1) :
أ- ان على المنشأة التزامات ومسئوليات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، وهي تقبل مثل هذه الالتزامات والمسئوليات .

ب- تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة ، ويتوجب استغلالها بفاعلية قصوى بشكل يؤدي الى العائد الاجتماعي المحقق من الاستثمار الاجتماعي .

ج- لا يمكن باى حال من الاحوال اعتبار الموارد الاقتصادية العامة المستنفذة من قبل المنشأة في نشاطها التشغيلي كالماء والهواء سلعاً مجانية ، وانما هي موارد اقتصادية اجتماعية يجب على المنشأة تعويض المجتمع على المستنفد منها .

د- للمجتمع الحق في الاطلاع على مدى تنفيذ المنشأة لمسئولياتها اتجاهه ، وذلك ضمن الاسس والمبادئ المتعارف عليها للافصاح المحاسبي .

يرى الباحث انه لا تختلف الاسس والمبادئ والمفاهيم الاساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية عن المبادئ والمفاهيم المتعارف عليها لنظام المحاسبة المالية ، سوى في تكييفها بما يتلائم مع طبيعة وأغراض نظام المحاسبة الاجتماعية .

خامساً : اهمية المحاسبة الاجتماعية :

حظيت المحاسبة الاجتماعية بالاهتمام من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين بصور المعيار الدولي رقم (37) وهذا يؤكد على ان نظام معلومات المحاسبة يمكن ان يعمل اخذاً في الحسبان البعد الاجتماعي لنشاط المنشأة في الاعتبار (2) .

أزدادت اهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية لعدد من العوامل ابرزها (3) :
أ- تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية : حيث لم يعد معيار تقييم الاداء للمشروع الاقتصادي هو تعظيم الربح بقدر ما يجب ان يتسق هذا الربح مع مراعاة الاثر الاجتماعي للمشروع وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف ، وما ينترتب عليها من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع .

(1) د.حامد احمد صالح ابو سمرة ، مرجع سابق ، ص 30 .

(2) د.عبد الوهاب نصر على ، مرجع سابق ، ص 15 .

(3) اياد محمد عودة ، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية العلوم المالية والادارية ، 2008م ، ص 41 .

ب-نتيجة للتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للمنشآت الاقتصادية بالافصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي .
ج-تلعب التكاليف الاجتماعية دوراً هاماً في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المنشأة من نشاط المنشأة .

د-التركيز الكثير من قبل المفكرين والدارسين بالجوانب الاجتماعية من ناحية التكاليف واهمال المنافع الاجتماعية المتحققة منها .

اصبحت المسؤولية البيئية الاجتماعية للمشروعات المعاصرة امراً مقبولاً عموماً في جميع المجتمعات الحديثة ، المتقدمة والنامية ، ومن المتوقع ان تزايد مستقبلاً أنشطة ومجالات تلك المسؤولية الاجتماعية ، وان يزداد طلب الافصاح عن اثار تلك الأنشطة ولا شك ان المحاسبة علم اجتماعي تتطور وظيفياً وتتوسع مجالات تطبيقها واستخداماتها تبعاً لتغيرات الوسط وظروف المجتمع ، لذلك لا بد من اثار التساؤل عن مستوى مشاركة المحاسبين في هذا المجال البيئي الاجتماعي الجديد .

يرى الباحث انه ليس من مسؤولية المحاسبين تحديد اهداف وغايات المجتمع وانما يمكنهم في مجال تحديد المقاييس العملية التي تعبر عن هذه الاهداف والافصاح عن هذه المقاييس دورية لتقييم وترشيد الاداء الاجتماعي للمشروع .

سادساً : اهداف المحاسبة الاجتماعية:

يرى احد الكتاب ان اهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يمكن بلورتها في الاهداف التالية⁽¹⁾:

أ-حصر وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنشأة الواحدة التي لا تتضمن التكاليف والمنافع الخاصة بالمنشأة فحسب ، بل تتضمن ايضاً تلك التكاليف والمنافع المغيبة عن نواحي خارجية تؤثر على قطاعات من المجتمع الخارجى للمنشأة .

ب-المساعدة في تحديد ما اذا كانت استراتيجيات واداء المنشأة الواحدة لها تأثيرات مباشرة على الموارد النسبية ، والمراكز الاجتماعية والطبقية للأفراد في المجتمع والاقليات والقطاعات الاخرى الاجتماعية ، وما اذا كانت هذه التأثيرات متسقة مع الاولويات العريضة المعترف بها في المجتمع ومع الطموحات المشروعة للأفراد في المجتمع .

(1) د.رضوان حنان حلوة ، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003 م) ، ص ص 265 - 266 .

ج- اتاحة المعلومات المناسبة وبالطريقة الافضل لجميع القطاعات الاجتماعية وذلك عن اهداف المنشآت وسياساتها وبرامجها وادائها ومساهماتها فى تحقيق الاهداف الاجتماعية.

د- تحديد وقياس صافى المساهمة الاجتماعية للمنشأة عن طريق مقارنة التكاليف والمنافع الاجتماعية حيث لا يمكن استخدام الارباح كمقياس لاداء المشروع ما لم يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والمنافع الاجتماعية وتقييم الاداء الاجتماعى للمنشأة وذلك من خلال ما اذا كانت استراتيجية واهداف المنشأة تتماشى مع الاولويات الاجتماعية من ناحية وطموح المشروع فى تحقيق مستوى مرضى من الاخلاق من جهة أخرى .

يرى الباحث ان هنالك اهدافاً للمحاسبة الاجتماعية هذه الاهداف يجب ان تعنى بالجوانب المتعددة للمحاسبة الاجتماعية والمقصود هنا ان تقوم المنشآت بهذه المسئولية وعرضها والافصاح عنها للاطراف المستفيدة .

سابعاً : المراجعة الاجتماعية :

للمراجعة الاجتماعية مفهوم واهداف ومجالات كمايلي.

أ- مفهوم المراجعة الاجتماعية : عرفت المراجعة الاجتماعية بانها " فحص وتقييم فنى منظم وحيادى للمعلومات المتعلقة بالاداء الاجتماعى للمنظمات والذى يمكن تميزه عن النشاط الاقتصادى لها ، بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة وتعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ الشركات للمسئولية الاجتماعية لها ومدى مساهمتها فى الرفاهية العامة للاطراف المعينة داخل المجتمع . يعرفها اخر بانها " التعرف على مدى قوة او ضعف المشروع بالنسبة للمشاكل الاجتماعية المتعلقة بطروفة الداخلية والخارجية وبمعنى اخر تحديد ما يتوقع المجتمع الحصول عليه من المشروع مثل التبرعات وفرص التوظيف التى يوفرها وتأمين الموظفين وجودة الانتاج وتوفير التغذية والاسكان والمساهمة فى حل مشاكل المعوقين. (1)

ب- اهداف المراجعة الاجتماعية : يمكن تحديد الهدف الرئيسى من المراجعة الاجتماعية فى الاتى (2):

(1) د. محمد السيد الناغى ، المراجعة اطار النظرية والممارسة ، (المنصورة : مكتبة الجلاء الجديدة ، ط2، 1992م) ، ص ص 298 - 299 .

(1) نشوى محمد مسعود الوحش ، مراجعة الانشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعى ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الاعمال ، 2000م ، ص ص 58 - 59 .

1- الفحص الفنى للبيانات المحاسبية المالية الخاصة بالانشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والتي تتضمنها الدفاتر والمستندات والسجلات وغيرها من التقارير الاخرى الخاصة بالانشطة الاجتماعية والتحقق من صحتها ودقة تسجيلها .

2- التأكد من مدى التزام الوحدة الاقتصادية بتطبيق اللوائح والنظم والقوانين التي تنظم الاداء الاجتماعى للوحدة الاقتصادية .

3- ابداء راي فنى محايد عن مدى تعبير التقارير والقوائم الاجتماعية بصورة صادقة وواضحة عن نتيجة الانشطة الاجتماعية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية .

ج- مجالات المراجعة الاجتماعية: تتمثل مجالات الاداء الاجتماعى سواء الداخلية او الخارجية فى الاتى (1) :

1- مجالات داخلية: تهدف الى الوفاء بالمسئولية الاجتماعية تجاه الجهات الداخلية فى المنشأة (العاملين) ومن اهم هذه الانشطة ما يلى :

أ. تدريب العاملين .

أ.أ. توفير خدمات الانتقال للعاملين .

أ.أ.أ. توفير خدمات الاسكان للعاملين .

أ.أ.أ.أ. تكاليف تحسين وظروف العمل .

أ.أ.أ.أ.أ. مزايا المرأة العاملة .

أ.أ.أ.أ.أ.أ. تشغيل المعوقين .

2- مجالات خارجية: تهدف الى المسئولية الاجتماعية تجاه الجهات الخارجية من المنشأة والمجتمع بصفة عامة واهم هذه الانشطة ما يلى (2) :

أ. أنشطة متعلقة بحماية البيئة من سلبات تلوث الهواء والضوضاء والتخلص من المخلفات .

أ.أ. أنشطة تتعلق بتحسين الاداء الجمالى للبيئة وتعتبر تلك الانشطة اختيارية لانها تتعلق بتحسين الاداء للبيئة دون الزام .

أ.أ.أ. أنشطة برامج التدريب والرعاية الطبيعية لغير العاملين .

أ.أ.أ.أ. أنشطة تتعلق بالرقابة على المواصفات القياسية لجودة المنتجات .

(2) بدر حجر شعوف المطيرى ، المراجعة البنينة بين مسئولية المراجع الداخلى والخارجى ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، 2007م ، ص 16 - 17 .
(3) خالد على جماع الباشا ، دور المراجعة الاجتماعية فى التأكيد على وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2011م ، ص 38 .

٧. أنشطة تتعلق بضمان امان المنتج مثل تصميم المنتجات بطريقة تؤدي الى تخفيض احتمالات التعرض للاصابة عند الاستخدام واعداد البرامج التعليمية للعملاء بهدف مساعدتهم على الالمام بخصائص المنتج ومجالات استخدامة وتوضيح البيانات الضرورية على عبوة المنتجات مثل حدود مخاطر الاستخدام وتاريخ انتهاء الصلاحية.

يرى الباحث نتيجة للتطورات التي تمر بها كل من المحاسبة والمراجعة الاجتماعية لا بد ان يرافق تلك التطورات تطورات موازية بالبيئة التشريعية لتغطية المستجدات من اجل ايجاد الاطار الالزامى المطلوب لتحقيق الكفاءة المطلوبة وفقاً لمعايير محددة يسترشد بها المراجع عن طريق تدعيم النصوص القانونية التي تلزم جهات عديدة ومن ضمنها مراجع الحسابات لفحص المسؤولية الاجتماعية للمنشآت ومدى وفاءها بتلك البرامج عن طريق الافصاح عن النواحي الاجتماعية للمنشأة محل المراجعة .

الفصل الثالث

مفهوم واهداف التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها

ويشتمل المبحثين الآتية :

المبحث الأول : مفهوم وأهداف وخصائص ومسئولية إعداد التقارير المالية

المبحث الثاني : التقارير المالية مستخدمى المعلومات الوارد فيها

المبحث الاول

مفهوم واهداف وخصائص ومسئولية اعداد التقارير المالية

أولاً : مفهوم التقارير المالية :

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المنشأة المادة الاساسية للتحليل المالى وهى مصدراً مهماً من مصادر المعلومات التى يلجأ إليها المحلل المالى ويعتمد عليها متخذ القرارات والمستفيدين وهى الاطار العام الشامل الذى يضم للقوائم المالية والمعلومات غير المالية التى يمكن للافصاح منها فى القوائم المالية كما تحتوى هذه التقارير على تقارير مجلس الادارة والموقف الخارجى للحسابات بالاضافة الى الايضاحات المكملة للقوائم المالية (1) .

تشكل القوائم المالية فى مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبى وتنقسم هذه المخرجات الى قسمين : قوائم مالية اساسية والثانى قوائم مالية مكملة للقوائم الاساسية . والتقارير المالية ليست غاية فى حد ذاتها ولكنها تهدف الى تقديم المعلومات التى تكون مفيدة فى اتخاذ قرارات الاعمال والقرارات الاقتصادية ، واهداف التقارير المالية ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التى تقوم فيها التقارير ، وايضاً بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات المحاسبية التى يمكن ان تتوفرها التقارير المالية وهى تعكس المعلومات بصورة واضحة وتتسأ اهداف التقارير المالية ايضاً من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين تنقصهم المعلومات التى يحتاجونها (2) .

والقوائم المالية تمثل الجزء المحورى للتقارير وتمثل للقوائم المالية الوسائل الاساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية الاطراف الخارجية وعلى الرغم من ان القوائم المالية قد تحتوى على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا ان النظم المحاسبية المصممة بشكل عام على اساس عناصر القوائم المالية (الاصول, الخصوم ,الايرادات, المصروفات) ويتم الامداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الاساسية والتى تشمل (3)

1-الميزانية او قائمة المركز المالى .

(1) د.محمد لطفى ، الادارة المالية والتحليل المالى ،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 2000م)، ص 32 .

(2) مرجع سابق الذكر ، ص 33 .

(3) د.امين السيد لطفى ، التحليل المالى لاغراض تقييم الادارة (، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م)، ص 22 .

2- قائمة الدخل .

3- قائمة التدفقات النقدية .

تعرف القوائم المالية بأنها الاحداث الاقتصادية التي حدثت فى المنشأة خلال الفترة المحاسبية وعرضها على الأطراف داخل المنشأة وخارجها .
عرفت ايضاً بأنها نظام من العلاقات المتداولة بين المؤشرات التى تحولها والتى تصف المركز المالى للمشروع فى تاريخ معين كما تصف الانشطة الاقتصادية للوحدة المحاسبية خلال فترة محددة وهى مجموعة من الكشوفات المحاسبية التى تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أدلة المشروع دقيقة المركز المالى الذى آلت إليه نتيجة المشروع خلال فترة معينة .

يرى الباحث ان التقارير المالية المنشورة بيانات مفيدة تساعد ادارة الشركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الامثل وتسهل مهمتها فى تخطيط نشاط المنشأة والتنسيق والاشراف عليها ، كما تخدم التقارير جميع الاطراف الخارجية بتقديم المعلومات التى تساعدهم فى تقييم اداء الشركة .

ثانياً : اهداف القوائم المالية :

يتمثل دور القوائم المالية فى الاقتصاد فى تقديم المعلومات المفيدة فى اتخاذ القرارات المالية ولكن لاتحدد ما تجب ان تكون عليه تلك القرارات ويهتم مستخدموا القوائم المالية مثل الدائنين والمستثمرين وادارة المنشأة والجهات الحكومية بالقوائم المالية ويعتمدون عليها فى اتخاذ قراراتهم لذلك تتطلب القوائم المالية معلومات عادلة ومحايدة وغير متحيزة. اول دراسة إهتمت لتحديد اهداف القوائم المالية هى تلك الدراسة التى قدمتها لجنة تروبلود حيث كلفها المعهد الامريكى للمحاسبين القانونيين فى عام 1973م باجراء دراسة لتحديد اهداف القوائم المالية الهدف من ذلك هو تحسين عملية وضع المعايير المحاسبية وحدد اللجنة الاهداف الاثنى عشر الاتية⁽¹⁾:

أ- ان الهدف الاساسى من القوائم المالية هو التزويد بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية .

(1) د. طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م ،) ص 35 .

ب- ان اهداف القوائم المالية هو قيمة هؤلاء المستخدمين الذين تتوافر لديهم سلطة محددة أو إمكانية محددة أو مصادر محددة للحصول على المعلومات لتقديم النشاط الاقتصادي للمنشأة .

ج- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين وللدائنين من اجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد .

د- تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمنشأة .

هـ- تقديم معلومات مفيدة فى الحكم على الادلة فى استخدام موارد المنشأة لتحقيق الهدف الاساسى .

ح- تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والاحداث الاخرى المفيدة فى التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية .

خ- تقديم قائمة عن المركز المالى تغير التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرة المالية الكسبية .

ع- تقديم قائمة عن الكسب الدورى تفيد التنبؤ والمقارنة وتقديم المقدرة الكسبية ويجب التقدير عن صافى النتيجة .

غ- تقديم قائمة عن الكسب الدورى تفيد التنبؤ والمقارنة وتقديم المقدرة هدف القائمة بشكل رئيسى العمليات الفعلية المتوقعة ذات الاثار النقدية المهمة .

ز- التنبؤ بالمعلومات المفيدة فى عملية التنبؤ ويجب التنبؤ بالتنبؤات المالية عندما تزيد هذة التنبؤات عن قابلية الاعتماد والوثوق بتنبؤات المستخدمين .

ذ- ان من اهداف القوائم المالية للمنظمات الحكومية والمنظمات التى تهدف للربح هو تقديم المعلومات المفيدة فى تقييم فعالية ادارة الموارد لتحقيق اهداف المنظمة .

ر- توفير معلومات عن أنشطة المشروع التى تؤثر على المجتمع والتى يمكن ان تحدد او تصف او تقاس والتى تؤدى دوراً مهماً فى وسطها الاجتماعى .

اما الاهداف التفصيلية للقوائم المالية :

1- توفير المعلومات التى تغير فى تقديم الادلة للمنشأة وتحديد ارباحها حيث يعتمد تقديم الادلة على مقياس الربح الدورى ومكوناته .

2- توفير المعلومات التى تفيد فى تحديد درجة السيولة والاسعار وتدقيق الاموال .

مما سبق يستنتج الباحث ان الهدف الرئيسى للقوائم المالية هو توفير معلومات حول المركز المالى والادلة لتكون مفيدة لمستخدمين متنوعين لوضع القرارات

الاقتصادية ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً كافة المعلومات التي يمكن ان يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية إلا ان هذه القوائم تعكس الى حد كبير الاثار المالية للاحداث السابقة ولا تتوفر بالضرورة معلومات غير مالية ، اضافة الى ان الهدف من القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية هو توضيح المركز المالي وكفاءة الادلة فهذه القوائم عندما يتم تحليلها باستخدام اساليب التحليل المالي تساعد على تقييم موقف الشركة المالي وادائها وقدرتها على توليد النقدية .

ان المركز المالي للمنشأة يتأثر بالمولد الاقتصادية التي تمكنها المنشأة وبهيكلها المالي والسيولة وقدرتها على السداد واستجابتها للتغيرات في البيئة التي تعمل فيها .
اما المعلومات حول الادلة وبشكل خاص الربحية فان القوائم المالية توفر معلومات عن التغيرات في هذه الادلة .

ثالثاً : الخصائص النوعية للقوائم المالية :

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة لمستخدمي تلك القوائم ، ان الخصائص الاساسية الاربعة كما جاءت في المعيار المحاسبي رقم (1) هي (1) :

أ- القابلية للفهم : ان الراى للخصائص الاساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل مستخدمى تلك القوائم ، لهذا الفرض فان من المفترض ان يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الاعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية .

يجب ان تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناعة القرارات الاقتصادية تساعد المستخدمين على تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية او عندما تؤكد او تصحح تقييمها .

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها النسبية ففي بعض الحالات فان طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملائمتها .

(1) د. طارق عبد العال ، مرجع سابق ، ص ص 37 ، 38 .

ب-الموثوقية : حتى تكون المعلومات مفيدة يجب ان تكون موثوقة بها ويعتمد عليها ، تتصف المعلومات بالموثوقية اذا كانت خالية من الاخطاء العامة والتحيز ، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها لمعلومات تعبر بهدف عما يصدق ان تعبر عنه او من المتوقع ان تعبر عنه

ج-التمثيل الصادق : حتى تكون المعلومات موثوقة يجب ان تعبر بصدق عن المعلومات والاحداث الاخرى التى يفهم انها تمثلها او من المتوقع ان تعبر عنها.

د-الجوهر فوق الشكل القانونى : لكى تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً للعمليات المالية والاحداث الاخرى التى يفهم انها تمثلها ، فمن الضروري ان تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية لمجرد شكلها الحياى حتى تكون موثوقة فان المعلومات التى تحتويها القوائم المالية يجب ان تكون محايدة اى خالية من التحيز و لا تعتبر القوائم المالية محايدة إلا اذا كانت طريقة اختيار عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار او الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً .

هـ-الحيطة والحزر : يقصد بالحيطة والحزر تبين درجة من الحزر فى وضع القرارات المطلوبة فى ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخم الاصول والدخل او تقليل متعمد الاصول والدخل او مبالغة متعمدة الالتزامات والمصروفات حيث عندها لا يتكون القوائم المالية محايدة وعلية لن تمتلك خاصية الموثوقية .

خ-الاكتمال : حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية موثوقة بها يجب ان تكون كاملة ضمن حدود الاهمية النسبية والتكلفة اى ان حذف المعلومات يمكن ان يجعلها خاطئة او مضللة وهكذا تصبح غير موثوقة وغير ملائمة .

ح-القابلية للمقارنة : يجب ان يتمكن الطرف الثالث من مستخدمى القوائم المالية قادر على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات فى المركز المالى وفى الاداء .

ظ . فرضية استمرارية المنشأة : عند اعداد البيانات المالية يجب على الادارة اجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء مستمرة ويجب اعداد البيانات المالية على اساس ان المنشأة مستمرة مالم تكن هناك نية لدى الادارة لتصفية المنشأة .

مما سبق يستنتج الباحث ان الخصائص النوعية هى صفات تجعل المعلومات الاولية فى القوائم المالية مفيدة للمستخدمين كما تصف القوائم المالية بانها تظهر

بصورة صادقة وعادلة لذلك فان الخصائص النوعية الاساسية اضافة الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية يترتب عليه عادة قوائم مالية صادقة وعادلة وهذا بدوره يساعد على تقييم الادلة المالية للمنشأة .

رابعاً : مسؤولية اعداد القوائم المالية :

ان مسؤولية وتجهيز القوائم المالية هي اولاً وقبل كل شئ من مسؤولية ادارة الشركة وعليها بيان انها مارست الدقة والاكتمال في اعدادها سواء مركزها المالي او نتائج اعمالها ، كما ان حدوث الاخطاء الجوهرية او غير الجوهرية بها فان ادارة الشركة هي التي تحتمل المسؤولية الكاملة⁽¹⁾ .

يرى الباحث ان مسؤولية اعداد القوائم المالية والافصاح عن جميع العمليات التي تقوم بها يقع على عاتق ادارة الشركة فعليها تحري الدقة عند اعدادها .

(1) د. خيرت ضيف وآخرون ، المحاسبة المالية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1998م) ، ص 482

المبحث الثانى

التقارير المالية مستخدمى المعلومات الواردة فيها

أولاً : مفهوم التقارير المالية وأهميتها :

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائى للمحاسبة وقد اعدة لغرض اساسى هو امداد المستخدمين منها بالمعلومات التى تساعد فى اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة والقوائم المالية جزء من التقارير المالية من الصعب وضع حد فاصل بينها لانهما يمثلان المنتج النهائى للمحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستخدمين ، بالاضافة الى ان هناك بعض المعلومات المهمة التى يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج الى معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية (1).

وفى هذا الصدد اشار مجلس معايير المحاسبة المالية الى ان القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية وهى تحتوى على معلومات يولد توصيلها للمستخدمين خارج المشروع بينما تحتوى التقارير المالية بالاضافة للقوائم المالية على معلومات مالية وغير مالية لا توجد بالقوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الانتاجى والتسويقى للمشروع كما ان التقارير المالية تحتوى على تقرير مجلس الادارة وتقرير الادارة التنفيذية وتقرير مراقب الحسابات بالاضافة الى ان القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسؤولية مراجع مستقل بخلاف محتويات التقارير المالية الاخرى التى تعد بمصادقية الادارة وتشمل التقارير المالية على القوائم المالية وقائمة الدخل وقائمة المركز المالى وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الارباح المحتجرة وغيرها ، وما عليها من ايضاحات مكملة لها وكذلك تقرير مراجع الحسابات بالاضافة الى تقرير مجلس الادارة وتقرير الادارة التنفيذية وسنتناول فيما يلى التقارير المالية ومحتوياتها من المعلومات المالية وغير المالية (2)

يرى الباحث ان التقارير المالية تحتوي على جميع البيانات التى تعتبر ذات اهمية ويمكن ان تخدم مستخدمى التقارير المالية وتساهم فى ترشيد قراراتهم ،ولفائدة التقارير لابد من قابلية هذه التقارير للمقارنة والتحقق والقياس ، كما يجب ان تقدم المعلومات بحيادة وعدالة مما يكسب المستخدمين الثقة فى المعلومات المقدمة فى التقارير المالية

(1) د. طارق عبد العال ، التقارير المالية ، (جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، الدار الجامعية ،) ص 84 .

(2) المرجع السابق ، ص 86.

ثانياً : التقارير المالية :

تعتبر القوائم المالية اهم جزء فى التقارير المالية وتمثل المصدر الرئيسى للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المشروع ومركزه المالى والتغيرات التى حدثت خلال فترة معينة وهى موجه اساساً لملاك المشروع بالاضافة الى المستفيدين منها فى اتخاذ القرارات الاقتصادية مثل الدائنين وغيرهم واهم القوائم المالية فيما يلى⁽¹⁾ :

أ-قائمة الدخل :

وهى تقرير لبيان العمليات التى قام بها المشروع خلال فترة معينة وتشمل على معلومات عن ايرادات المبيعات واى ايرادات اخرى وكذلك تكلفة المبيعات واى مصروفات اخرى سواء كانت رئيسية او غير رئيسية اجمالى الربح والدخل من العمليات التى يقوم بها المشروع ، وتعد قائمة الدخل على اساس مقابلة ايرادات الفترة بمصروفاتها للوصول لاصافى الربح ، وهو ما يطلق عليها قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة ، او على اساس التفرقة بين الايرادات والمصروفات الرئيسية ادارية او مالية او اقتصادية وقداهتم بقائمة الدخل المحللين لاهميتها فى بيان المقدرة الكسبية واستمرارية فى تحقيق هذه الارباح والمستثمرين لتحديد العائد من استثمارتهم وكذلك الدائنون والبنوك لتحديد مقدرة المشروع على سداد التزاماته ونظر لاهتمام المستخدمين من قائمة الدخل طالبوا بالمزيد من المعلومات التى تحتويها القائمة خاصة المتعلقة بالتميز بين العناصر التى تدخل تحت النشاط الرئيسى او العرض و التمييز بين انواع المصروفات المختلفة الادارية المتغيرة والثابتة مما يسهل مهمة المستفيدين منها⁽²⁾.

(1) د. محمد عبد العزيز حجازى وآخرون ، تحليل ونقد القوائم المالية ، (القاهرة : مطبعة التعليم المفتوح ، 1993م) ، ص 28

(2) د. كمال الدين الدهرواي ، تحليل القوائم لأغراض الإستثمار (الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 57 .

جدول رقم (1/2/3)

قائمة الدخل للشركة للفترة من الى

بيان	تحليلي	جزئ	اجمالي
2 اجمالي المبيعات : مردودات المبيعات (-) مسموحات المبيعات (-) خصم مسموح به (-) صافي المبيعات	X X X	XXX	XXX
تكلفة المبيعات : بضاعة اول المدة المشتريات (+) مردودات المشتريات (-) صافي المشتريات (+) بضاعة اخر المدة (-) تكلفة البضاعة المباعة مجمل الدخل	X X	X XX X	XXX XXXX
مصاريف ادارية (-) مصاريف البيع والتوزيع (-) صافي الدخل التشغيلي	X X	XXX	XXXX
ايرادات ومصاريف اخرى : ايرادات اخرى (+) مصاريف اخرى (-) صافي الدخل السنوي قبل الضرائب		X X XX	XXX
مخصص الضرائب (-) صافي الدخل السنوي بعد الضرائب			X XXXX

المصدر : د. يوحنا آل ادم ، ود. صالح الرزق ، مبادئ المحاسبة ، (عمان ، دار مكتبة الحامد للنشر ، 2000م) ، ص 416 .

ب- قائمة المركز المالى :

وهى تقرير لبيان ممتلكات المشروع والتزامات من اصول وخصوم فى لحظة معينة وتشمل على معلومات عن الاصول المتداولة والثابتة وغيرها من الاصول بالاضافة الى معلومات عن الخصوم القصيرة والطويلة الاجل وحقوق الملاك (المساهمين) والمعلومات التى توفرها قائمة المركز المالى تساعد بالتحليل المالى فى التصرف على درجة السيولة للمشروع ودرجة التركيز الرأسمالى ومدى الاعتماد وعلى القروض كمصدر من مصادر التمويل بالاضافة الى دراسة العلاقة بين الاصول ببعضها البعض وكذلك حاجة الدولة الى فرض الضرائب على ارباح الشركات والتوزيعات التى تقوم بها لصالح المساهمين (1).

(1) د. محمد إبراهيم عبد السلام ، روية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية ، (الإسكندرية ، مطبعة الإشعاع الفنية ، 1998م ،) ص 201 .

جدول رقم (2/2/3)

قائمة المركز المالي كما في للفترة من الى

بيانات	تحليلي	جزئي	إجمالي
الأصول المتداولة :			
تقديية بالصندوق	XX		
تقديية بالبنك	XX		
مدينون	XX		
أوراق قبض	XX		
بضاعة آخر المدة	XX		
مصاريف مدفوعة مقدماً	XX		
إيرادات مستحقة	XX		
مجموعة الأصول المتداولة		XXX	
أصول ثابتة			
أراضي	XX		
أثاث	XX		
الآلات	XX		
مجموع الأصول الثابتة	XX		
يطرح مجموع الإهلاك	XX		
صافي القيمة الدفترية		XXX	
صافي أصول غير ملموسة		XXX	
مجموع الأصول			XXXX
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات المتداولة			
دائنون	XX		
أوراق قبض	XX		
مصاريف مستحقة	XX		
إيرادات مقبوضة مقدماً	XX	XXX	
مجموع الإلتزامات المتداولة			
الإلتزامات طويلة الأجل			
قروض طويلة الأجل	XX	XXX	
أوراق دفع طويلة الأجل	XX		
مجموع الإلتزامات طويلة الأجل			
حقوق الملكية	XX		
يضاف صافي الربح أو يطرح (صافي الخسارة)	XX		
تطرح المسموحات	XX		
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية			XXXX

المصدر : وليد ناجي الحياي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، (عمان، دار الحامد، 2002م) ص 87

ج- قائمة التدفقات النقدية :

وهي تقرير لبيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن فترة معينة وتشمل على معلومات معدة على الاساس النقدي عن النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري والنشاط التمويلى للمشروع لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم وهذه المعلومات تساعد فى التنبؤ بمقدار النقدية المحتمل توزيعها فى المستقبل فى شكل ارباح او فوائد او رد لاصل الدين كما ان هذه المعلومات تساعد فى تقدير درجة المخاطر من حيث التباين المتوقع للعوائد المستقبلية واحتمال العسر المالى او الافلاس اى ان قائمة التدفقات النقدية تساعد على تقييم الاسعار السوقية للاوراق المالية (1).

جدول رقم (3 /2/3)

قائمة التدفقات النقدية كما فى 12/31/.....

		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
	(XX)	ثمن شراء الآلات والمعدات
	X	ثمن بيع الآلات والمعدات
	(XX)	ثمن شراء أراضي
	(XX)	قروض ممنوح إحدى الشركات
	(XX)	تحصيل قروض ممنوحة للغير
	XX	إستثمارات فى أسهم أو السندات
	(XX)	بيع الإستثمارات فى الأسهم أو السندات
XXX	XX	صافي التدفقات من الأنشطة الإستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
	XX	إصدار أسهم
	(XX)	سداد قروض طويلة الأجل
	XX	إصدار سندات
	(XX)	توزيعات نقدية
	(XX)	صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية
XXX		صافي التغير فى الرصيد النقدي
XX		+ رصيد أول المدة
XX		رصيد النقدية آخر المدة

المصدر : كمال الدين الدهراوى ، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار (الاسكندرية ،الدار الجامعية ،2004 م)،

ص 153 .

(1) كمال الدين الدهراوى ، مرجع سابق ، ص 158 .

د- قائمة الأرباح المحتجزة :

وهي تقرير لبيان الأرباح والتغيرات التي حدثت عليها والتوزيعات والتحويلات التي تمت عن فترة معينة ويهتم المحلل بهذه القائمة في بيان حركة الأرباح ونموها وتطورها خلال عدد من السنوات والتوزيعات التي تمت من الأرباح عن شكل احتياطات او توزيعات المساهمين⁽¹⁾ .

جدول رقم (4/2/3)

قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في 12/31/.....

		رصيد الأرباح المحتجزة 1/1/.....
XX		+ تعديلات الفترة السابقة تصحيح خطأ في إستهلاك الأصول
XX		الثابتة
		رصيد الأرباح المحتجزة 1/1/..... بعد التعديل
		+ صافي الربح
XXX	XX	ناقصاً
XXX	XX	توزيعات الأسهم المجانية
XX		توزيعات نقدية
XXX		رصيد الأرباح المحتجزة 12/31/.....

المصدر : كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ، (الاسكندرية ،الدار الجامعية ،2004، ص87)

من خلال العرض السابق يستنتج الباحث مايلي :

- 1/قائمة الميزانية العمومية تمثل كشف بممتلكات المشروع وطرق تمويل هذه الممتلكات في تاريخ محدد
- 2/قائمة الدخل يهتم بها مستخدمى التقارير المالية نظراً لأهميتها في تحديد مقدرة المشروع في تحقيق الأرباح وتقدير مدي قدرة المشروع علي الاستمرار في تحقيق هذه الأرباح في المستقبل .
- 3/قائمة التدفق النقدي تشمل علي معلومات تساعد الادارة في تقييم اداء الشركة في المجالات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ،وخلالها يمكن رصد التدفقات النقدية للشركة .

(1) كمال الدين الدهراوي ، مرجع سابق ، ص 86 .

4/قائمة التغير فى حقوق الملكية تساعد فى التعرف على هيكل راس المال والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة ويهتم بها الملاك بهدف الاطمئنان على حقوقهم داخل المشروع وكذلك الدائنون اللذين يعتبرون ان حقوق الملكية هي مصدر الضمان الوحيد للحصول على حقوقهم من المشروع خلال الوقت المحدد .

ثالثاً : تقرير مراقب الحسابات :

وهو تقرير لبيان مدى دقة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وتمثيلها بهدف وعدالة والعمليات التي تمت بالمشروع عن فترة مالية معينة بالتالى يجب ان يشير الى ان القوائم المالية تم اعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعدم وجود تغيير في هذه المبادئ من فترة لآخرى وعلية يعتبر هذا التقرير دليلاً على صدق المعلومات الواردة بالقوائم المالية وعدالتها مما يؤدي فى النهاية الى فائدة المستخدم (1).

ممن سبق يستنتج الباحث :

1/يتحقق من المعلومات المعروضة فى التقارير المالية مما يزيد من درجة الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات المالية .

2/ ان تقرير مراقب الحسابات بما يحمله من راي فنى محايد على التقارير المالية يلعب دوراً رئيسياً فى تحديد العديد من القرارات مستخدمى القوائم المالية .

3/ان تقرير مراقب الحسابات يزيد من ثقة المتسثمرين داخل السوق المالي فى الاعتماد على التقارير المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .

رابعاً : تقرير مجلس الادارة :

وهو تقرير لبيان معلومات عامة عن الشركة واهدافها ومركزها المالي والتسويقي بالاضافة الى معلومات عن الانتاج ودرجة نمو المبيعات والعوامل المؤثرة فى نشاط الشركة فى المستقبل والتقرير بهذا المعنى لا يحتوى على معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من جانب المحلل المالي والمستثمرين والدائنين وغيرهم كما ان المعلومات الواردة بهذا التقرير لا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات ومع ذلك فهو يحتوى على بعض المعلومات التكميلية الاخرى التي قد يحتاج اليها متخذو القرارات الاقتصادية(2).

يري الباحث ان جميع المعلومات المعروضة فى تقرير مجلس الادارة تتعلق باحداث وخطط مستقبلية سوف يتم تنفيذها فى مستقبلاً بناء على النتائج التي تعكسها القوائم

(1) كمال الدين الدهراوى ، مرجع سابق ، ص 89 .

(2) المرجع السابق ، ص 153 .

المالية ذات المعلومات التاريخية ، وان مدي نجاح خطط وتوقعات لها علاقة بقدرة الادارة على قراءة المستقبل .

خامساً : تقرير الادارة التنفيذية :

وهو تقرير الزامى تقوم باعداده الشركة المساهمة كما فى عدد من الدول كما فى بريطانيا ، ويتضمن معلومات اكثر تفصيلاً من تقرير مجلس الادارة مثل معلومات عن الاصول والتغيرات التى حدثت خلال الفترة المعينة والالتزامات وحقوق الملكية بالاضافة الى معلومات عن التعاقدات الجديدة وسياسة توزيع الارباح ومعلومات عن العاملين وتكلفة الرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة من الشركة للعمال بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة .وقد تطورت التقاليد المالية فى السنوات الاخيرة من حيث كمية المعلومات التى تحتويها ونوعها وطريقة عرض البيانات والحد الضرورى للمعلومات التى يجب الافصاح عنها ضمن هذه التقارير لتكون موصلاً جيداً للمعلومات المحاسبية نتيجة للضغوط من الجهات العلمية المعتمدة بالحسابات فى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وغيرها من الدول .وبناء على رغبة المستثمرين والدائنين والبنوك وغيرهم من المستفيدين فى طلب المزيد من المعلومات الإضافية التى تساعدهم على إتخاذ قراراتهم الإقتصادية وهذا التطور أدى إلى ظهور عدد من القوائم المالية لتلبية حاجات المستفيدين⁽¹⁾ .

(1) المرجع السابق ، ص154 .

يرى الباحث ان تقرير الادارة التنفيذية اكثر شمولاً وتعبيراً عن أداء الشركة ويمكن تقديمه بصورة قطاعية لاغراض محددة مثل الموارد البشرية ،وقوائم للدعم الإجتماعي ،وقوائم للتنبؤات المستقبلية وغيرها .

سادساً : العوامل المؤثرة في محتوى القوائم المالية أو توقيت إصدارها :

تشير الممارسات المحاسبية إلى وجود بعض العوامل أو القوى التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي من حيث محتوى القوائم المالية أو توقيت إصدارها ويمكن تصنيف العوامل إلى مجموعتين (1) :

أ.العوامل المؤثرة في الطلب على معلومات القوائم المالية :

وتخص هذه المجموعة بمستخدمي القوائم المالية ولحاجاتهم من المعلومات لتحقيق أغراض متنوعة من بينها تسهيل إتخاذ القرارات أو الرقابة على الأدلة أو تفسير العقود أو الإرتباطات التي تتضمن شروطاً مبنية على تلك المعلومات ومن بين تلك الفئات ما يلي:

1-المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين :يعتبر المساهمين والمستثمرين المرتقبين من أهم الفئات التي تستخدم القوائم المالية للشركات والقرارات التي تتخذ من جانب الفئة قد تكون ذات صبغة إستثمارية أو رقابية أو الأثنين معاً ، فيما يتعلق بالقرارات الإستثمارية فإن التركيز يكون على محفظة الأوراق المالي التي تتفق مع ميول المستثمرين تجاه العائد والمخاطر المرتبطة به وتوزيعات الأرباح والسيولة ولاشك أن للقوائم المالية تلعب دوراً أساسياً في تلك القرارات حيث تحتوي على معلومات تساعد التنبؤ بحجم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وتوقيت حدوث تلك التدفقات ودرجة عدم التأكد المحيطة بها .

2-المقرضون والدائنون :تلعب القوائم المالية دوراً هاماً في العلاقة بين الشركة ومقدمة القروض من البنوك ومؤسسات الإستثمار فإذا ما تقدر منح القروض فإنه يتم تطبيق إجراءات تقييم معيارية على بيانات القوائم المالية للشركة للوقوف على السيولة والربحية ودرجة الدفع التمويلي وهذه المؤشرات يعتمد عليها في تحديد يتضمن بنوداً تشير إلى أهمية عناصر القوائم المالية في تحديد طبيعة العلاقة بين الشركة ومقدمة القروض

(1) د.محمد عبد العزيز حجازي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 477 .

والنتيجة مقدمي القروض لا يتكثفون فقط بطلب القوائم المالية للشركة بل ينشأ لديهم الدافع أيضاً إلى فحص ومتابعة الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

3- المديرون والعاملون : تعتمد معظم عقود مكافآت وحوافز الإدارة على بعض البنود الواردة بالقوائم المالية في تحديد مقدار المكافأة على سبيل المثال أرقام الربح أو ربح السهم أو معدل الربح على إجمالى حقوق المساهمين وبالتالي فإن الإدارة في حاجة إلى معلومات القوائم المالية لتحديد ما يخصها من مكافآت بالإضافة إلى إستخدام المديرون لمعلومات القوائم المالية في كثير من قراراتهم التمويلية أو الإستثمارية أو التشغيلية في تحقيق معدلات أرباح مرتفعة .

وتعتبر القوائم المالية أحد المصادر الهامة التى تمدهم بالمعلومات عن الربحية الحالية أو المستقبلية .

4- العملاء : إن العلاقة بين الشركة وعملائها غالباً ماتستثمر لعدة سنوات وبالتالي يتولد لديهم رغبة أكيدة في الأطمئنان على القدرة المالية للشركة وتزداد هذه الرغبة عندما يظهر في الأفق ما يشير إلى إحتمال إفلاس تلكم الشركة .

وتعتبر القوائم المالية أحد مصادر المعلومات التى يعتمد عليها في الحكم على مقدرة الشركة على الإستمرار .

5- الأجهزة الحكومية : تستخدم العديد من الأجهزة الحكومية معلومات القوائم المالية أما لتحقيق أهداف الرقابة والأشراف أو الإسترشاد بها من القرارات التالية :

- زيادة حصيلة الدولة من ضريبة الدخل أو ضريبة المبيعات .
- تحديد معدلات العائد المسموح لمراقف المياه والكهرباء .
- التعاقدات للحكومية مع القروض التى قد تتم على أساس التكلفة مضافاً إليها هامش محدد .

6- وفئات أخرى : بالإضافة إلى الفئات السابقة هنالك فئات أخرى تحتاج بصفة مستمرة إلى معلومات مالية وغير مالية من الشركات مثل أجهزة البحث العلمي والأكاديمي وأجهزة حماية البيئة وغيرها .

ب. العوامل المؤثرة في عرض معلومات القوائم المالية :

تعدد فئات مستخدمة المعلومات المالية وتنوع واختلاف إحتياجاتهم من المعلومات يؤثر على بشكل واضح في محتوى القوائم المالية وتوقيت إصدارها مما يحد من تصرفات الإدارة في هذا المجال بالإضافة إلى أن هناك قوى خارجية تؤثر هي للأخرى بدرجة كبيرة في محتوى التقارير المالية أو توقيت إصدارها وتتضمن تلك القوى الخارجية ما يلي :

1- الأجهزة الحكومية والرقابية :

تلعب التشريعات التي تصدرها الأجهزة الحكومية دوراً كبيراً في تحديد محتوى التقاليد المالية التي تنشرها تلك الشركات ومن أهم هذه الأجهزة الحكومية على سبيل المثال إدارة الشركات المساهمة بإعداد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وتقديم تقرير عن أنشطتها وتقرير مراقب الحسابات والهيئة العامة لسوق المال التي تطالب الشركات المسجلة في سوق المال بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وإعداد قوائم مرحلية .

2- قوى السوق :

تتنافس الشركات في سوق رأس المال من أجل زيادة أموالها من المصادر المختلفة فتطرح عدة أنواع من الأسهم والسندات متباينة من حيث الحقوق والضمانات والعوائد وفي سبيل الحصول على إحتياجاتها من الأموال تقوم كل شركة بتوفير كافة المعلومات وبأفضل الشروط المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالإضافة إلى أن المحاولات التي تقوم بها الأطراف الخارجية للتشكيل في قدرة الإدارة الحالية تدفع الشركات الى توفير المعلومات التي تساعد على إحباط تلك المحاولات كان تنشر القيمة السوقية لمفردات الأصول أو التعجيل بإصدار القوائم المالية إيعازاً منها بأنها قادرة على تحمل المسؤولية وحماية مصالح المساهمين .

3- التكاليف المرتبطة بالإفصاح :

تتأثر قرارات الإفصاح أيضاً بالتكاليف المرتبطة بالإفصاح والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

أ. تكاليف التجميع والتشغيل التي يتحملها معدى ومستخدمى القوائم المالية .
ب. التكاليف الناتجة عن الدعاوى والقضائية إذا ما قامت الشركة بالإفصاح عن تنبؤاتها بالدخل وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل .

ج. التكاليف السياسية حيث تلعب الأرقام المحاسبية الواردة للقوائم المالية دوراً هاماً في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ أما في صالح هذه الشركة أو في غير صالحها فإذا ما ظهرت القوائم المالية أرباحاً خيالية فإن ذلك غالباً ما يكون محط انظار وإهتمام السياسيين والعاملين والجمهور العام مما يعرف تلك الشركات للنقد المستمر من جانب هذه الفئات وغالباً ما ينتهي الأمر إلى تعرض هذه الشركات لإجراءات سياسية من شأنها الحد من أرباحها أو تقليل معدل نموها مثل فرض ضراب إستثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية وتسمى تلك الإجراءات وما يترتب عليها من إلتزامات وأعباء تقدم وليلاً على عدم صحة إدعاءات تلك الفئات أو عدم الإفصاح عن المعلومات التي تؤيد مزاعم تلك الفئات .

د. التكاليف المترتبة على التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للشركة حيث يري الكثير من المديرين أن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للشركة ويكلفها تكاليف إضافية خاصة في مجال البحوث والتطوير لأن توفير تلك المعلومات قد يخدم المنافسين في مراجعة وتطوير خطط التطوير الخاصة بهم مما يضعهم في موقف تنافسي أفضل .

يري الباحث ان اهتمام المستثمرين لا يقتصر علي العمليات او الاحداث التي تؤثر علي التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية ومعرفة مصادر الدخل والاحداث التي ادت الي تحقيقه والتنبؤات بما سيكون عليه في المستقبل .

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

ويشتمل علي المبحثين الاتيين :

المبحث الاول : نبذة عن شركة النيل للبتروك المحدودة

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الاول

نبذة عن شركة النيل للبتترول المحدودة

شركة النيل للبتترول هي إحدى الشركات التي تعمل في تسويق المنتجات البترولية (بنزين -كيروسين -جازولين -ديزل -فيرنس-غاز-زيوت) في السودان ،وتعتبر رائدة في هذا المجال⁽¹⁾.

ولاً: نشأة الشركة :

تأسست الشركة عام 1954موفق قانون الشركات السوداني لعام 1925م كشركة خاصة برقم سجل تجارى (969)وتحت اسم شركة النيل لتوليد وتجارة الزيوت المحدودة (نيوتك).

كانت الشركة تعمل تحت علامة (كالتكس)حتى منتصف الستينات حيث آلت للشركة الفرنسية للبتترول (توتال).وفى عام 1978م اشترت حكومة السودان 75%من اسهمها وكانت بمثابة انطلاقتها لآفاق أرحب .وفى عام 1993م حازت حكومة السودان على باقى أسهم الشركة لتصبح الشركة مملوكة 100% لحكومة السودان فى مسماها الجديد (النيل للبتترول المحدودة) .

وهى شركة النفط الرائدة فى شرق افريقيا وواحدة من اكبر عشرة شركات النفط الوطنية فى والتي تقوم بتوزيع وتسويق المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة حيث تتولى تلك الخدمة لكافة القطاعات الاستهلاكية عبر منظومة متكاملة فى مجالات التخزين والمناولة من المستودعات الرئيسية بالجيلى والشجرة وبورسودان ذات السعات للطاقة الكبيرة التى تمكنها من الوفاء بخدمات الاستلام والبيع المباشر .

ثانياً: أهداف الشركة :

- 1-القيام بأعمال إنتاج وتكرير وتخزين وعرض واستيراد وتوزيع البترول والمنتجات البترولية فى جميع أفرعها بالإضافة إلى تطوير أي نشاط مرتبط بالطاقة .
- 2-شراء واقتناء أي أملاك فى السودان وخاصة أراضي -آبار بترول -مصافي -مناجم - وحقوق التعدين ومصادر بناء -آلات زراعة -مخازن -اختراعات -تراخيص -امتيازات -حقوق الخطوط (أنابيب) -إنارة -سمية واي حقوق امتيازات تعتبر أو مرتبطة بأغراض الشركة أو أي غرض لإعادة البيع والربح .

(1) منشورات شركة النيل للبتترول المحدودة (2014م)

3- شراء أي ضمانات أو حقوق في اي شركة أو اعمال يستخدم في إنتاج البترول والمنتجات المشابهة أو المرتبطة بهذه الصناعة ،واقثناء أي فوائد في اي شركة أو أعمال لها نفس الهدف أو يساهم أو يسهل في تحقيق ذلك الهدف .

4- تنقيب واكتشاف وتطوير وصيانة وتنفيذ جميع أو أي أملاك مملوكة للشركة بأي تصرف مرغوب .إقامة مصافى ومطاحن وورش والآت ومعامل ودكاكين ومساكن العمال وغيرهم أو أي مباني وأدوات وتقديم المساعدة والتبرع والإعانة للوصول إلى هذه الأهداف

5-الحصول علي أي قرار برلماني أو مشروع مختص يمكن الشركة من تحقيق أهدافها أو تعديل أغراضها لغرض مناسب أو معارضة أي إجراءات أو أوضاع يضر بأرباح الشركة

ثالثاً : رؤية الشركة:

لتزامنا على مكانتنا القيادية في إنتاج الطاقة البترولية على محليا وعالميا وكذلك التزامنا بالدعم المباشرة وغير المباشرة في معظم القضايا الاجتماعية الهامة.، وذلك كمن خلال الاستثمار في الابتكار وتوفير الفرص التعليمية والتدريبية، ودعم التقدم العلمي والاقتصادي، وزيادة الوعي البيئي، وخلق شراكات ذكية لتحقيق الاستدامة في مجال الطاقة.

رابعاً : رسالة الشركة :

الداخلية والخارجية:التجديد والتميز والإرتقاء بنوعية الخدمات المباشرة وغير المباشرة المثلى التي نقدمها للمجتمع في إطار جهود شركة النيل للبترول المحدودة ودورها الريادي في ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى منتسبيها ، تبنت الشركة مفهوم المسؤولية المجتمعية للقيام بدور وطنى فاعل عبر برنامج محدد تكون اهم أهدافه:

1- وضع خطط وإستراتيجيات تهدف لتبني المسؤولية الاجتماعية من مؤسسات القطاع الخاص والعام.

2-نقل تجارب المسؤولية الاجتماعية بين هذه المؤسسات.

3-تسليط الضوء على برامج المسؤولية الاجتماعية الناجحة كنموذج يتحدى.

4- إقتراح وتبني برامج إبتكارية(جديدة) لخدمة المجتمع

خامساً: معايير المسؤولية المجتمعية بشركة النيل للبتترول المحدودة:

تستند معايير المسؤولية المجتمعية على الآتي:

- 1- احترام المسؤولية المجتمعية واحترام الحس الوطني الفاعل في المجتمع.
- 2- تقديم كافة المساندة والدعومات للمجتمع.
- 3- حماية البيئة الداخلية للمنشأة والخارجية.
- 4- تقديم خدمات إنتشارية في مجال المسؤولية الإجتماعية.

سادساً : ابرز ما قامت به شركة النيل للبتترول المحدودة في مجال المسؤولية المجتمعية:

1- ايماناً منها بالدور الوطني لحماية الدولة ومكتسباتها وتجواباً مع الفترة التي دعا لها النائب الأول لرئيس الجمهورية للحاق بكتائب الدفاع الشعبي المرابطة بمواقع العمليات وتقديم المجاهدين من الشركة وشركاتها والعاملين بها والنقابة والمتعاملين مع الشركة للمشاركة في المعارك كما أن الشركة قدمت الشهيد محمد عبدالله التجاني بمحطة النيل الطائف كما أن والعاملون بها اكدوا أنهم جاهزون للزود والدفاع عن هذا الوطن بالسلاح ومعاول الإنتاج والفلاح. كما دعمت الشركة جرحى حرب هجليج وزيارتهم بمستشفى السلاح الطبي بام درمان وبمستشفى الامل الطبي بكوبر للاطمئنان على صحتهم وسلامتهم.

2- قرية الأطفال بسوبا في عام 2010م قامت شركة النيل للبتترول بتوفير تكلفة اعادة بناء أحد بيوت القرية والتي تشمل 16 بيت لايواء الاطفال فاقدى السند وكانت لهذه المبادرة دور فاعل في قيام المنظمة باعادة النظر في تأهيل القرية كاملة وعليه وفرت المنظمة التمويل الازم لاعادة بناء القرية كاملة.

3- تعمل الشركة دائماً على تدريب وتهيئ العاملين بها إذ دربت اكثر من ثلثمائة عاملة بقطاع النفط عامة في دورة المخبوزات والمعجنات بالتنسيق مع مطاحن سيقا برعاية السيدة الاولى حرم رئيس الجمهورية كما وفرت 1000 اسطوانة غاز للعاملات بمحلية امبدة بالتنسيق مع رابطة المرأة العاملة.

4- لم يقتصر دور الشركة على البيئة والصحة فقط بل ساهمت في المجال الرياضى إذ اعدت صيانة دار الرياضة ام درمان المدرجات والمقاعد كما ساهمت في الدورات الرياضية المقامة في شهر رمضان للعاملين بالشركة وابناء العاملين وذلك باشراكهم

- في المناشط الصيفية المختلفة بنادي النفط كما كرمت العداء اسماعيل أحمد اسماعيل الذي أحرز الميدالية الفضية في أولمبياد بكين للعام 2008م.
- 5- وللنيل ايادي بيضاء في اطار الثقافة الصحية والمهنية اذ قامت بحملات للتثقيف والوعي الصحي، بدعم كثير من الجمعيات الخيرية والصحية وكما دعمت بائعات الشاي بتوفير اسطوانات الغاز لحماية البيئية من القطع الجائر للاخشاب واستخدام الغاز بدلا عن الفحم .
- 6- تعد المنطقة الصناعية بحرى من أكثر المناطق قريا للمواطن اذ تنتج عنها مخلفات ملوثة للبيئة فقامت شركة النيل للبترول برمي حجر البداية لتقليل تاثير الملوثات وذلك بزراعة الغطاء النباتي في المنطقة الصناعية بحرى بالتنسيق مع إدارة الغابات حافظاً على سلامة البيئة ولحماية المواطن من المخلفات الصناعية.
- 7- قامت شركة النيل للبترول بمبادرة مشروع خط الايثانول كوقود حيوي بنسبة 10% لتقليل الاثر السالب لاحتراق البنزين ولتقليل المواد السامة من المحروقات حافظاً على البيئة وصحة المواطن تحت مظلة المؤسسة السودانية للنفط، كما قامت الشركة برعاية ورشة عمل السلامة والصحة المهنية داخل محطات الخدمة لنشر ثقافة السلامة للمواطنين داخل محطات الخدمة بالتنسيق مع لجنة الطاقة والتعدين بالمجلس الوطني كما قامت بتدريب ممثلى إدارة الشرطة في دوره السلامة والصحة المهنية داخل محطات الخدمة بمقر الشركة بالتنسيق مع إدارة الدفاع المدنى وكذلك ترعى دائما اسبوع المرور العربي مع الإدارة العامة للمرور الخرطوم ايماناً منها بسلامة الطريق والمركبة والسائق.
- 8- في يوم 2012/4/11م قامت الشركة برعاية نادي النيل الرياضي - الحصاحيصا في حفل أنيق شهده السيد/ وزير الدولة بوزارة النفط بفندق السلام روتانا بالخرطوم اذا وقع نادي النيل الحصاحيصا وشركة النيل للبترول المحدودة عقد رعاية الشركة للنادي وهذه الرعاية بمثابة شراكة ذكية تقوم بموجبها الشركة بدعم كافة أنشطة النادي الرياضية المختلفة وتوفير كل المتطلبات المنصوص عليها في العقد على أن تقوم الشركة بالاعلان على زي الفريق وأن فكرة التعاقد مع نادي النيل اتت عن قناعات لدى إدارة الشركة للانفتاح على الوسط الرياضي بصورة اكبر اضافة إلى أن نادي النيل كبير وله تاريخ طويل وحضور مميز في بطولة الدوري الممتاز.

9- للشركة اسهامات اجتماعية كثيرة اذ تعمل على دعم الفئات الضعيفة والمعسرة بالعلاج بالخارج والداخل والتعليم وكذلك المساهمة الفاعلة في بناء كثير من المدارس والخلوي ودور العبادة ومراكز الصحية كما اذ وفرت عدد 50 مبرد للمياه للجامعات والمعاهد العليا كما ساهمت في بناء هنكر لكلية هندسة الطيران بجامعة السودان ودعمت كثير من الرحلات العلمية للجامعات والمعاهد كما وفرت عربة ترحيل لطلاب لمدارس الموهبة والتميز .

10-زيارة ودعم جرحى حرب هجليج بمستشفى السلاح الطبي امدرمان وبمستوصف الامل بكوير .

11-دعم معسكرات الخدمة الوطنية معسكر عزة السودان 16 بالوقود بالتنسيق مع منسقية الخدمة الوطنية الخرطوم.

12-دعم ابناء العسكريين بمدارس اللواء السادس بالفاو وبشنتط مدرسية بالتنسيق مع العميد ركن عادل حمد النيل محمد.

13-دعم اصدارتي البشير رجل لا ينحني وزعيم لن يبيع بالتنسيق مع المنظمة القومية لرعاية الشباب والاطفال.

14-دعم المشروعات الاجتماعية لمنظمة شباب النهضة.

15-دعم منظمة نوافذ الخير لتنفيذ برامجها الثقافية والاجتماعية.

16-دعم رياضي اجتماعي لنادي الساحل والصحراء ام الطيور بمدينة عطبرة.

17-دعم مهرجان الطفل الرياضي بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة الخرطوم.

18-توفير 1000 اسطوانة غاز للعاملات بمحلية امبده بالتنسيق مع رابطة المرأة بالمحلية.

19-دعم كثير من رياض الاطفال على سبيل المثال لجنة تاسيس روضة الجريف قبلى وغيرها.

20-دعم المجلس الاعلى للشباب والرياضة بالولاية الشمالية بالتنسيق مع مكتب رئيس المجلس.

21-دعم وزارة الثقافة والاعلام بالوقود في فعاليات معرض الخرطوم الدولي للكتاب.

22-دعم عدد مقدر من اللجان الشعبية لتسير اعمالها الخيرية والاجتماعية على سبيل المثال لجنة قرية اب كرة شمال.

- 23- كردفان بتعديل بئر ماء سطحي.
- 24- دعم بناء سد قرية البنية الصادقاب بمدينة القضارف.
- 25- دعم عدد لا يستهان به من المساجد والخلاوى ومراكز تعليم القرآن مثل مساجد المستغفرين ومركز الدوحة لتعليم القرآن.
- 26- دعم مراكز غسيل الكلى ببورتسودان بالوقود وكذلك دعم مستشفى الوالدين بقرية ود النعيم لاكمال وحدة غسيل الكلى.
- 27- دعم كثير من الرحلات العلمية لطلاب الجامعات في كل انحاء السودان وكذلك دفع الرسوم الدراسية لكثير من الدارسين بالجامعات حتى يتمكنوا من مواصلة تعليمهم

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والاجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينة أو طريقة إعداد أدواتها والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الاحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات والتوصل النتائج.

أولاً: وصف مجتمع وعينة الدراسة :-

يقصد بمجتمع البحث المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث ان يصمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الاصلى من العاملين بشركة النيل للبتروول بولاية الخرطوم والبالغ عددهم (150) من مدير، ورئيس قسم ومحاسب مالى ومحاسب تكاليف واقتصاد.

اما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع البحث حيث قام الباحث بتوزيع عدد(100) استمارة استبانة على المستهدفين او ما يعادل (66%) من مجتمع البحث وقد استجاب (90) فرداً حيث اعدوا الاستبانة بعد تعبئتها بكل المعلومات المطلوبة إي نسبة 90% من المستهدفين وهنالك عدد (6) استمارة استبانة لم تعد لاسباب خارجة عن إرادة الباحث، وعدد (4) استمارة استبانة غير صالحة للتحليل. اذا استمارات الاستبانة الصالحة للتحليل هي عدد(90) استمارة اي ما نسبة(90%) من عدد الاستمارات الموزعة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة البحث من حيث شمولها على الاتي:

أ- الافراد من مختلف الفئات العمرية(30 سنة اقل، 31-41، 40-51، 50-60، اكثر من 60 سنة).

ب- الافراد من مختلف المؤهلات العلمية(بكالوريوس، دبلوم على، ماجستير، دكتوراة، أخرى).

ج- التخصص التعليمي(محاسبه مالى، محاسبة تكاليف، نظم معلومات محاسبية، إدارة أعمال، اقتصاد، أخرى).

د- الافراد من مختلف المؤهلات المهنية:(زمالة بريطانية، زمالة امريكية، زمالة عربية، زمالة سودانية، زماله أخرى).

ه- الافراد من مختلف الدرجات الوظيفية:(موظف، محاسب، رئيس قسم، مدير ، أخرى).
و- الخبرة العملية:(5سنوات فاقل، 6-10 سنة،من 11-15سنة، من16-20سنة، من 21-25 سنة، من 26 سنة فاكثر).

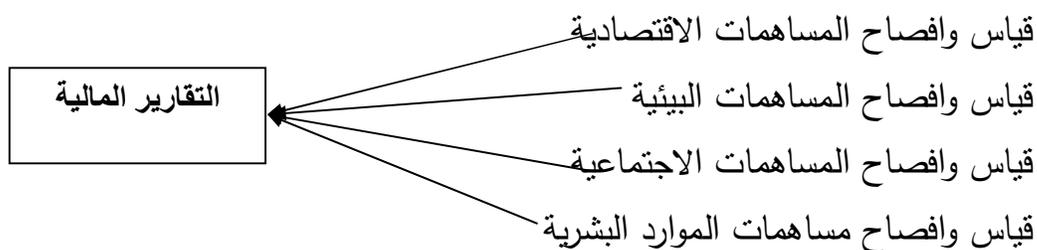
ثانياً: اداة الدراسة:

ادوات البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن المشكلة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة. وقد اعتمد الباحث على الاستبانة كاداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة. للاستبانة مزايا منها:

- 1- يمكن تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
- 2- قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
- 3- سهولة وضع اسئلة الاستبانة وترسيم الفاظها وعباراتها.
- 4- توفير الاستبانة وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.
- 5- يشعر المجيبون على الاستبانة بالحرية في التعبير عن اراء يخشون عدم موافقة الاخرين عليه

نموذج الدراسة :

اعتمد الباحث في صياغة الدراسة على النموذج التالي:



الشكل رقم (1/2/3)

المصدر : أعداد الباحث اعتماداً على دراسة محمد سالم اللؤلؤ والصادق احمد جادالله ونجوي محمد بحرالدين

ارفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوث ثم تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرضها واحتوت الاستبانة على قسمين رئيسيين.

القسم الأول : اتضمن اسئلة عن البيانات الشخصية لافراد عينة الدراسة حيث يحتوى على العمر والمؤهل العلمي، المؤهل المهني، التخصص العلمي، الدرجة الوظيفية، الخبرة العملية.

القسم الثاني : يحتوى هذا القسم على عدد (31) سؤالاً، طلب من افراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقاييس بكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (وافق بشدة، وافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة) وتم توزيع هذه الاسئلة على محاور الدراسة الخمسة وكانت كالآتي:-

- الاسئلة من (1-5) خاصة بمحور القياس والافصاح عن المساهمات الاقتصادية على المسؤولية، وصممت العبارات اعتماداً على دراسة محمد سالم اللؤلؤ، مع تطويرها .
- الاسئلة من (6-10) خاصة بمحور القياس والافصاح عن المساهمات البيئية للمسؤولية، وصممت العبارات اعتماداً على دراسة الصادق احمد جادالله، مع تطويرها.
- الاسئلة من (11-20) خاصة بمحور القياس والافصاح عن المساهمات للموارد البشرية.
- الاسئلة من (21-26) خاصة بمحور القياس والافصاح المساهمات الاجتماعية.
- الاسئلة من (27-31) خاصة بمحور الافصاح في القوائم المالية المنشورة، وصممت العبارات اعتماداً على دراسة نجوي محمد بحرالدين، مع تطويرها .

ثالثاً: اختبار الصدق الظاهري:

- للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيه عبارات الاستبيان من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الاكاديميين بمجال البحث والبالغ عددهم (4) محكماً من مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية ؛ وبعد استعادت استمارات الاستبيان من المحكمين تم اجراء التعديلات التي اخترحت عليها ، فيما اشار العدد الاخر من المحكمين ان الاستبانة بشكلة الحالى مستوفياً لشروط الدراسة .

رابعاً: الثبات والصدق الإحصائي:

معامل الفا - كرونباخ يستخدم لقياس ثبات العبارات التي تقيس بعداً ما وتتراوح قيمته بين (0-1) وكلما اقترب من الواحد الصحيح كان دليلاً على صدق العبارات وموضوعيتها في قياس البعد الذي تمثله. لذلك قام الباحث للوقوف على مدى صلاحية الاستبانة وموضوعيته في التحليل الإحصائي بإجراء اختبار معامل الفا - كرونباخ الجدول رقم (5/2/4).

الثبات والصدق الإحصائي لأراء أفراد العينة على محاور الاستبانة

المحاور	معامل الفا - كرونباخ (الثبات)	معامل الصدق الإحصائي
المساهمات الإقتصادية	0.899	0.948
المساهمات الإجتماعية	0.909	0.953
المساهمات البيئية	0.911	0.954
مساهمات الموارد البشرية	0.926	0.962
التقارير المالية	0.913	0.955
الإستبانة كلها	933	965

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss 2015م
يتضح من نتائج الجدول رقم (5/2/4) ان جميع معاملات الثبات والصدق لأراء أفراد العينة علي العبارات المتعلقة بكل محور من محاور البحث الخمسة، وعلى الاستبانة كاملة تتمتع بمصدقية وثبات عالي، إذ أن قيمة الفا كرونباخ تراوح بين 0.899 وبين 0.933 وهي معامل ثبات قوي جداً. كما ان معامل الصدق تراوح ما بين 0.948 وبين 0.965 وهي أيضاً مصداقية قوية جداً. ولم تحذف أي فقرة لعدم وجود فقرات ذات تمييز سالب أو معامل تمييز ضعيف أقل من 0.19 .

ولتأكيد ثبات المقياس أو الاستبانة الذي استخدمه وصلاحيته في التحليل الإحصائي، حتي يتمكن من الوقوف على مدى اعتمادية النتائج التي يمكن الوصول إليها لاحقاً عبر تحليل الفرضيات. قام الباحث بعرض قائمة الاتساق الداخلي التي تقيس مدى قدرة العبارات في قياس المحور الذي تقيسه بوضوح عبر عرض مصفوفة الارتباط بين كل محور من محاور البحث والعبارات التي تقيسه.

الجدول رقم (6/2/4)

قائمة الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة ومحاوره

المحور	المساهمات الاقتصادية	المساهمات البشرية	المحور	المساهمات البيئية	المساهمات الإجتماعية
	قيمة الارتباط Pearson	قيمة الارتباط Pearson			
0.000	0.907	Z1	0.000	0.874	X1
0.000	0.903	Z2	0.000	0.890	X2
0.000	0.817	Z3	0.000	0.899	X3
0.000	0.879	Z4	0.000	0.834	X4
0.000	0.891	Z5	0.000	0.849	X5
-	التقارير المالية	المحور	-		
0.000	0.913	G1	0.000	0.879	y1
0.000	0.902	G2	0.000	0.893	y2
0.000	0.881	G3	0.000	0.854	y3
0.000	0.898	G4	0.000	0.866	y4
0.000	0.791	G5	0.000	0.891	y5
			المعنوية		
			0.000	0.910	H1
			0.000	0.876	H2
			0.000	0.811	H3
			0.000	0.888	H4
			0.000	0.921	H5
			0.000	0.798	H6
			0.001	الارتباط معنوي عند درجة معنوية	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS 2015.

يلاحظ من الجدول رقم (6/2/4) ان ارتباط كل سؤال بالمحور الذي يقيسه عالي

جداً ومقبول إحصائياً، لذلك قبل الباحث بالأسئلة كلها ولم يرفض أيّاً منها، إذ أن نسب

الارتباط العالية دليل على مدي قدرة هذا السؤال في تفسير المحور الذي يقيسه وقياسه بوضوح. ومن ثم الاستبانة صالحة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياتها. تم استخدام الأساليب الإحصائية

الآتية:

أ - التوزيع التكراري للاجابات.

ب - النسب المئوية.

ج - معادلة الفا - كرونباخ لحساب معامل الثبات.

د - معامل الارتباط بيرسون.

هـ - تحليل الانحدار الخطي المركب.

و - اختبار جودة نموذج الانحدار باستخدام F .

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي

يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية - Statistical package for- social sciences.

سادساً : تحليل البيانات الشخصية للدراسة :

يوضح الجدول رقم (7/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (7/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة لدراسة وفق متغير العمر

اللفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	9	10 %
من 31 - 40 سنة	40	44.44 %
من 41 - 50 سنة	31	34.44 %
من 51 - 60 سنة	10	11.12 %
المجموع	90	100 %

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م.

يبين الجدول رقم (7/2/4) ان الفئة العمرية لأفراد عينة الدراسة البالغ اعمارهم من 31- 40 سنة بلغ عددهم (40) فرداً وبنسبة مئوية (44.44%) من العينة الكلية، وذلك يبين ان أفراد الدراسة من الشباب الجدد في المجال مما يجعلهم يحبون الاطلاع وذلك قد يدعم آراء الاستبانة، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة البحث في الأعمار من 41- 50 سنة إذ بلغ عددهم (31) فرداً وبنسبة مئوية (34.44 %) من العينة الكلية، ويليهم أفراد عينة الدراسة من العمر 51- 60 سنة إذ بلغ عددهم (10) فرداً وبنسبة (11.12%) من العينة الكلية، ويليهم أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة إذ بلغ عددهم (9) فرداً وبنسبة (10%) من العينة الكلية

يوضح الجدول رقم (8/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (8/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	46	51.11 %
دبلوم عالي	13	14.44 %
ماجستير	25	27.78 %
دكتورة	6	6.67 %
المجموع	90	100 %

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م.

يبين الجدول رقم (8/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي حيث بلغ عدد المتحصّلين على درجة البكالوريوس (46) وبنسبة مئوية (51.11%) من العينة الكلية، وذلك يدعم الإجابة على عبارات الاستبانة، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة المتحصّلين على درجة الماجستير إذ بلغ عددهم (25) فرداً وبنسبة (27.78%) من العينة الكلية، ويليهم أفراد عينة الدراسة المتحصّلين على درجة الدبلوم العالي إذ بلغ عددهم (13) فرداً وبنسبة (14.44%) من العينة الكلية، ثم يليهم عدد أفراد عينة الدراسة المتحصّلين على درجة الدكتوراة إذ بلغ عددهم (6) فرداً وبنسبة (6.67%) من العينة الكلية.

يوضح الجدول رقم (9/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (9/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة تكاليف	6	6.67%
محاسبة مالية	34	37.77%
نظم معلومات محاسبية	2	2.22%
إدارة أعمال	17	18.88%
اقتصاد	12	13.33%
أخرى	19	21.11%
المجموع	90	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م. يبين الجدول رقم (9/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي إذ أن عدد أفراد عينة الدراسة في تخصص المحاسبة المالية قد بلغ عددهم (34) فرداً وبنسبة مئوية (37.77%) من العينة الكلية، ويليهم في العدد أفراد عينة الدراسة في التخصصات الأخرى إذ بلغ عددهم (19) فرداً وبنسبة (21.11%) من العينة الكلية، ويليهم أفراد عينة الدراسة في إدارة الأعمال إذ بلغ عددهم (17) فرداً وبنسبة (18.88%) من العينة الكلية، ويليهم أفراد عينة الدراسة في تخصص الاقتصاد إذ بلغ عددهم (12) فرد وبنسبة مئوية (13.33%) من العينة الكلية، ثم يليهم أفراد عينة البحث في تخصص محاسبة التكاليف إذ بلغ عددهم (6) فرداً وبنسبة مئوية (6.67%) من العينة الكلية، ثم أفراد عينة البحث في تخصص نظم المعلومات المحاسبية إذ بلغ عددهم (2) فرداً وبنسبة مئوية (2.22%) من العينة الكلية لأفراد عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (10/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص المهني.

جدول رقم (10/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفق متغير التخصص المهني

التخصص المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة بريطانية	1	%1.11
زمالة عربية	2	%2.22
زمالة سودانية	10	%11.11
لاينطبق	77	%85.56
المجموع	90	%100

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م.

يبين الجدول رقم (10/2/4) أن أفراد عينة الدراسة الذين لاينطبق على حصولهم مؤهلات مهنية قد بلغ عددهم (77) فرداً وبنسبة مئوية (85.56%) من العينة الكلية، ويليهم أفراد عينة الدراسة المتحصلين على الزمالة السودانية إذ بلغ عددهم (10) فرداً وبنسبة مئوية (25.88%) من العينة الكلية، ويليهم في العدد أفراد عينة الدراسة المتحصلين على الزمالة العربية إذ بلغ عددهم (2) فرداً وبنسبة مئوية (2.22%) من العينة الكلية ثم يليهم أفراد عينة الدراسة المتحصلين على الزمالة البريطانية إذ بلغ عددهم (1) فرداً وبنسبة (1.11%) من العينة الكلية لأفراد عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (11/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية

جدول رقم (11/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية

النسبة المئوية	العدد	الخبرة العملية
8.89 %	8	أقل من 5 سنوات
15.56 %	14	من 6 - 10 سنة
21.11 %	19	من 11 - 15 سنة
7.78 %	7	من 16 - 20 سنة
23.33 %	21	من 21 - 25 سنة
23.33 %	21	26 فأكثر
100 %	90	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية 2015م.

يبين الجدول رقم (11/2/4) أن أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة العملية تساوى عدد الذين بلغت سنوات خبراتهم العملية (من 21-25 سنة) ومن 26 سنة فأكثر في العدد والنسبة إذ بلغ عددهم (21) فرداً ونسبة مئوية (23.33%) لكل منهم من العينة الكلية، ويليهم أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم العملية (من 11-15 سنة) إذ بلغ عددهم (19) فرداً ونسبة مئوية (21.11%) من العينة الكلية، ثم يليهم أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم (من 6-10 سنة) إذ بلغ عددهم (14) فرداً ونسبة مئوية (15.56%) من العينة الكلية، ثم يليهم أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم العملية من (أقل من 5 سنوات) إذ بلغ عددهم (8) فرداً ونسبة مئوية (8.89%) من العينة الكلية، واخيراً أفراد عينة الدراسة الذين سنوات خبرتهم العملية من (16-20 سنة) إذ بلغ عددهم (7) فرداً ونسبة مئوية (7.78%) من العينة الكلية لأفراد عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (12/2/4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

جدول رقم (12/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدرجة الوظيفية

الدرجة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية
موظف	33	36.67%
محاسب	25	27.78%
رئيس قسم	13	14.44%
مدير	07	7.77%
أخرى	12	13.34%
المجموع	90	100%

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج spss 2015م.

يبين الجدول رقم (12/2/4) ان أفراد عينة الدراسة وفق متغير الدرجة الوظيفية إذ بلغ عدد المحاسبين على (25) فرداً وبنسبة مئوية (27.78%) من افراد العينة الكلية للبحث، ويليهم أفراد عينة الدراسة المدراء إذ بلغ عددهم (07) فرداً وبنسبة مئوية (7.77%) من العينة الكلية. ثم يليهم افراد عينة الدراسة رؤساء الأقسام إذ بلغ عددهم (13) فرداً وبنسبة مئوية (14.45%) من العينة الكلية، ثم افراد عينة الدراسة الموظفين إذ بلغ عددهم (33) فرداً وبنسبة مئوية (36.67%) من العينة الكلية، واخيراً افراد عينة الدراسة في الوظائف الأخرى إذ بلغ عددهم (12) فرداً وبنسبة مئوية (13.34%) من العينة الكلية لأفراد عينة الدراسة.

سابعاً : عرض ومناقشة عبارات الفرضيات:

تلخيص آراء أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالمحور الأول بالجدول رقم (13/2/4).

جدول رقم (13 /2/4)

التوزيع التكراري لإراء أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الأول

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
X1	قياس وافصاح الشركة عن مساهماتها الاقتصادية في المجتمع يشجع المستثمرون على الاستثمار في الشركة.	59	65.56	12	13.33	5	5.56	10	11.11
X2	تساهم شركتنا في الاقتصاد السوداني من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية.	23	25.56	43	47.78	11	12.22	10	11.11
X3	تفصح الشركة بمعلوماتها عن مساهمتها الاقتصادية.	39	43.33	36	40.00	7	7.77	5	5.56
X4	شركتنا ملتزمة دائماً باتجاه أنشطة المسؤولية الاجتماعية.	29	32.22	41	45.55	10	11.11	7	7.77
X5	تساهم الشركة في تخفيض نسبة البطالة باتاحتها فرص عمل.	59	65.56	15	16.67	12	13.33	3	3.33

المصدر : إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS 2015م.

يتبين من الجدول رقم (13/2/4) ما يلي:

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى من المحور الأول عدد (59) رأياً موافقة بشدة وبنسبة مئوية (65.56%) من آراء العبارة الكلية، ويليهما في عدد الآراء

بالموافقة إذ بلغ عددها (12) اجابة بنسبة مئوية (13.33%) من الآراء الكلية، ويليهم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ العدد (10) رأى وبنسبة مئوية (11.11%) من الآراء الكلية، وثم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة مئوية (5.56%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة. ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (4) رأى وبنسبة مئوية (4.44%) من الآراء الكلية لأفراد عينة البحث.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية من المحور الأول عدد (43) رأى موافقة وبنسبة (47.78%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة، ويليها في عدد الآراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (23) رأى وبنسبة مئوية (25.56%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (11) رأى وبنسبة (12.22%) من الآراء الكلية، وثم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (10) رأى وبنسبة (11.11%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة مئوية (3.33%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية في المحور الأول.

- بلغت آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة من المحور الأول عدد (39) رأى موافقة بشدة وبنسبة (43.33%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (36) رأى وبنسبة (40%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (7) رأى وبنسبة (7.77%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة (5.56%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة، ثم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة مئوية (3.33%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة من المحور الأول عدد (41) رأى موافقة وبنسبة (45.55%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (29) رأى وبنسبة (32.22%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (10) رأى وبنسبة (11.11%) من الآراء الكلية. ثم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (7) رأى وبنسبة (7.77%) من

الأراء الكلية، ثم أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (3) رأى
وبنسبة (3.33%) من الأراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ أراء افراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة من المحور الأول عدد (59) رأى
موافقة بشدة وبنسبة مئوية (65.56%) من الأراء الكلية، ويليها في العدد الأراء
بالموافقة إذ بلغ عددها (15) رأى وبنسبة (16.67%) من الأراء الكلية، ثم أراء أفراد
عينة الدراسة المحايدين إذ بلغ عددها (12) رأى وبنسبة (13.33%) من الأراء
الكلية، ثم يليهم أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددهم (3) وبنسبة
مئوية (3.33%) من الأراء الكلية، واخيراً أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة
في إذ بلغ عددهم (1) رأى وبنسبة مئوية (1.11%) من الأراء الكلية لأفراد عينة
الدراسة.

يوضح الجدول رقم (14/2/4) التوزيع التكراري لإراء أفراد عينة الدراسة على جميع
عبارات المحور الثاني.

جدول رقم (14/2/4)

التوزيع التكراري لإراء أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الثاني

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد		
y1	تساهم الشركة في حل المشكلات البيئية بالمجتمع.	82.22	74	13.33	12	-	-	3.33	3	1.11	1
y2	تفصح الشركة عن مساهماتها البيئية.	22.22	20	70.00	63	3.33	3	2.22	2	2.22	2
y3	تشجع شركتنا على الاستثمار بها من خلال افصاحها عن مساهماتها البيئية.	52.22	47	31.11	28	10.00	9	5.56	5	1.11	1
y4	تقوم الشركة بمعالجة المخلفات قبل خروجها الى البيئة.	23.33	21	48.89	44	14.44	13	7.78	7	5.56	5
y5	تعالج الشركة اثارها البيئية السلبية لنشاطها الاقتصادي.	66.67	60	23.33	21	5.56	5	3.33	3	1.11	1

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS 2015م.

يتبين من الجدول رقم (14/2/4) ما يلي:

- بلغت آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى من المحور الثاني عدد (74) رأى موافقة بشدة وبنسبة مئوية (82.22%) من آراء العبارة الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (12) رأى بنسبة مئوية (13.33%) من الآراء الكلية، ويليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة مئوية (3.33%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (1) رأى وبنسبة مئوية (1.11%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية من المحور الثاني عدد (63) رأى موافقة وبنسبة مئوية (70%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة، ويليها في عدد الآراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (20) رأى وبنسبة مئوية (22.22%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة (3.33%) من الآراء الكلية، ويتساوي آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة في العدد والنسبة إذ بلغ عددها (2) رأى وبنسبة مئوية (2.22%) لكل منهم من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.
- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة من المحور الثاني عدد (47) رأى موافقة بشدة وبنسبة (52.22%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (28) رأى وبنسبة (31.11%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (9) رأى وبنسبة (10%) من الآراء الكلية، ويليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة (5.56%) من الآراء الكلية، ثم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (1) رأى وبنسبة مئوية (1.11%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.
- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة من المحور الثاني عدد (44) رأى لأفراد عينة الدراسة الموافقين وبنسبة مئوية (48.89%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (21) رأى وبنسبة (23.33%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (13) رأى وبنسبة مئوية (14.44%) من الآراء الكلية، ثم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (7) رأى وبنسبة (7.78%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة مئوية (5.56%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.
- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة من المحور الثاني عدد (60) رأى موافقة بشدة وبنسبة مئوية (66.67%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (21) رأى وبنسبة (23.33%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة مئوية (5.56%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (3) رأى

وينسبة (3.33%) من الآراء الكلية، ويليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (1) رأى وبنسبة مئوية (1.11%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة. يوضح الجدول رقم (15/2/4) التوزيع التكراري لإراء أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الثالث.

جدول رقم (15/2/4)

التوزيع التكراري لإراء أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الثالث

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
Z1	تقوم شركتنا بأنشطة لخدمة وحماية العاملين.	39	43.33	32	35.56	11	12.22	6	6.67
Z2	توفر الشركة الادوات اللازمة لضمان سلامة وصحة العاملين.	31	34.44	37	41.11	18	20.00	2	2.22
Z3	تتطلب المصلحة العامة للشركة التوسع في القياس والافصاح لتغطية احتياجات العاملين فيها.	44	48.89	32	35.56	10	11.11	3	3.33
Z4	تتحمل الشركة مسئوليتها البيئية والاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمنسوبيها.	29	32.22	55	61.11	1	1.11	4	4.44
Z5	مماسة المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالشركة تتسجم مع القوانين واللوائح المتعلقة بالمحافظة على الموارد البشرية..	60	66.67	24	26.67	3	3.33	1	1.11

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS 2015م.

يتبين من الجدول رقم (15/2/4) ما يلي:

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى من المحور الثالث عدد (39) رأى موافقة بشدة وبنسبة مئوية (43.33%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء

بالموافقة إذ بلغ عددها (32) رأى بنسبة مئوية (35.56%) من الآراء الكلية، ويليها آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون في إذ بلغ عددها (11) رأى وبنسبة مئوية (12.22%) من الآراء الكلية، ثم يليها أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (6) رأى وبنسبة مئوية (6.67%) من الآراء الكلية. ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (2) رأى وبنسبة مئوية (2.22%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية من المحور الثالث عدد (37) رأى موافقة وبنسبة (41.11%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة، ويليها في العدد الآراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (31) رأى وبنسبة مئوية (34.44%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (18) رأى وبنسبة (20%) من الآراء الكلية، ويتساوى آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة في العدد والنسبة إذ بلغ عددها (2) رأى وبنسبة (2.22%) لكل منهم من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة من المحور الثالث عدد (44) رأى موافقة بشدة وبنسبة (48.89%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (32) رأى وبنسبة (35.56%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (10) رأى وبنسبة (11.11%) من الآراء الكلية، ويليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة مئوية (3.33%) من الآراء الكلية، وأخيراً اجابات أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (1) رأى وبنسبة (1.11%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة من المحور الثالث عدد (55) رأى موافقة وبنسبة (61.11%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (29) رأى وبنسبة (32.22%) من الآراء الكلية، ويتساوى آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون وغير الموافقين بشدة في العدد والنسبة إذ بلغ عددها (1) رأى لكل منهم وبنسبة (1.11%) من الآراء الكلية. ثم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (4) رأى وبنسبة (4.44%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء افراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة من المحور الثالث عدد (60) رأى موافقة بشدة وبنسبة مئوية (66.67%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (24) رأى وبنسبة (26.67%) من الآراء الكلية، ويليها آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة (3.33%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (2) رأى وبنسبة (2.22%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ العدد (1) رأى وبنسبة مئوية (1.11%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (16/2/4) التوزيع التكراري لإراء أفراد عينة الدراسة علي جميع عبارات المحور الرابع.

جدول رقم (16/2/4)

التوزيع التكراري للأراء أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الرابع

م	العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
H1	افصاح الشركة عن الالتزام بمساهماتها الاجتماعية يمنحها بعض الاعفاءات والمزايا الضريبية.	42	46.67	36	40.00	7	7.78	2	2.22	3	3.33
H2	تقدم الشركة مساعدات لتزيب الطلاب الجامعيين ودعم البحوث العلمية.	24	26.67	50	55.56	10	11.11	5	5.56	3	3.33
H3	تقدم الشركة التبرعات والمزايا العينية لمؤسسات المجتمع الطوعية.	43	47.78	32	35.56	13	14.44	1	1.11	1	1.11
H4	تقدم الشركة المنح الدراسية والمكافآت لفئات معينة من المجتمع.	28	31.11	47	52.22	10	11.11	5	5.56	1	1.11
H5	تساهم الشركة في توفير الرعاية الصحية والعلاجية لأفراد المجتمع	54	60.00	29	32.22	4	4.44	2	2.22	1	1.11
H6	تعمل الشركة على رعاية المناشط الرياضية بالمجتمع	28	31.11	44	48.89	14	15.56	3	3.33	1	1.11

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS 2015 م.

يتبين من الجدول رقم (16/2/4) ما يلي:

- بلغ أراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى من المحور الرابع عدد (42) رأى موافقة بشدة وبنسبة مئوية (46.67%) من الأراء الكلية، ويليها في عدد الأراء بالموافقة إذ بلغ عددها (36) رأى بنسبة مئوية (40%) من الأراء الكلية، ثم يليها

أراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (7) رأى وبنسبة مئوية (7.78%) من الأراء الكلية، ويليها أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة مئوية (3.33%) من الأراء الكلية، ثم يليها أراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (2) رأى وبنسبة مئوية (2.22%) من الأراء الكلية لافراد عينة الدراسة.

- بلغ أراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية من المحور الرابع عدد (50) رأى موافقة وبنسبة (55.56%) من الأراء الكلية لأفراد عينة الدراسة، ويليها في العدد الأراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (24) رأى وبنسبة مئوية (26.67%) من الأراء الكلية، ثم يليهم أراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (10) رأى وبنسبة (11.11%) من الأراء الكلية، ثم أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة (5.88%) من الأراء الكلية، ثم يليهم أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة مئوية (5.56%) من الأراء الكلية، ويليهم أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة مئوية (3.33%) من الأراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ أراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة من المحور الرابع عدد (43) رأى موافقة بشدة وبنسبة (47.78%) من الأراء الكلية، ويليها في عدد الأراء بالموافقة إذ بلغ عددها (32) رأى وبنسبة (35.56%) من الأراء الكلية، ثم يليها أراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (13) رأى وبنسبة (14.44%) من الأراء الكلية، ويتساوى أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (1) رأى لكل منهم وبنسبة (1.11%) من الأراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ أراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة من المحور الرابع عدد (47) رأى موافقة وبنسبة (52.22%) من الأراء الكلية، ويليها في عدد الأراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (28) رأى وبنسبة (31.11%) من الأراء الكلية، ثم يليهم أراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (10) رأى وبنسبة (11.11%) من الأراء الكلية. ويليها أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة مئوية (5.56%) من الأراء الكلية، ثم أراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (1) رأى وبنسبة (1.11%) من الأراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة من المحور الرابع عدد (54) رأياً موافقة بشدة وبنسبة مئوية (60%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (29) رأياً وبنسبة (32.22%) من الآراء الكلية، ثم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (4) رأياً وبنسبة (4.44%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (2) رأياً وبنسبة مئوية (2.22%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (1) رأياً وبنسبة مئوية (1.11%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.
- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة من المحور الرابع عدد (44) رأياً موافقة وبنسبة مئوية (48.89%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (28) رأياً وبنسبة مئوية (31.11%) من الآراء الكلية، ويليها آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (14) رأياً وبنسبة (15.56%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (3) رأياً وبنسبة (3.33%) من الآراء الكلية، وأخيراً آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (1) رأياً وبنسبة مئوية (1.11%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

يمكن تلخيص آراء أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالمحور الخامس بالجدول رقم (17/2/4).

جدول رقم (17 /2/4)

التوزيع التكراري لآراء أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات المحور الخامس

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
----------------	-----------	-------	-------	------------	--

م	العبارة	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
G1	تفصح الشركة عن جميع انشطتها للمسئولية الاجتماعية في تقاريرها المالية.	43	47.78	37	41.11	8	8.89	2	2.22
G2	استصحاب المساهمات المالية في التقارير المالية تساهم بصورة فاعلة في تقويم الأداء الاجتماعي للشركة.	30	33.33	44	48.89	9	10.00	4	4.44
G3	اصدار تشريعات ومعايير محاسبية من شأنه ان يسهم في حث الشركات الصناعية على الافصاح عن المعلومات الاجتماعية والقوائم المالية.	54	60.00	20	22.22	5	5.56	8	8.89
G4	الافصاح عن المساهمات الاجتماعية في التقارير المالية يعتبر عنصر من عناصر جودة التقارير.	34	37.78	44	48.89	9	10.00	2	2.22
G5	التقارير المالية للشركة تعبر عن حجم الانفاق على المسئولية الاجتماعية.	47	52.22	22	24.44	13	14.44	5	5.56

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS 2015م

يتبين من الجدول رقم (17/2/4) ما يلي:

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى من المحور الخامس عدد (43) رأى موافقة بشدة وبنسبة مئوية (47.78%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (37) رأى بنسبة مئوية (41.11%) من الآراء الكلية، ويليهم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عدد (8) رأى وبنسبة مئوية (8.89%) من الآراء الكلية، وثم آراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (2) رأى وبنسبة مئوية (2.22%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية من المحور الخامس عدد (44) رأى موافقة وبنسبة (48.89%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة، ويليها في عدد الآراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (30) رأى وبنسبة مئوية (33.33%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (9) رأى وبنسبة (10%) من الآراء الكلية، وثم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (4) رأى وبنسبة (4.44%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة مئوية (3.33%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة من المحور الخامس عدد (54) رأى موافقة بشدة وبنسبة (60%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (20) رأى وبنسبة (22.22%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (8) رأى وبنسبة (8.89%) من الآراء الكلية، ثم يليها آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة (5.56%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة، ثم آراء أفراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة مئوية (3.33%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

- بلغ آراء أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة من المحور الخامس عدد (44) رأى بالموافقة وبنسبة (48.89%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة بشدة إذ بلغ عددها (34) رأى وبنسبة (37.78%) من الآراء الكلية، ثم يليهم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (9) رأى وبنسبة (10%) من الآراء الكلية. ثم اجابات افراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (2) رأى وبنسبة (2.22%) من الآراء الكلية، ثم آراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (1) رأى وبنسبة (1.11%) من الآراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

بلغ آراء افراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة من المحور الخامس عدد (47) رأى موافقة بشدة وبنسبة مئوية (52.22%) من الآراء الكلية، ويليها في عدد الآراء بالموافقة إذ بلغ عددها (22) رأى وبنسبة (24.44%) من الآراء الكلية، ثم آراء أفراد عينة الدراسة المحايدون إذ بلغ عددها (13) رأى وبنسبة (14.44%) من الآراء الكلية، ويليها آراء افراد عينة الدراسة غير الموافقين إذ بلغ عددها (5) رأى وبنسبة مئوية (5.56%) من

الأراء الكلية، واخيراً أراء عينة الدراسة غير الموافقين بشدة إذ بلغ عددها (3) رأى وبنسبة مئوية(3.33%) من الأراء الكلية لأفراد عينة الدراسة.

ان نتائج التوزيع التكراري لأراء افراد عينة الدراسة اعلاه لا تعني ان جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث انه كما وردت في جداول التوزيع التكراري لأراء افراد عينة الدراسة ان هنالك افراد محايدين أو غير موافقين على ذلك.

ثامناً: عرض ومناقشة الفرضيات:

لاختبار الفرضيات قام الباحث أولاً بإجراء اختبار الارتباط عبر استخدام معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغيرات- المساهمات الإقتصادية، المساهمات الاجتماعية، المساهمات البيئية، مساهمات الموارد البشرية كمتغيرات مستقلة والتقارير المالية كمتغير تابع. والجدول رقم (18/2/4) يوضح ذلك.

جدول رقم (18/2/4)

معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والتقارير المالية

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط بيرسون	المعنوية.	الدلالة
القياس والافصاح عن المساهمات الاقتصادية	0.901	0.000	معنوية
القياس والافصاح عن المساهمات الاجتماعية	0.897	0.000	معنوية
القياس والافصاح عن المساهمات البيئية	0.909	0.000	معنوية
القياس والافصاح عن مساهمات الموارد البشرية	0.884	0.000	معنوية

درجة الارتباط معنوية عند درجة معنوية 0.001 .

يتبين من الجدول رقم (18/2/4) أن الارتباط بين القياس والافصاح عن المساهمات الاقتصادية والتقارير المالية ارتباط قوي جداً، إذ أن معامل الارتباط بيرسون قيمته عالية جداً وموجبة وهي/0.901/ . والارتباط بين القياس والافصاح عن المساهمات الاجتماعية ارتباط قوي ، إذ أن معامل الارتباط بيرسون قيمته /0.897/. وكذلك الارتباط بين القياس والافصاح عن المساهمات البيئية والتقارير المالية ارتباط قوي جداً، إذ بلغ قيمته معامل الارتباط بيرسون/0.909/ وهي قيمة عالية وموجبة. كما يشير الارتباط بين القياس والافصاح عن مساهمات الموارد البشرية والتقارير المالية الي ارتباط قوي إذ بلغ

قيمة معامل الارتباط بيرسون/0.884/ وهي قيمة عالية وموجبة. ولتبيان جوهرية التأثير للمتغيرات المستقلة قام الباحث بإجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي المركب، والنتائج كانت كما في الجدول رقم (19/2/4).

جدول رقم (19/2/4)

تحليل الانحدار الخطي المركب

الخطأ المعياري للتقدير	Adjusted R Square	R تربيع	R	المتغيرات		النموذج
				التي دخلت التحليل	التي خرجت من التحليل	
0.547	0.290	0.811	0.901	المساهمات الاقتصادية		1
0.578	0.213	0.804	0.897	المساهمات الاجتماعية		
0.295	0.300	0.826	0.909	المساهمات البيئية		
0.497	0.237	0.781	0.884	مساهمات الموارد البشرية		

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام برنامج Spss 2015م .

يوضح الجدول رقم (20/2/4) اختبار جودة نموذج الانحدار باستخدام F

جدول رقم (20/2/4)

اختبار جودة نموذج الانحدار باستخدام F

ANOVA^b

درجة المعنوية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	اجمالي المربعات	النموذج
0.000	16.717	6.591	4	24.467	الانحدار Regression
		0.935	86	54.290	المتبقي Residual
			90	78.757	

					إجمالي
--	--	--	--	--	--------

- 1 - المتغيرات المستقلة (ثابت) القياس والافصاح عن المساهمات الاقتصادية، المساهمات الاجتماعية، المساهمات البيئية، مساهمات الموارد البشرية.
- 2 - المتغير التابع: التقارير المالية.
- يوضح الجدول رقم (21/2/4) تأثير المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية .

جدول رقم (21/2/4)

تأثير المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية

Coefficient^a

مستوى المعنوية	المعاملات النمطية		المعاملات غير النمطية		النموذج Model	
	T	Beta	Std ,Error	B		
0.000	6.821	-	0.609	5.983	ثابت Constant	1
0.000	5.172	0.594	0.578	0.519	المساهمات الاقتصادية	
0.000	4.255	0.447	0.601	0.614	المساهمات الاجتماعية	
0.000	4.121	0.659	0.613	0.498	المساهمات البيئية	
0.000	3.971	0.712	0.624	0.706	مساهمات الموارد البشرية	

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية باستخدام Spss 2015م.

مناقشة الفرضية الأولى:

يلاحظ من الجدول رقم (21/2/4) أن القياس والافصاح عن المساهمات الاقتصادية يؤثر في التقارير المالية، وعند دراسة جودة نموذج الانحدار باستخدام F يلاحظ ان قيمة المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ومن ثم فالاختبار معنوي، كما ان $R^2=0.811$ إذ يفسر متغير المساهمات الاقتصادية 81% من تباين المتغير التابع التقارير المالية. ويمكن أيضاً تشكيل معادلة الانحدار الخطي المركب $G=ax+b$ نجد ان الثابت وهو 0.519 وقيمة معامل الانحدار (ميل خط الانحدار) الذي يتأثر بها المتغير التابع 0.594 بمعنى انه يمكن التنبؤ بقيمة التقارير المالية بانه يزداد

بمقدار 0.594 في حال تغير قيمة المساهمات الإقتصادية درجة واحدة. أي ان المساهمات الإقتصادية يزداد بما يقابله تزايد في التقارير المالية نحو الاتجاه الموجب، كما يلاحظ أن $R = 0.901$ ، وهذا يدل على أن الارتباط قوي جداً بين المساهمات الإقتصادية والتقارير المالية.

خلاصة الفرضية الأولى: قبول الفرضية القائلة ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المساهمات الإقتصادية والتقارير المالية.

مناقشة الفرضية الثانية :

يلاحظ من الجدول رقم (3/2/17) أن القياس والافصاح عن مساهمات الموارد البشرية يؤثر في التقارير المالية، وعند دراسة جودة نموذج الانحدار باستخدام F يلاحظ ان قيمة المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ومن ثم فالاختبار معنوي، كما ان $R^2 = 0.781$ إذ يفسر متغير مساهمات الموارد البشرية 78% من تباين المتغير التابع التقارير المالية. ويمكن أيضاً تشكيل معادلة الانحدار الخطي المركب $G = aZ + b$ نجد ان الثابت وهو 0.706 وقيمة معامل الانحدار (ميل خط الانحدار) الذي يتأثر بها المتغير التابع 0.712 بمعنى انه يمكن التنبؤ بقيمة التقارير المالية بانه يزداد بمقدار 0.712 في حال تغير قيمة مساهمات الموارد البشرية درجة واحدة. أي ان مساهمات الموارد البشرية يزداد بما يقابله تزايد في التقارير المالية نحو الاتجاه الموجب، كما يلاحظ أن $R = 0.884$ ، وهذا يدل على أن الارتباط قوي جداً بين مساهمات الموارد البشرية والتقارير المالية.

خلاصة الفرضية الثانية: قبول الفرضية القائلة ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مساهمات الموارد البشرية والتقارير المالية.

مناقشة الفرضية الثالثة :

يلاحظ من الجدول رقم (21/2/4) أن القياس والافصاح عن المساهمات الاجتماعية يؤثر في التقارير المالية، وعند دراسة جودة نموذج الانحدار باستخدام F يلاحظ ان قيمة المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ومن ثم فالاختبار معنوي، كما ان $R^2 = 0.804$ إذ يفسر متغير المساهمات الاجتماعية 80% من تباين المتغير التابع التقارير المالية. ويمكن أيضاً تشكيل معادلة الانحدار الخطي المركب $G = aH + b$

نجد ان الثابت وهو 0.614 وقيمة معامل الانحدار (ميل خط الانحدار) الذي يتأثر بها المتغير التابع 0.447 بمعنى انه يمكن التنبؤ بقيمة التقارير المالية بانه يزداد بمقدار 0.447 في حال تغير قيمة المساهمات الإجتماعية درجة واحدة. أي ان المساهمات الإجتماعية يزداد بما يقابله تزايد في التقارير المالية نحو الاتجاه الموجب، كما يلاحظ أن $R = 0.897$ ، وهذا يدل على أن الارتباط قوي جداً بين المساهمات الإجتماعية والتقارير المالية.

خلاصة الفرضية الثالثة : قبول الفرضية القائلة ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المساهمات الإجتماعية والتقارير المالية.
مناقشة الفرضية الرابعة :

يلاحظ من الجدول رقم (21/2/4) أن القياس والافصاح عن المساهمات البيئية يؤثر في التقارير المالية، وعند دراسة جودة نموذج الانحدار باستخدام F يلاحظ ان قيمة المعنوية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ومن ثم فالاختبار معنوي، كما ان $R^2 = 0.826$ إذ يفسر متغير المساهمات البيئية 82% من تباين المتغير التابع التقارير المالية. ويمكن ايضاً تشكيل معادلة الانحدار الخطي المركب $G = aY + b$ نجد ان الثابت وهو 0.498 وقيمة معامل الانحدار (ميل خط الانحدار) الذي يتأثر بها المتغير التابع 0.659 بمعنى انه يمكن التنبؤ بقيمة التقارير المالية بانه يزداد بمقدار 0.659 في حال تغير قيمة المساهمات البيئية درجة واحدة. أي ان المساهمات البيئية يزداد بما يقابله تزايد في التقارير المالية نحو الاتجاه الموجب، كما يلاحظ أن $R = 0.909$ ، وهذا يدل على أن الارتباط قوي جداً بين المساهمات البيئية والتقارير المالية.

خلاصة الفرضية الرابعة : قبول الفرضية القائلة ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المساهمات البيئية والتقارير المالية .

الخاتمة

وتشتمل على الآتي:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً : النتائج:

توصل الباحث من خلال التحليل وادبيات البحث إلى النتائج التالية:

- 1- تهتم شركة النيل للبتروك المحدودة بالمسؤولية الإجتماعية وذلك بإنشاء قسم خاص لها كاحد الأقسام الرئيسية فى هيكلاها التنظيمى العام ووظيفة الأساسية تطبيق برنامج المسؤولية الإجتماعية بصورة جيدة .
- 2 - تقوم شركة النيل بالأشراف على مشروعات التنمية التى تنفذها عبر منظمات المجتمع المدنى ،من خلال قسم المسؤولية الإجتماعية .
- 3 - الإفصاح عن بيانات الأنشطة الإجتماعية بجانب البيانات المالية يؤدى الى تحسين الأداء الإجتماعي بالشركة .
- 4 - الإفصاح عن المعلومات الآجتماعية سواء كانت ذلك فى صورة معلومات كمية (مالية) او بصورة وصفية أدى الى توفير معلومات عن المساهمات الإجتماعية وبالتالى ساعد المستثمرين فى ترشيد قراراتهم الآستثمارية .
- 5- الإفصاح عن محاور الدعم الإجتماعى بشكل وصفى أدى إلى زيادة فهم المستخدم لهذه القوائم وثقتة فى المبالغ النقدية الظاهرة فى هذه القوائم المالية .

ثانياً: التوصيات :

ويوصي الباحث من خلال ماتوصل الية من نتائج بالاتي:

- 1- زيادة اهتمام شركة النيل للبتروك بتطوير أساليب القياس والآفصاح المحاسبي لاستيعاب أنشطة المسؤولية الإجماعية .
 - 2- علي شركة النيل للبتروك المحدودة اعداد تقارير عن الأداء الإجماعي بجانب التقارير المالية الختامية بصورة واضحة .
 - 3- يجب على جميع الوحدات الاقتصادية الوفاء بمسئوليتها الإجماعية والالتزام بها تجاه المجتمع الذي تعيش فيه وقياسها والآفصاح عنها لضمان استمراريتها وذلك من خلال تبني مفهوم المسؤولية الإجماعية .
 - 4- منح الشركات الصناعية التي تلتزم بالوفاء بمسئوليتها الإجماعية والآفصاح عنها شفافية في التقارير المالية بعض الإعفاءات والمزايا الضريبية .
 - 5- علي النيل للبتروك المحدودة رفع تقارير وصفية وكمية عن المساهمات الإجماعية بصورة واضحة ضمن تقرير مجلس الإدارة .
 - 6- توجيه عناية واهتمام الباحثين والمنظمات المهنية بموضوع محاسبة المسؤولية الإجماعية والآفصاح عنها في التقارير المالية .
 - 7- التوصية بدراسات مستقبلية :
- أ- القياس والآفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية واثره على ارباح الشركة
 - ب- فعالية استخدام المدخل الضريبي واثره في حماية البيئية ومكافحة التلوث البيئي .
 - ج- اقتراح نموذج الافصاح عن محاسبة المسؤولية الإجماعية

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

الكتب والمراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

- (1) د.احمد مبروك أبو زيد ، المحاسبة الدولية وأنعكاساتها على الدول المعربية ، الرياض : دار المريخ للنشر ، 2011م .
- (2) د.أمين السيد لطفى ، التحليل المالى لأغراض تقييم الادارة ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2006م .
- (3) د. الهادي ادم محمد ابراهيم، نظرية المحاسبة ، الخرطوم، دن، 2010م .
- (4) د. وليد ناجي الحيايى ، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، عمان : دار الحامد ، 2002م .
- (5) د.طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات ، التجارب التطبيقات في المصارف ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م .
- (6) د. طارق عبد العال ، التقارير المالية ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، الدار الجامعية .
- (7) د. طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م .
- (8) د. كمال عبد العزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، عمان : دار وائل للنشر ، 2004م .
- (9) د. كمال الدين الدهرواي ، تحليل القوائم لأغراض الإستثمار ، مصر الإسكندرية الدار الجامعية ، 2004م .
- (10) د. عبد العزيز رجب ، الاطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، المجلد9 ، العدد الرابع، 1989م .
- (11) عبد الناصر نور ، وآخرون ، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2002 .

- (12) د. عبد الوهاب نصر على ، القياس والافصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية ، الجزء الاول الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م .
- (13) د. محمد مطر ، نظرية المحاسبة ، القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، 2010م .
- (14) د. صفاء ، جرجيش تادرس ، دراسات تحليلية في الاتجاهات الحديثة للمراجعة، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر .
- (15) د. مؤيد الفضل وآخرون ، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2002م .
- (16) د. محمد الفيوم ، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000م .
- (17) د. محمد لطفى ، الادارة المالية والتحليل المالى ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2000م .
- (18) د. محمد عبد العزيز حجازى وآخرون ، تحليل ونقد القوائم المالية ، القاهرة : مطبعة التعليم المفتوح ، 1993م .
- (19) د. محمد إبراهيم عبد السلام ، رؤية المستثمرين للتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية ، الإسكندرية ، مطبعة الإشعاع الفنية ، 1998م .
- (20) د. فتحى احمد دياب عواد ، ادارة الاعمال ووظائف المدير فى المؤسسات المعاصرة، عمان : دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2012م .
- (21) د. خيرت ضيف وآخرون ، المحاسبة المالية ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1998م .

ب- الاوراق العلمية :

- (1) د. محمد إبراهيم عبد الحميد ، القياس المحاسبي وقيمة المنشأة ، ملتقى أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في تعظيم قيمة المؤسسات ورشة عمل المدخل المحاسبي لترشيد قرارات الإستثمار والتمويل ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الفترة من 6-10 مايو 2007م .
- (2) د. محمد الفقى مفهوم القياس المحاسبي ، دراسة مقارنة بفقة المعاملات ، المجلة العلمية لتجارة الأزهر ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد الثاني عشر ، 1992م

- (3) د.عجلان العياشي ،غلاب فاتح ، دور الإفصاح والشفافية والحوكمة المصرفية في تمويل التنمية المستدامة الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الفترة من 10-11 نوفمبر، 2009م .
- (4) د.حسنى عبد الجليل صبيحي ، دور المراجع الخارجي في زيادة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية ،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال والأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، 2002م
- (5) د. احمد شهير ، إمكانية التعبير عن الأداء البيئي والاجتماعي للمنشأة الإقتصادية من خلال الإطار الفكرى للمحاسبة ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، العدد 25 ، ديسمبر ، 2008م .
- (6) د. عبد الله على صبرى ، إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية ، دراسة تطبيقية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، المجلد 33، العدد الثانى ، 2011م .
- (7) د. ياسر احمد محمد دراسة مدى اهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدعم حوكمة الشركات بالتطبيق علي الشركات السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، 2009م .
- (8) د. صفاء محمود السيد ، المسؤولية الاجتماعية نظرية الوكالة والافصاح الاجتماعى للشركات المصرية ، مجلة بحث الكتابة المصرية ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادى ، المجلد 15 ، العدد الثانى ، 2001م .
- (9) د. أحمد عبد الجليل النذير الكارودى ، رؤى تأصيلية حول المسؤولية الاجتماعية المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية ، (وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى ، الخرطوم : فى الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م) .
- (10) د. وفاء التميمى ، واقع تبنى المسؤولية الاجتماعية فى التسويق للشركات المنتجة لمستحضرات التجميل ، المجلة الاردنية ، عمادة البحث العلمى ، الجامعة الاردنية ، المجلد (7) العدد الثانى ، 2011م .

(11)المعتصم عبد الرحمن الحسن ،دور مؤسسات الارشاد والتوجيه فى تحقيق المسؤولية الاجتماعية ، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، الخرطوم : فى الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م .

(12)د. محمد بن ابراهيم التويجى ، المسؤولية الاجتماعية فى القطاع الخاص فى المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية للادارة ، لمنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، العدد الثانى ، 1998م .

(13)د.على عبد الله آل ابراهيم ، الاعلام والمسؤولية الاجتماعية ، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، الخرطوم : فى الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م .

(14)د.عثمان جعفر ، مشروع وثيقة ملامح الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية الاجتماعية ، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، الخرطوم : الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م .

(15)د.محمد محمود احمد جمعة ، الافصاح عن المعلومات الاجتماعية فى القوائم المالية ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،العدد الاول، 1984م

(16)د. ياسمين ممدوح ، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ، مجلة الفكر المحاسبى ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثانى ، 2010م .

(17) رحمة حسن رحمة ، مقاييس المسؤولية الاجتماعية ، المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية ، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ، الخرطوم : الفترة من 15 - 16 يوليو 2012م .

(18)د.السيد المتولى المرسى ، المحاسبة الاجتماعية فى البنوك المتخصصة بالجمهورية العربية اليمنية ، المجلة العربية للادارة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة : المجلد 13 ، العدد الثانى ، 1998م .

(19)د. مجيد عبد الحسين هاتف ، ادراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية العراقية والافصاح عنها فى التقارير المالية الخارجية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، المجلد 8 ، العدد الرابع ، 2006م .

- (20) د. محمد مطر ، محاسبة المسؤولية الاجتماعية ، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان : العدد 114 ، 2000م .
- (21) د. رضوان محمد العناتي ، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الاردنية ، المؤتمر الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة المنعقد في الفترة من 10-11 يونيو 2009م .
- (22) نجوى محمد بحر الدين ، الافصاح عن ا لمسئولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان، المجلة العلمية ، كلية التجارة - جامعة النيلين ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يناير 2012م .
- ج- الرسائل الجامعية :**
- (1) صفاء سميرة محمد هارون ، دراسة تحليلية لجودة القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة بقطاع غزة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 2011م .
- (2) سمير محمد هارون ، دراسات تحليلية لجودة القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 2011م .
- (3) حامد أحمد صالح أبوسمرة ، معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات العامة المدرجة في صحف فلسطين للاوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية عمادة الدراسات العليا .
- (4) نوفان حمد محمد العليان ، القياس المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية ، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة غير منشورة ، جامعة دمشق كلية الإقتصاد ، 2010م .
- (5) نشوى محمد مسعود الوحش ، مراجعة الانشطة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، 2000م .
- (6) بدر حجر شعوف المطيري ، المراجعة البيئية بين مسؤولية المراجع الداخلي والخارجي ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، 2007م .

- (7) د. خالد على جماع الباشا ، دور المراجعة الاجتماعية فى التأكيد على وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، 2011م .
- (8) فرح الدور بريمة عمر صالح ، اثر الافصاح عن المعلومات الاجتماعية فى القوائم المالية على قرارات الاستثمار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، 2009م.
- (9) الصادق أحمد جاد الله ، أثر الافصاح الطوعي عن المعلومات البيئية والاجتماعية على القوائم المالية لشركات المساهمة ، رسالة ماجستير فى المحاسبة ، غير منشورة كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009م.
- (10) محمد سالم اللولو ، مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة، الجامعة الاسلامية ، عمادة الدراسات العليا ، 2009م.
- (11) حامد صالح أبو سمرة ، معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية فى تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، عمادة الدراسات العليا ، 2009م
- (12) عادل آدم ابراهيم اسحق ، اثر الافصاح الاجتماعي والبيئي على نوعية المعلومات المحاسبية فى الشركات الصناعية بالسودان، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، 2010م.
- (13) محمد مصطفى حسن على ، القياس والافصاح عن العوامل الاجتماعية على القوائم المالية للشركات الصناعية بالسودان ، رسالة دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين كلية ، لدراسات العليا، 2010م.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا - قسم التكاليف والمحاسبة الإدارية

الدكتور / الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : تحكيم إستبيان

بالإشارة الى الموضوع أعلاه مرسل لكم إستبيان يخص الدارس / أحمد منصور

يوسف والذي يقوم بإعداد دراسة حول القياس والإفصاح عن تكاليف المسئولية الإجتماعية وأثرها على التقارير المالية.

ارجو من سيادتكم التكرم بمنحه جزء من وقتكم الغالي لتحكيم الإستبيان المرفق.

ولكم خالص الشكر ،،،

الباحث :

احمد منصور يوسف

ملحق رقم (2)
بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا
- قسم التكاليف والمحاسبة الإدارية



السيد / الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : استبيان

يقوم الباحث بدراسة القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التقارير المالية. وذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية.

وإيماناً مني بمعرفتكم وخبرتكم في هذا المجال نرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبيان.

علماً بأن البيانات التي يتم الحصول عليها تستخدم لأغراض هذا البحث فقط ، كما إن الوصول الى النتائج يتوقف على إجابكم على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان ، ولا ينتابني أدنى شك في كرم تفضلكم بالإجابة على الأسئلة.

مع وافر الشكر والتقدير ،،،،

الباحث :

أحمد منصور يوسف

القسم الأول : البيانات الشخصية :

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام العبارة الملائمة :

1/ العمر :

30 سنة فأقل من 31 سنة الى 40 سنة
من 41 سنة الى 50 سنة من 51 سنة الى 60 سنة 60 سنة فأكثر

2/ المؤهل العلمي :

بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير
دكتوراة أخرى

3/ التخصص العلمي :

محاسبة تكاليف محاسبة مالية نظم معلومات محاسبية
إدارة أعمال اقتصاد أخرى

4/ التخصص المهني :

زمالة أمريكية زمالة بريطانية زمالة عربية
زمالة سودانية لا ينطبق أخرى

5/ الدرجة الوظيفية :

موظف محاسب رئيس قسم مدير
أخرى

6/ الخبرة العملية :

5 سنوات فأقل من 6 الى 10 سنة من 11 الى 15 سنة
من 16 الى 20 سنة من 21 الى 25 سنة 26 سنة فأكثر

القسم الثاني الإستبيان :-

أرجو التكرم بوضع علامة (√) أمام العبارة الملائمة :

أولاً : محور القياس والإفصاح عن المساهمات الإقتصادية للمسئولية الإجتماعية

تقيس هذه العبارات مساهمات الشركة فى المنطقة التى تعمل بها

ثانياً : محور القياس والإفصاح عن المساهمات البيئية للمسئولية الإجتماعية

الخيارات					العبارة
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
					1/ قياس وإفصاح الشركة عن مساهماتها الإقتصادية فى المجتمع يشجع المستثمرون على الاستثمار فى الشركة.
					2/ تساهم شركتنا فى الإقتصاد السودانى من خلال أنشطة المسئولية الإجتماعية .
					3/ تفصح الشركة بمعلوماتها عن مساهمتها الإقتصادية .
					4/ شركتنا ملتزمة دائماً بإتجاه أنشطة المسئولية الإجتماعية
					5/ تساهم الشركة فى تخفض نسبة البطالة بإتاحتها فرص عمل.

تقسيم هذه العبارات مساهمات الشركة فى حماية البيئة التى تعمل بها

الخيارات					العبارة
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
					1/ تساهم الشركة فى حل المشكلات البيئية بالمجتمع.
					2/ تفصح الشركة عن مساهماتها البيئية .
					3/ تشجع شركتنا على الإستثمار بها من خلال إفصاحها عن مساهمتها البيئية .
					4/ تقوم الشركة بمعالجة المخلفات قبل خروجها الى البيئة.
					5/ تعالج الشركة أثارها البيئية السلبية لنشاطها الإقتصادى.

ثالثاً : محور القياس والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للموارد البشرية داخل المنشأة.
تقيس هذه العبارات مساهمات الشركة للعاملين فيها.

الخيارات					العبارة
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
					1/ تقوم الشركة بأنشطة لخدمة وحماية العاملين.
					2/ توفر الشركة الأدوات اللازمة لضمان سلامة وصحة العاملين.
					3/ تتطلب المصلحة العامة للشركة التوسع في القياس والإفصاح لتغطية احتياجات العاملين فيها.
					4/ تتحمل الشركة مسئوليتها البيئية والإجتماعية لتحقيق الرفاهية الإجتماعية لمنسوبيها.
					5/ ممارسة المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية بالشركة تتسجم مع القوانين واللوائح المتعلقة بالمحافظة على الموارد البشرية.

رابعاً : محور القياس والإفصاح عن المساهمات الإجتماعية للمسؤولية الإجتماعية
تقيس هذه العبارات مدى مساهمة الشركة في المناشط الإجتماعية

الخيارات					العبارة
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
					1/ إفصاح الشركة عن الالتزام بمساهماتها الإجتماعية يمنحها بعض الإعفاءات والمزايا الضريبية.
					2/ تقدم الشركة مساعدات لتدريب الطلاب الجامعيين ودعم البحوث العلمية.
					3/ تقدم الشركة التبرعات والمزايا العينية لمؤسسات المجتمع الطوعية.
					4/ تقدم الشركة المنح الدراسية والمكافآت لفئات معينة من المجتمع.
					5/ تساهم الشركة في توفير الرعاية الصحية والعلاجية لأفراد المجتمع.
					6/ تعمل الشركة على رعاية المناشط الرياضية بالمجتمع.

خامساً : محور التقارير المالية :

تقيس هذه العبارات مدى إفصاح الشركة عن أدائها الإجتماعي فى القوائم المالية المنشورة

الخيارات					العبرة
لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
					1/ تفصح الشركة عن جميع أنشطتها للمسؤولية الإجتماعية فى تقاريرها المالية .
					2/ إستصحاب المساهمات المالية فى التقارير المالية تساهم بصورة فاعلة فى تقويم الأداء الإجتماعي للشركة.
					3/ إصدار تشريعات ومعايير محاسبية من شأنه أن يسهم فى حث الشركات الصناعية على الإفصاح عن المعلومات الإجتماعية والقوائم المالية.
					4/ الإفصاح عن المساهمات الإجتماعية فى التقارير المالية يعتبر عنصر من عناصر جودة التقارير.
					5/ التقارير المالية للشركة تعبر عن حجم الإنفاق على المسؤولية الإجتماعية

ملحق رقم (3)

قائمة محكمي الإستبانة

الإسم	الرتبة العلمية	العنوان
د. طارق الرشيد	أ.مشارك	جامعة ام درمان الإسلامية
د. زين العابدين يس بريمة	أ. مساعد	أكاديمية السودان للعلوم المصرفية
د. إسماعيل عثمان محمد النجيب	أ. مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
أ. عبد السلام آدم	محاضر	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا